وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

مجلس الشيوخ الروماني بين الوظيفة التشريعية والسلطة السياسية في العهد الجمهوري (509 ق.م - 27 ق.م)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه
علوم في التاريخ القديم

إعداد الطالبة: زغبيب حسينة

إشراف الأستاذ: محمد الهادي حارش

السنة الجامعية: 2018-2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

مجلس الشيوخ الروماني بين الوظيفة التشريعية والسلطة السياسية في العهد الجمهوري (509 ق.م - 27 ق.م)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه

علوم في التاريخ القديم

إعداد الطالبة: زغبيب حسينة إشراف الأستاذ: محمد الهادي حارش

لجنة المناقشة	الصفة	
أ. د. بلقاسم رحماني	رئيسا	جامعة الجزائر" 2"
أ. د. محمد الهادي حارش	مقررا	جامعة الجزائر" 2"
د. أم هاني رمضاني	عضوا	جامعة الجزائر" 2"
د. نورة مواس	عضوا	جامعة الجزائر" 2"
د. كاهينة قبايلي	عضوا	المدرسة العليا للأساتذة
د. لخضر بن بوزيد	عضوا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2018-2019

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء أشكر الله عزّ وجل الذي وفقني على انجاز هذا البحث.

أوجه شكري الخالص إلى الأستاذ الدكتور محمد الهادي حارش، عرفانا له على قبوله الإشراف والمتابعة لهذه الرسالة وعلى توجيهاته الثمينة في تحضير وإعداد هذا العمل.

كما أوجه شكري أيضا إلى كل الأستاذة، إلى زوجي وكل الأحباء والأصدقاء.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى روح أختي "لامية"
رحمة الله عليها واسكنها فسيح جنانه

قائمة المختصرات:

- N.R.H. : nouvelle revue Historique de droit Français et étranger.
- B.A.G.B. : Bulletin de l'association Guillaume Budé.
- R.B.P.H. : Revue Belge De philologie et d'histoire.
- R.C.H.E.C. : Revue du centre d'Histoire Espaces et cultures.
- P.U.F. : Presses universitaires de France.
- P.U.R. : Presses universitaires de rennes.
- G.D.C.R.: Gender and dress code in Rome.
- AN.C. : l'antiquité classique.
- R.H. : Revue Historique.
- S.C. : Senatus consultum.

مقدمة

مقدمة:

يمثل مجلس الشيوخ الروماني الأرستقراطية في الحكم، ويشكل أقوى عنصر في الحياة السياسية الرومانية إلى جانب كونه الهيئة التشريعية، هذا الدور المزدوج للمجلس فضلا عن نفوذه وسلطاته الواسعة في مختلف مناحي الحياة من ناحية ومركزية الحكم في روما، وقوة هذا الحكم الذي سيطر على أجزاء واسعة من العالم القديم المحيط بالبحر المتوسط، الذي أطلقوا عليه تسمية "بحرنا" (MareNostrum) كفاية عن سيطرتهم على كل الأراضي المحيطة به.

ولا شك أن قوة كل دولة تكمن في قوة مؤسساتها وفي صرامة قوانينها، وبخصوص "روما" التي سيطرت على أجزاء واسعة من العالم، هذه السيطرة العسكرية التي كانت محل العديد من الدراسات التي ابهرت بسرعة المد الروماني، وبالتالي ركزت على الحركة التوسعية، دون النظر إلى الأسباب والعوامل الداخلية التي ساهمت في ذلك، والتي أساسها الهيئات الدستورية التي تستمد على توفير إمكانيات ذلك، وأهم تلك المؤسسات "مجلس الشيوخ" الذي يتدخل في مختلف مناحي الحياة من السياسية إلى الاقتصادية (المالية) والعسكرية، مما يعطي لهذه المؤسسة أهمية كبرى عند الرومان، وهذا ما دفعنا لإيلاء الاهتمام بهذه المؤسسة.

ويرجع اختيارنا لهذا الموضوع لما له من أهمية في تاريخ روما الجمهورية، خاصة إذا حاولنا أن نغوص في دستور روما ومعرفة مؤسساته نجد في العهد الجمهوري القنصلين على رأس السلطة التنفيذية ثم مجلس الشيوخ، ومجلس العامة (concilium plebis)، التي تتحول إلى اللجان القبلية

(comices tributes) أو مجلس الشعب، لكن في الواقع نجد مجلس الشيوخ يضطلع بالعديد من المهام، إذ بمجرد قيام النظام الجمهوري أصبح هذا المجلس يمثل مركز الإدارة والسلطة التشريعية، فكان مسؤولا على التعيين في المناصب المدنية والعسكرية المهمة، وتوجيه الجيوش وإعلان الحرب، والإشراف المباشر على انتخاب القنصلين اللذين يحكمان الجمهورية الرومانية.

و كان الهدف الأساسي من خلال هذه الدراسة هو فهم الإستراتيجية التي اتبعها أعضاء مجلس الشيوخ من أجل تقوية روما، التي كانت عبارة عن مدينة صغيرة وتحولت إلى إمبراطورية قوية، فالمرحلة الأولى من حياة الجمهورية هي المرحلة التي تمتع فيها الرومان بحماسة رائعة عن فكرة الواجب نحو الدولة بصرف النظر عن المصلحة الشخصية، فلم يكن عند الروماني ما هو أسمى وأنبل من أن يضحي بنفسه من أجل روما، "فبالاتحاد تقوى الدول الصغيرة وبالتفرقة تنهار أعظم الدول" ففهموا لهذه الفكرة ووصلت روما إلى ما وصلت إليه من قوة وعظمة تفوقت على كل الامبراطوريات المعاصرة لها.

مما يجعلنا نتساءل عن سر هذه القوة هل هي في قوة هذه الهيئة وصرامة تشريعاتها أم في نفوذها وقوتها السياسية بتلاحم أعضائها ومصالحهم المشتركة، وما الدور الذي قامت به هذه الهيئة المكونة من أبرز رجال روما، والذين كانوا في الأساس سر تفوق روما وعظمتها.

وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي ارتأينا من خلاله أن نقسم البحث بعد المقدمة إلى مدخل وأربعة فصول.

تناولنا في المدخل الأنظمة السياسية في روما، ونشأة النظام الجمهوري ومناصب الحاكمية والمجالس الشعبية التي لعبت دورًا كبيرًا في تشكيل وصياغة الحياة السياسية في روما.

أما الفصل الأول فقد تطرقنا فيه إلى تشكيل مجلس الشيوخ وطريقة تعيين أعضائه مع ملاحظة اختلاف الإجراءات المتبعة في تعيين أعضائه باختلاف مراحل الحكم الجمهوري، إذ كان يتم ذلك في البداية من طرف القناصل باعتبارهم السلطة التنفيذية العليا، وفي وقت لاحق من طرف الجمعيات الشعبية أو حتى من طرف المجلس نفسه، وهناك مجموعة من الشروط والإجراءات التي يجب أن تتوفر في كل عضو حتى يسمح له بالدخول إلى هذا المجلس.

والفصل الثاني خصصناه لحقوق وواجبات أعضاء مجلس الشيوخ وجلساته،تطرقنا فيه إلى نظام الأسماء واللباس، والامتيازات التي يمتلكها أعضاء المجلس في الأعياد والواجبات العامة، والأهلية للحصول على وظائف ومناصب المجلس، وأخيرا الوضع الخاص فيما يتعلق بقوانين الزواج، والملكية، والميراث والضرائب، القضايا المدنية والجنائية، وكذا الحقوق الشخصية، وللوصول إلى مفهوم صحيح لدور مجلس الشيوخ، من المهم أن نأخذ في الاعتبار صلاحياته وأوجه قصوره وتمييز الصفات الفردية عن تلك الخاصة بالمجلس كله.

إذا كانت جلسات مجلس الشيوخ سواء في العهد الملكي أو الجمهوري أو الإمبراطوري لها نفس الشكل، لكن نلاحظ أن الصلاحيات تغيّرت مع مرور الوقت، فقد أضيفت إليه مهام قضائية وانتخابية التي أصبحت من أولوياته، حتى أن المجلس أصبح أكبر سلطة في العصر الجمهوري.

وتناولنا في الفصل الثالث دور مجلس الشيوخ في الشؤون الداخلية، ويظهر من خلاله أن مهام مجلس الشيوخ يتجاوز مهام التشريع إلى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وحتى العسكرية ما دام يفصل في الكثير من القضايا، فالوضع السياسي الذي يشغله مجلس الشيوخ لا يستند فقط إلى اختصاص الهيئة نفسها، بل إلى الدور الذي يلعبه أعضاؤه أحياناً، وإلى جانب دوره في التشريع كان مجلس الشيوخ يلعب دورا فيما يخص السلطة التنفيذية، فالقنصلان ومجلس الشيوخ هم من يديرون روما، فكان على القنصلين استشارته في جميع القضايا الهامة، ويعود لمجلس الشيوخ اتخاذ التدابير اللازمة لصون سلامة الجمهورية في أوقات الأزمات الداخلية والخارجية، وإصدار مجموعة من المراسيم لمواجهة الاضطرابات، وفي بعض الأحيان يضطر لتعيين الديكتاتور، والغرض منه تركيز الإدارة في يد حاكم واحد في حالة الخطر، وفيما يخص الإدارة الداخلية يقوم مجلس الشيوخ بتقسيم المهام بين عدد الموظفين، كما يحدد سنويا المقاطعات القنصلية والبرايتورية، ومهام الكوايستوريين المالية داخل أو خارج روما، كما نجد أن العدالة الجنائية في يد مجلس الشيوخ فيحكم على الحالات الفردية للجرائم السياسية، ويتدخل بطرق مختلفة في التحقيق في المحاكم الجنائية، خاصة تلك المتعلقة بفرع الإدارة التي يمارس فيها مجلس الشيوخ سيطرته المباشرة، أما الجانب الديني في روما في العهد الجمهوري نجد أنه منظم في إطار صارم للمكاتب الكهنوتية، والتي تعقد بواسطة مجلس الشيوخ، أما بالنسبة لجانب الإدارة المالية فقد لعب مجلس الشيوخ دورا قياديا في إدارته، فسيطر على توزيع الأراضي والأملاك العامة، ومصادر الدخل فهو الوحيد الذي يمكنه استخلاص الأموال العامة من الخزانة، فله تأثير كبير على تمويل الأشغال العامة، فالتصويت على

الميزانية في العهد الجمهوري يكون من طرف المجلس من خلال المراسيم والتشريعات التي يصدرها وأثرها على سير مؤسسات الدولة.

وقد خصصنا الفصل الرابع لدور مجلس الشيوخ في المجال العسكري والعلاقات الخارجية لما له من دور لمجلس الشيوخ في إدارة ذلك، باعتباره المسؤول الأول عن تشكيل الفرق العسكرية وتقسيمها ومنح القيادة وتمديدها للمدة الزمنية التي يراها ضرورية، فهو الذي يحدد أيضا عدد الجيوش والأساطيل والأموال اللازمة لتجهيز هذه الجيوش. أما دوره في العلاقات الخارجية فهو يتدخل في الشؤون اليومية المتعلقة بالسياسة الخارجية فالمفاوضات التحضيرية لإعلان الحرب وإبرام السلام والتحالفات، كلها تدخل ضمن اختصاصه، ورغم أننا نجد أن الجمعيات الشعبية، تتدخل فيما يخص العلاقات الخارجية، خاصة عندما يتعلق الأمر بإعلان الحرب، أو المصادقة على المعاهدات، ومع ذلك فإن صاحب السلطة الحقيقية أمام الأجنبي هو مجلس الشيوخ، فهو من يتولى إرسال السفارات أو استقبال الوفود الأجنبية.

وهكذا كان العصر الجمهوري حافلا بالكثير من الأحداث التي تبرز مدى تأثير سلطة مجلس الشيوخ على النظام السياسي الروماني والدور الكبير الذي لعبه هذا المجلس أثناء الحروب الأهلية الرومانية في القرن الأول والوظائف الكبيرة التي مارسها في مختلف المجالات التي تظهر لنا سلطة هذا المجلس.

وقد ختمنا البحث بخاتمة قدمنا فيها ما توصلنا إليه من نتائج.

ولتحقيق هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من المصادر نذكر منها أعمال شيشيرون وبوليبيوس(Polybe)في كتابه "التاريخ" في الجزء السادس حول "دستور روما" الذي أبدى إعجابا كبيرا بدستور روما، فضلاً عن تيتوس ليفيوس المعروف بمواقفه وتحيزه إلى روما وتبجيله للأشراف وبالتالي لأعضاء مجلس الشيوخ، وكذا ديون كاسيوس(Dion Cassius)في كتابه "التاريخ الروماني"، بينما كان تاكينوس أحد أعضاء المجلس، فكان شديد الحساسية للشؤون السياسية، بالإضافة إلى مصادر أخرى لا تقل أهمية مثل كتاب المؤرخ الإغريقي ديونيسيوس الهاليكرناسي (Denys D'Hlicarnasse) ولا ننسى دور كتاب بلوتارخوس (Plutarque) الذي خصص في سيرته الذاتية حو " حياة الرجال العظماء" أمثال ماريوس وسولا وشيشرون وقيصر وأكتافيوس الذين لعبوا دورا فعالا في الحروب الأهلية الرومانية، وأيضا أبيانوس في كتابه الحروب الاهلية الرومانية، وسالوستيوس(Sallust) في حرب يوغرطة، وغيرهم من المؤرخين المعجبين بنظم روما وأطنبوا في الحديث عن دور مجلس الشيوخ وأهمية دستور روما.

أما المراجع المختصة يمكننا الإشارة أولا إلى عمل بلوخ(Bloch) حول أصول مجلس الشيوخ الروماني وروبير بيرد (R. Byrd) حول مجلس الشيوخ في فترة الجمهورية الرومانية وثيودور مومسن حول القانون الروماني العام، وكذا ويليمس(Willems) حول مجلس الشيوخ الروماني في فترة الجمهورية تشكيله وصلاحياته، وكذا كتابه حول القانون العام الروماني، واعتمدنا على دراسات عديدة حول دستور روما ومهام مجلس الشيوخ المحددة في هذا الدستور نذكر من تلك الدراسات،

دراسة لينتوت (Lintott) المعنون بدستور الجمهورية الرومانية وكذا ابوت(Abbotte) تاريخ ووصف المؤسسات السياسية وغيرها من الدراسات.

بالإضافة إلى مقالات عديدة مثل "مجلس الشيوخ في العهد الجمهوري من حرب حنبعل إلى أغسطس" للباحثة ماريان بونفو قودري، وكذا أندريا جان " العبودية والعظمة السياسية في روما الجمهورية" وغيرها من مقالات نشير إليها في قائمة البيبليوغرافيا.

إن أي بحث علمي أكاديمي لا يخلو من الصعوبات التي تعيق الباحث عن تقديم البحث في شكله الأكمل لذلك، فإن بحثنا هو الأخر لم يخلو منها، فقلة معرفتنا للغات القديمة سواء (الإغريقية أو اللاتينية) يجعلنا نستعين بالكتب المترجمة، والتي في كثير من الأحيان يصعب الحصول عليها، ونضطر للعودة إلى المواقع الالكترونية التي لا توفينا بالمعلومات الهامة حول الكتاب، إلى جانب الضغوطات الإدارية التي أجبرتنا أن ننهي عملنا في ظرف مدة زمنية وجيزة.

وفي الأخير لا يفوتني تقديم جزيل الشكر لكل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث سواء من قريب أو بعيد، وأخص بالشكر والامتنان أستاذي الفاضل الدكتور: "محمد الهادي حارش" الذي لولا دعايته وتوجيهاته السديدة وسعة صدره ما كان لهذا البحث أن يظهر على هذا النحو.

المدخل

الأنظمة السياسية في روما

I. تأسيس النظام الجمهوري

II. الهيئات السياسية في روما

- مناصب الحاكمية (les Magistratures)
- المجالس

أ- مجلس الشيوخ

ب- المجالس الشعبية

I. تأسيس النظام الجمهوري:

يعود إنشاء مدينة روما إلى الأخوين ريموس (Remus) ورمولوس (Romulus) وأبيهم المزعوم إله مارس*، فهو شعب يفتخر لنسبه لسلالة الآلهة، وأرقى من الشعوب الأخرى حسب اعتقادهم[1]، فحسب تيتوس ليفيوس روما تتحالف مع السابين[2] ويتضاعف عدد سكانها وقوتها العسكرية ومساحتها الجغرافية[3]، في حين أن شيشرون يذكر " أن تحالف روما مع السابين هو أساس عظمة وتفوق روما على باقي الشعوب، وتكون البداية الحقيقية لتشكل الشعب الروماني، ومؤسساته الاجتماعية والسياسية[4]. فقد تكونت روما من مزيج من الشعوب خاصة بعد اختلاطهم بالأتروسكيين* (أنظر خريطة رقم: 1 ص، 16).

(*) – نسجت روايات مختلفة عن كيفية تأسيس روما والاقدم منها ذكرت أنه بعد سقوط طروادة بيد اليونان هاجر المحارب الطروادي إينه (Enée) أبن الالهة فينوس واستقر في الساحل الافريقي، في نفس المكان الذي قامت عليه فيما بعد مستعمرة قرطاجة، ثم توجه نحو منطقة اللاتيوم بإيطاليا الواقعة على مجرى نهر التبر، أين رحب به ملكها المسمى لاتنوس (Latinus) فقام بتزويج إينه من ابنته أفينيا (Avina) و أن أحد أحفادهما المسمى إسكاني أنشأ مدينة ألبا (Alba) لتكون عاصمة لمملكة اللاتين، ليتولى على عرشها بعد ذلك أحفاد أسكاني ومن بينهم نوميتر (Nomitor) الذي رزق بابنة تسمى ريا سيلفيا (Rhéa silvia) والدة مؤسسي روما الاسطوريين ريموس ورمولوس وأبيهم المزعوم إله مارس. أنظر:

Vergile, **Eneide**, trad. Commenté par, J. Perret, les belles lettres (paris, 1981), IV.1.4.

Eutrupe, **Abrégé de l'histoire romaine**, trad. Par N.A., Dubois, Livre, I, (paris, 1865).

([1]) - Tite Live ; **Histoire romaine,** 2. éd, Tr. MM. Dureau de Lamalle et Noel. Corrigée, Freinshémuis, L.G.Michaud, t. III. (Paris. 1948), 21. IV.23.

([2]) - Tite-Live, I, IX, 41.

([3]) - Tite-Live, I, X.

([4]) - Cicérone, **De la république**, T. I, traduite d'après le texte découvert par, M. Mai, corrigée, par, M. Villemain Didier, (paris, 1858).

(*) – كانت مساهمة الأتروسكيين في الحضارة الرومانية كبير، فتحت حكمهم أصبحت روما مدينة حضارية، نقلوا... أبجديتهم المستعارة من الإغريق، كما أن المعالم الأثرية الكبيرة في روما هي للأتروسكيين مثل معبد الكابتول الساحة العامة ومعبد ساتورنوس والمعبد الكبير لجوبتر والفنون اليدوية الأتروسكية، فهم الذين انشئوا أول منظمة عسكرية وسياسية واجتماعية لروما من طرف الملك سيرفيوس توليوس، ففي فترة الملوك الأتروسكية قاموا بالمعسكرات والمقطعات الحضارية أنظر:

Lamboley (Jean-Luc), **Lexique d'histoire et de civilisation romaines,** 2em, édition, ellipses, (paris, 1995), p,166 .

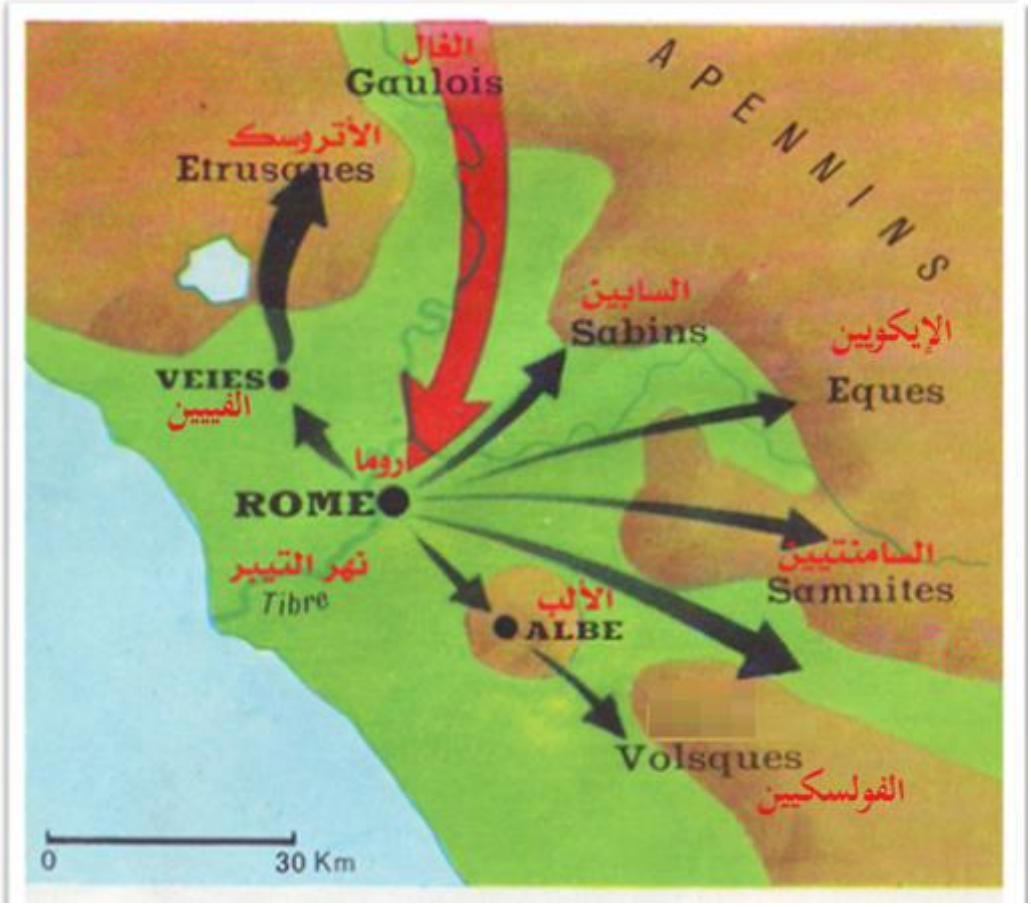

الخريطة رقم (1): روما وجيرانها الأوائل

المرجع : Victor (L) Genet (N) Rome et les débuts du moyen âge collection D'Histoire Hatier, Paris, (1961), P.12.

.

تعاقب على حكمها ثلاثة ملوك من أصول أتروسكية* (تاركوينيوس الكبير، سيرفيوس توليوس ثم تركوينيوس المعروف بالمتغطرس)[1]، فظلوا ملوكا على عرش روما، وعمروا بها وأنشئوا مدناً عديدة على أراضي إيطاليا، إلى أن ثار الأشراف على آخر ملوك الأتروسك[2]، بعدما أراد إضعاف سلطة مجلس الشيوخ وأهمل ملء الأماكن الشاغرة في المجلس[3]، فقاموا بطرده لطغيانه، وانتهى الأمر إلى إقامة نظام حكم أرستقراطي جمهوري* (Res publica)*.

(*) - حكم روما سبعة ملوك من السابين واللاّتين والأتروسك، بعد غزوهم مدينة روما في النصف الثاني من القرن السابع قبل الميلاد، و تذكر المصادر التاريخية هؤلاء الملوك كالآتي: أولهم رومولوس نوما بومبيليوس(Pompilius ،تولوس هوستيليوس(Tulius Hostilius)، أنكوس ماركيوس (Ancus Marcius) ، تركوينيوس LuciusTarquinius، بريسكوس(القديم) Briscius، سرفيوس توليوسServius Tulius تركوينيوس سوبربوس(Tarquinius (Superbus) و هو آخر الملوك في عهده انهار النظام الملكي عام 509 ق.م . انظر:

Poucet (Jacques), **Les rois de Rome, tradition et histoire**, (Bruxelles, 2000), p. 21.

([1]) - Pierre (Cosme), **L'armée Romaine, VIII S. avant J.C, V S. Apres J.C**. 2eme, Ed. Armand colin, (Paris, 2012), p, 10.

([2]) - Poucet (Jacques), **op.cit**.p, 24.

([3]) - Pierre (Charles Levesque), Histoire **critique de la république romaine**, t. 1, Dentu, paris, (s.d), p, 113.

(*) - في عام 509 ق.م أثار عضو من مجلس الشيوخ يدعى جونيوس بروتوس ثورة ضد الملك الأخير تاركوينيوس وبذلك يوقع ميلاد الجمهورية الرومانية ويقضي على الهيمنة الاتروسكية، ومجلس الشيوخ في هذه الفترة يتكون من الأشراف والارستقراطيين بالوراثة يتألف من رؤساء العشائر الآباء الذين اختارهم رومولوس لتشكيل المجلس.

(*) – النظام السياسي الجمهوري في روما يبدأ من 509 ق.م وهو تاريخ نهاية النظام الملكي حتى حكم أغسطس في (31، 29، 27، أو 23 ق.م) حسب الباحثين، يمكن أن نميز ثلاث مراحل: من النشأة إلى نهاية الحرب البونيقية الثانية وفي هذه المرحلة تم غزو إيطاليا، وإنشاء طبقة جديدة من المسيرين بين الأشراف والعوام. والمرحلة الثانية في القرن الثاني (201 ق.م)، وتم فيها السيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسط. والمرحلة الأخيرة القرن الأول قبل الميلاد ظهرت أزمات الحروب الاجتماعية (والحروب الأهلية) وظهور رجال أقوياء وبارزين، وهذا النظام لم يكن له دستور يقسم السلطة بين مجلس الشيوخ والشعب، وبالتالي تسميته باللاتينية ((Res publica لكنه لا يتوافق مع المفهوم الحديث للديمقراطية ولا الدولة انظر:

– Lamboley (Jean-Luc), **op. cit**. p, 317.

في العهد الملكي لم يكن حكم الملك وراثيا بل موظفا منتخبا من قبل مجلس الشيوخ[1]، ويوافق على انتخابه مجلس الشعب، ويجمع بين يديه سلطة مطلقة لا تحدها أية قيود، وهذا ما يؤدي إلى انهياره بعد تذمر الطبقة الأرستقراطية[2]، وولادة أرستقراطية جديدة في القرن الخامس قبل الميلاد[3].

فبعد انهيار النظام الملكي سنة 509 ق.م وعقد معاهدة كاسيوس 493 ق.م التي أصبح بموجبها إقليم اللاتيوم وحدة إقليمية، الأمر الذي يعد خطوة أولى في التوسع في شبه جزيرة إيطاليا، قبل أن تتبعها خطوات أخرى تسيطر بموجبها على ايطاليا أولا ثم الشعوب المحيطة بالبحر المتوسط وغيرها من شعوب العالم القديم[4] وبعد هذا التوحيد السياسي شكل دولة مكتملة العناصر*.

إذا كانت الخطوة الأولى قد ترتب عنها الحكم الجمهوري بكل هيئاته ومؤسساته، فإن الخطوة التالية، هو ظهور العصر لإمبراطوري.

فقد استطاعت روما بناء قوتها بفضل جهازين رئيسيين الأول نظام حكمها، والثاني قواتها العسكرية ويذكر الشاعر الروماني فرجيليوس هذين السلاحين عندما قام بمقارنة بين الرومان والإغريق على النحو التالي " قوم آخرون (كالإغريق) قد يصوغون من البرونز تماثيل ناطقة تفيض بالرقة،

([1]) - Poucet (Jacques), **op.cit**. p, 21.

([2]) - إبراهيم (رزق الله أيوب)، **المرجع السابق**، ص، 25.

([3]) - Bidez (J.), « L. Homo, des institutions politiques romaines de la cite à l'état », **R.B.PH.H**. tome, 8, (1929), p, 908.

([4]) - Bidez (J.), **op.cit**. p, 908.

(*)- تتميز الحضارة الرومانية عن غيرها من الحضارات القديمة الأخرى التي لم يصل تنظيم الدولة فيها إلى تمام الوحدة السياسية بل وجدت داخل هذه الدول دويلات أخري أو قبائل تتمتع بنوع من الاستقلال السياسي فتبدوا أنها دول مركبة، كالإغريق مثلا فروما عرفت وحدة سياسية منذ نشأتها.

وينحتون من المرمر وجوها حية، ويتفوقون عليك في الخطابة، ويرصدون حركات النجوم ويتنبئون عن طريقها، ولكن أنت أيها الروماني ضع نصب عينيك أن تسود الشعوب بسلطانك، فتلك رسالتك: أن تفرض السلام، وتصفح عن المقهورين، وتقهر المتغطرسين"[1].

فالمتمعن في دراسة تاريخ روما يدفعه الفضول عن كيف لمدينة صغيرة مثل روما، أن تصبح أقوى المدن الإيطالية، وتفرض سلطانها على من جاورها من مدن، فيمكن القول أن الصراع الطويل الذي خاضته روما من أجل السيطرة والتوسع قد أكسب ساستها وكبار شيوخها الذين يديرون الحكم فيها، أصول الدبلوماسية[2]، ويرجع بوليبيوس سر هذا النجاح إلى الدستور الروماني، الذي اعتبره أفضل دساتير عصره[3].

رغم أن أسس هذا الدستور وضعت مع العصر الملكي، لكن هيئاته الأساسية لم تتغير تماما، فقد حلّ القنصلان محل الملك، كما عرف مجلس الشيوخ واللجان الشعبية بعض التغيير من حيث تشكيلها واختصاصاتها، وهذا ما نوضحه في هذا المبحث.

(1) – فيرجليوس نقلا عن آمال محمد الروبي، **نظام الحكم الروماني في العصر الجمهوري**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2007، ص.15.

(2)- محمود إبراهيم (السعدني)، **حضارة الرومان منذ نشأتها حتى نهاية القرن الأول الميلادي**، ط، 1، كلية الآداب جامعة الزقازيق، (1998)، ص، 58.

(3) - Polybe, **Histoire**, tra.par pierre watz, Livre VI, Garnier paris (1921), VI, 15.

II. الهيئات السياسية في روما:

1. مناصب الحاكمية (les Magistratures) *:

سوف تنعكس الخصائص الاجتماعية على نظام الحكم، الذي كان قائما على ثلاثة أجهزة أساسية وهي: السلطة المتمثلة في مجموعة من الحكام المنتخبين من طرف المواطنين الرومان من طبقتي الأشراف والعامة، ومجلس الشيوخ، والمجالس الشعبية[1].

يظهر لنا انعكاس الخصائص الاجتماعية على نظام الحكم في روما كون أن هناك انقسام طبقي في المجتمع والحياة السياسية مع قيام الجمهورية، ومع تطور الأحداث ونمو المدينة حدث صراع بين هاتين الطبقتين طبقة الأشراف صاحبة السيادة المتمثلة في أقوى هيئة تشريعية هو مجلس الشيوخ وبين طبقة العامة وهم الكثرة الغالبة من المواطنين[2]، التي تتألف من متوسطي الحال، ويتمتعون بحقوق

(*) الهيئات الحكومية أو المناصب الحاكمية (Les Magistratures) : نعني بهم الحكام الذين يمارسون سلطتم لمدة سنة ما عدا الرقابة و الديكتاتور، وكل حاكم يتمتع بسلطة معينة على خلاف الديكتاتور الذي يتمتع بكل السلطات ثم يليه القناصل والبريتوريين والحكام العاديون ولا يجوز لأي حاكم أن يستخدم حق النقض ضد قرارات مجلس الشيوخ أو الجمعيات الشعبية، وقانون 180 ق م أعطى بعض المؤهلات للحصول على المناصب العليا والاحتفاظ بالترتيب، فلا يمكن عقد انتخاب الوظائف على التوالي ولكن على فترات زمنية مدتها سنتين وهناك متطلبات العمر، 30 سنة لكي تصبح كيستور و36 سنة لكي تصبح ايديل و39 سنة ليصبح بريتور و 42 سنة ليصبح قنصل، والوصول إلى هذه الوظائف بالانتخاب باستثناء الديكتاتور الذي عادة ما يتم تعيينه من قبل القناصل أو مجلس الشيوخ. انظر:

Lintott, **the constition of the roman republic,** (Oxford university, (1999), p, 43.

([1]) - Bidze (J.), **op.cit**., p, 909.

([2]) – مصطفي (العبادي)، **الإمبراطورية الرومانية النظام الإمبراطوري ومصر الرومانية**، دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية، 1999)، ص، 34.

المواطنة الرومانية، وهناك من يرجع أصل هذه الطبقة إلى الشعوب اللاتينية القديمة التي كانت تسكن منطقة اللّاتيوم، قبل هجرة القبائل التي غزت المنطقة، والذين كوّنوا لاحقا سكان روما بعد ضم الأتروسك إليهم[1]، والبعض يرى أن ظهور هذه الطبقة تزامن مع إنشاء مدينة روما، وتكونت تدريجيا نتيجة تدخل عدة عوامل: منها غزو الشعوب المهزومة التي لم يلحقها الاستعباد أو نتيجة طرد بعض النزلاء أو نتيجة الانحلال الطبيعي لتلك العشائر[2].

قد اختلف المواطنين عن النبلاء كونهم لا أتباع لهم ولا يتمتعون بحق العضوية في مجلس الشيوخ ووظائف الدولة، فالترشح لمناصب الدولة يقتصر فقط على طبقة الأشراف لمدة بلغت أكثر من قرنين من الزمن، فالمجتمع الجمهوري في روما قام على أساس سيادة الأشراف الممثل في مجلس الشيوخ، رغم أنهم أوجدوا مناصب للحكم يتم توليها عن طريق الانتخاب الشعبي، ولفترة محدودة لا تزيد عن سنة، والترشح لتولي هذه المناصب قاصراً على الأسر الشريفة أو بعبارة أخرى الأسر التي ينتمي إليها الآباء من أعضاء السيناتوس[3].

(1) - Homo (Léon), **les institutions politique romaines de la cité a l'état,** Dirigée par, Heni Berr, éd. Albin Michel, (paris, 1950), p, 14.

(2) - Girard (p-F), « l'organisation judicaire de Rome au temps des rois », **NRH**, (paris, 1901), pp, 18,19.

(3) –مصطفي (العبادي)، **المرجع السابق**، ص، 34.

حسب النظام المعمول به كانت جميع مناصب الحكم وعضوية السيناتوس وقيادة الجيوش غير مأجورة، لا يتقاضى صاحبها راتبا عليها، بل كثيرا ما كان يتحمل أعباء مالية من إيراده الخاص، وينبغي أن نذكر هنا أن مجموع المناصب السياسية كانت تسمى بالمناصب الشرفية Cursus[1] honorum) (أنظر الملحق رقم 2 ص، 24) في بداية العصر الجمهوري، لأنها كانت قاصرة على الأشراف وبغير أجر، لذلك كان تولي هذه المناصب يستلزم مقدرة مادية لا يستطيع الفقراء أن ينافسوا الأشراف الأثرياء في هذا المجال[2].

تجدر الإشارة إلى أن هذه المناصب السياسية لم تنشأ دفعة واحدة، ولم تكن متساوية في المرتبة لتباين أهميتها واختصاص كل منها، وكانت نشأتها بالتدريج حسب الحاجة والظروف السائدة، وتولي هذه الوظائف يكون بالترتيب من الأدنى إلى الأعلى، الكوايستور، الايديلية، فالبريتورية، ثم القنصلية، وكل وظيفة يتولاها عدد من الزملاء لغرض اعتراض كل واحد على أعمال زميله، و لكي لا تتأثر مصالح الدولة في الإفراط في استخدام هذا الحق، كان القنصلان يتناوبان في مباشرة أعمال الدولة،

وكان حكام الأعلى مرتبة يتمتعون بنفوذ أعلى ممن هم أدنى مرتبة، وتبعا لذلك كان في وسع القنصلين الإشراف على تصرفات جميع الحكام الآخرين، وفي القرن الأخير من العصر الجمهوري بعض كبار الحكام يقْسموا أمام الشعب في نهاية مدة حكمهم بأنهم أحسنوا أداء واجبهم وبذلوا كل

(1) - Lamboley (Jean-Luc), **op.cit**.p, 123.

(2) –مصطفي (العبادي)، **المرجع السابق**، ص، 35.

ما في وسعهم للحفاظ على أمن الدولة ورخاء شعبها، مثل ما قام به كيكيرو في نهاية قنصليته عام 63 ق.م على أنه أنقذ الجمهورية من مؤامرة كاتيلينا[1].

نستنتج أن هذا الترابط بين مناصب الحكام، سوف يدعم ازدياد نفوذ مجلس الشيوخ ويسعى للحد من اختصاص القناصل وسلطتهم وإنشاء وظائف جديدة، لكي يسيطر أكثر على زمام الأمور.

1) القناصل:

بعد سقوط النظام الملكي حلّ محل الملك حاكمان ينتخبهما الشعب سنويا، وعرف أولا باسم برايتور (Praetor) ثم سمي بعد ذلك بالقنصلين أي الزميلين[2]، والغرض الرئيسي الذي بني عليه هذا الازدواج، هو تجنب ما قد يحصل من انحراف في استعمال السلطة أو طغيان أحد القنصلين[3] ولضمان ذلك منح كلا القنصلين حق الاعتراض (Intercession) على أي قرار قد يتخذه الآخر [4]، ويبدوا

(1) – آمال محمد الروبي، **المرجع السابق**، ص، 23.

(2) – نصحي (إبراهيم)، تاريخ الرومان، ص، 154.

(3) - Pietro (Bonfante), **Histoire du droit romaine**, Tom, 1, (1928), p, 105.

(4) - Monier (R), **op.cit**. p, 15.

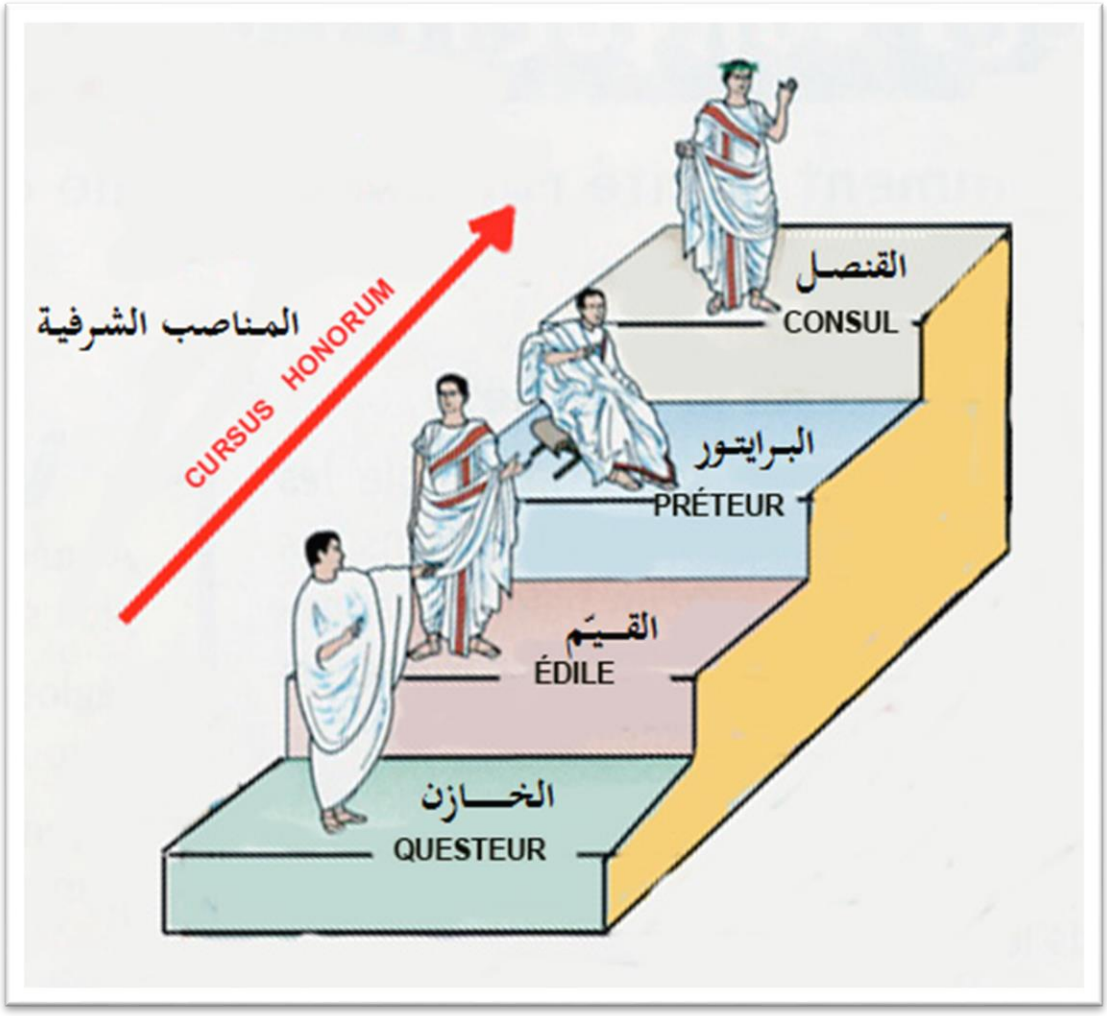

الملحق رقم (1): المناصب الشرفية في العهد الجمهوري.

المرجع: https:// wikimedia.org

أن اسم القنصل يعود إلى عام 449 ق م بعد الإعلان عن قوانين الألواح ألاثني عشر (leges XII tabularu) * [1] ، وكلمة قنصل أتت من الفعل(Consolator) بمعنى التشاور وفقا لفيستوس[2].

للقنصل قوة القيادة (Imperium) *، ففي بداية الجمهورية كانت السلطة بين أيديهم ثم يظهر مجلس الشيوخ ليفرض نفسه داخل المؤسسات الرومانية، وتصبح هيئة دائمة وتؤكد سلطتها على حكام الرومان، بما أنه المؤسسة السياسية الوحيدة التي تكون أبدية مقارنة مع القنصلية [3].

(*) – من المتفق عليه آن روما عرفت نظام القنصلين بعد سقوط حكم لجنة الرجال العشرة التي كلفت بوضع قانون الألواح ألاثني عشر، أما الفترة التالية لسقوط الملكية حتى حكم لجنة الرجال العشرة فالرأي مختلف بشأنها، فالرواية التي كانت سائدة إلى غاية أواخر القرن الخامس تذهب إلى أن نظام القنصلين طبق مباشرة بعد قيام النظام الجمهوري، واسند للقنصلين جميع ما كان للملك من سلطات ما عدا الدينية التي بقيت من اختصاص الملك الديني (Rex sacrorum)، ولكن الاتجاه الحديث لا يؤمن بهذه الرواية ويرى أن تعدد الحكام في روما لم يتحقق بعد منتصف القرن الخامس قبل الميلاد، وقبل ذلك كانت السلطة بيد الأقلية الأرستقراطية من الأشراف الذين يكونون مجلس الشيوخ، ثم بدت ملامح النظام الجديد بالظهور بعد أن فصلت السلطة التي كانت للملك عن السلطة الدينية التي أسندت للملك الديني ثم انتقلت بالتدرج إلى كبير الكهنة (pontifex maximus) ، أما باقي سلطات الملك فقد أصبحت من اختصاص شخص يختاره مجلس الشيوخ لمدة محددة ويسمى الحاكم الأعلى (praetor maximus) ، ونتيجة سقوط لجنة الرجال العشرة التي وضعت قانون الألواح ألاثني عشر، توج لدى الرومان فكرة تعدد الحكام على رأس المدينة بفضل تجربة هذه اللجنة وأعضائها الذين كانوا يقتسمون السلطة فيما بينهم، فأصبح يوجد منذ منتصف القرن الخامس قبل الميلاد حاكمان على رأس المدينة وهما القنصلان، والى جانبهما وجد حكام آخرون اختص كل منهم بشق من السلطة.

Dynes (D'Halicarnasse), **Antiquités Romaine.** Livre, II, traduction, Philippe Remacle, XX, 51. Cicerone, **De la république,** II, 20.

(*)- كلمة (Imperium): امبريوم تعني السلطة المطلقة أو السلطة العليا التي يحتفظ بها الملك ثم فيما بعد الحكام أي القناصل أو الديكتاتوريين ولهم القوة السياسية والعسكرية انظر:

Jacques (Ellul), **Histoire des institutions dans l'antiquité**, 1 er, Edition, P.U.F., (paris, 1961), p, 305.

([2]) - Festus, **de la signification des noms** ; consolator.

([3]) - Mireille Cébeillac-Gervasoni Alain Chauvot et Jaen- Pierre Martin, **Histoire Romaine**, Amand colin, (Paris, 2003), pp, 50, 51.

يقوم القنصل بدعوة مجلس الشيوخ وعرض المشاريع عليه وتصريف أعمال الدولة معه، وكان عليه تقديم سفراء الدول الأجنبية إلى مجلس الشيوخ[1]، ويبدو أن القنصل لا يمكنه الحصول على الأموال دون موافقة هذا المجلس، كونه المهيمن على خزانة الدولة[2].

إذا أحرز القنصل انتصارا على الأعداء من حقه الحصول على امتيازين الأول الحصول على لقب أمبيراطور (Imperator) والثاني دخول روما في موكب نصر كبير (Triumphus) احتفالا بالانتصار، ولكي يمارس القنصل سلطته العسكرية داخل المدينة لا بد من موافقة مجلس الشيوخ، وتحدد بيوم واحد خوفا من أن يسئ بعض القادة استخدام سلطتهم العليا، ويفرضوا سيطرتهم على الدولة، وكانت موافقة مجلس الشيوخ لها أهمية كبيرة، لأنه بإمكانه رفض إعطاء القنصل المال اللازم للإنفاق على موكب الانتصار[3].

في حالة عجز القنصلين في إدارة العمليات العسكرية يرشحون القائد العسكري الذي يثقون في قدرته العسكرية ليتولى القيادة العليا في الميدان ويلقب بالديكتاتور*، والغرض من ذلك تركيز إدارة

([1]) - Polybe, VI, 11.

([2]) - De Sueur (Louis)**, droit Romaine, étude Historique sur l'abdication de réparer**, thèse pour le doctorat, (paris, 1887), pp,33,34.

([3]) - Claude (Nicolet), **op.cit**. p, 379.

(*) - الديكتاتور: يتم تعيين الديكتاتور من طرف أحد القنصلين بعد أن يوافق مجلس الشيوخ على مبدأ الديكتاتورية، ويختار عادة من بين القناصل السابقين، ومهمة الديكتاتور ذات طابع مدني وعسكري ويكون تعيينه أمرا لا غني عنه في حالات الطوارئ المدنية، لا يمكن لأي حاكم أن يعرقل أعماله بواسطة حق النقض، وسلطته لا تتجاوز عن 6 أشهر.

- Dominique (Brique), **Les officiels débute de la liberté. Histoire Romaine, des origines à Auguste**, T.1, Dans François Hinard, (2000), p, 157.

الدولة في يد حاكم واحد، عندما يكون ذلك ضروريا في حالة الخطر (حرب صعبة أو فتنة داخلية)، وفي هذه الفترة يتم وقف سلطات الحكام الآخرين، فهو الذي يسير شؤون الدولة العسكرية والمدنية[1] فتعيينه يتم بإصدار مرسوم مسبق من قبل مجلس الشيوخ الذي يأمر القناصل بتعيين الديكتاتور، ويقررا ذلك وديا أو عن طريق القرعة، فبالرغم من أن مجلس الشيوخ منح هذا الإسناد إلى القناصل، فعموما يتم اختيار الذي يدافع عن رغبة هذا المجلس [2].

ظل منصب القنصل يحتل الصدارة في روما الجمهورية، ما عدا الفترة الممتدة بين 444 ق.م و367 ق.م تم تعيين مجلس من ثلاثة أو ست حكام زودوا بالسلطة العليا عرفوا باسم النقباء العسكريين ذوي السلطة القنصلية، بسبب الصراعات الداخلية بين طبقتي العامة والأشراف من جهة، وصراع روما العسكري مع القبائل الإيطالية داخل شبه الجزيرة الإيطالية من جهة أخرى، ولذلك كانت هناك حاجة ماسة إلى عدد أكبر من الحكام المزودين لإدارة الدولة[3]، وقدتم إدخال وظائف جديدة تماما من تلك الوظائف العامة، وذلك لضمان سير العمل على الوجه الصحيح، وتأدية كل مواطن لواجباته تجاه الدولة، من المشاركة في تأدية الخدمة العسكرية، ودفع الضرائب كل حسب ثرواته، وقيام كل مسؤول في الدولة بواجباته تجاه المواطنين في كافة الأمور[4].

([1]) - Ibid.

([2]) - Dyns (D'hlicarnasse), **Antiquités Romaine,** Livre, VI 39.

([3]) – آمال محمد الروبي، **المرجع السابق**، ص، 40.

([4]) – محمود إبراهيم (السعدني)، **المرجع السابق**، ص، 77.

2) القاضي الحضري (praaetor urbanus):

تم إنشاء وظيفة البرايتور الحضري في حوالي 367 ق م، لتخفيف من مهام القنصلين لا سيما في مجال العدالة، كما أنه يحل محل القنصلين مؤقتا في حالة غيابهما، وينتخب في كل عام من طرف الشعب، كان في البداية برايتوراً واحداً يختص بالفصل في النزاعات بين المواطنين الرومان داخل المدينة، ولذلك سمي بالبرايتور الحضري (praetor urbanus) [1].

ظل منصب البرايتور دون زميل لفترة طويلة حتى عام 242 ق م عندما أضيف إليه زميل آخر للإشراف على شؤون الأجانب (praetor peregrinus) بعد أن بدأ الرومان يدخلون في علاقات مع الأجانب، ونتج عن ذلك زيادة النزاعات، ولهذا يتولى مهام البرايتور المدني عندما يكون أحد أطراف النزاع أو كلاهما من الأجانب[2]، وارتفع عدد البرايتوريين إلى أربعة عام 227، وأضيف إليهم اثنان آخران عام 197 ق.م، لإدارة المقاطعات الجديدة التي تحصلت عليها روما بعد انتصارها في الحرب البونيقية الثانية عام 201 ق.م، والتعديل الأخير الذي قام به سولا عام 81 ق.م رفع العدد إلى ثمانية، وبحلول نهاية الجمهورية وصل عددهم إلى ستة عشر، عملوا كحكام في المقاطعات[3].

([1]) - Lamboley (Jean-Luc), **op.cit**, p, 302.

([2]) - André (Piganiol), **La conquête romaine**, Presses universitaires de France, (1967), pp, 194,195.

([3]) - Cristina (Rosillo-Lopez), **La corruption à la fin de la république romaine (II- I^er. av.-c.), aspe politique et financiers**, thèse pour obtenir le grade de docteur en lettre, présentée à la faculté de lettre et sciences humaines de l'université de Neuchatel, (2005), p,22.

تتمثل مهام البرايتور في دعوة مجلس الشيوخ في حالة غياب القنصلين عن المدينة أو وفاتهم مثلما حدث أثناء معركة كناي 216 ق.م إذ تم وضع الفرق العسكرية تحت قيادته[1]، فقد يقوم باقتراح المشاريع، وتجنيد القوات العسكرية وقيادتها[2]، وحتى ترشيح الدكتاتور إن دعت الضرورة لذلك. وفي بعض الأحيان يمكنه القيام بهذه المهام مع وجود القنصلين في روما بقرار مجلس الشيوخ، وفي حالة عدم موافقة القنصلين على قرار مجلس الشيوخ، يمكن للقناصل إلغائه باستخدام حق الاعتراض[3].

عند انتهاء مهامهم التي مدتها سنة يمكن أن يبقوا في وظائفهم تحت صفة جديدة وهي البروبريتور (البرايتور المخول)[4]، فقد قرر مجلس الشيوخ[5] في عام

330 ق.م ألاّ يعاد انتخاب أي مواطن لتولي المنصب نفسه قبل انقضاء فترة قدرها عشر سنوات على توليه المنصب من قبل، ولكن سوف تظهر عيوب ذلك وبالتالي قام الرومان بإبقائهم في مناصبهم إلى أن يكملوا مهمتهم بصفة جديدة هي بروبرايتور ونفس الشيء بالنسبة للقنصل بصفة البروقنصل[6].

([1]) - Tite – Live, XIII, XXI, 8.
([2]) - Tite – Live, XXVII.V. 1,8.
([3]) - Tite – Live, XIII. 14.
([4]) - Bouché (Leclercq), **Manuel des institutions Romaines**, éd, Hachette, (paris, 1886), p,81.
([5]) - D'hugues (G), « une province romaine sous la république (étude sur le proconsulat de Ciceron) », **D.L.E.** (paris, 1878), p, 26.
([6])- محمود إبراهيم (السعدني)، **المرجع السابق**، ص، 77.

نجد أن هناك اختلافاً بين البروبريتور والبروقنصل في عدد الفرق التي تمنح لكل منهما، فبالنسبة للبروقنصل تمنح له أثنتا عشرة فرقة في حين أن البروبريتور تمنح له ست فرق فقط، فالبروقنصل تمنح له قوات عسكرية أكبر، خاصة لما تتطلب المقاطعة جيش أكبر، فهم الذين يقومون بإدارة المقاطعات وتنظيمها، تحت إشراف مجلس الشيوخ[1].

3) نقيب العامة (Tribuni pelibis) :

تم إنشاء هذا المنصب عام 494 ق. م بعد حدوث أزمة سياسية أدت إلى انفصال الشعب الروماني عن المدينة[2]، وقرروا أن يكون لهم مجلس، واختاروا من بينهم حاكمان حمل كل منهم لقب نقيب العامة (Tribuni pelibis)، وفي عام 449 ق.م وصل عددهم عشرة، مهمتهم الدفاع عن مصالح الشعب، ويحق لهم استعمال حق النقض ضد قرارات الحكام، في جميع أعمالهم وحتى معارضة قرارات مجلس الشيوخ [3].

(1) - Hugues (G), **op.cit**. p, 25, 26.

(2) - Tite – Live, II. 3,8.

(3) - Elisabeth (Deniaux), **Rome de la cite- Etat a l'Empire : institutions et vie politique aux II et I siècle AV. J-C,** Hachette, (paris, 2001), p, 256.

4) قيّم (Aedile):

ارتبط هذا المنصب في نشأته بمنصب نقيب العامة فهو بمثابة مساعد له، لذلك اقتصر في البداية على العامة فقط وعددهم اثنان[1]، ثم أصبح أحد المناصب الرسمية في روما،

بعد صدور قوانين ليسينيا* عام 367 ق .م[2]، وأضيف إلى قيّمي العامة (Aediles Plibis اثنان من الأشراف Aediles Curules) ، ثم ارتفع عددهم إلى ستة على يد يوليوس قيصر[3].

مرت هذه الوظيفة بمرحلتين الأولى قبل عام 449 ق.م عندما اقتصر عليهم حفظ المحفوظات، وأمانة الأرشيف كموظفي لنقباء العامة، والثانية بعد قوانين ليسينيا[4]، وأصبح من مهامهم الإشراف على المنشآت العامة مثل المعابد والحمامات والفنادق، ويشرفون على إمداد روما بالمياه وضمان

(1) - Claude (Nicolet), **La table d'Héraclée et les origines du cadastre romain, publication al de Rom**, (1985), pp, 1-25.

(*) – قوانين ليسينيا (Lex Licinia) : سلسلة من أربعة قوانين تم وضعها في عام 367 ق.م، بعد عشر سنوات من النضال من طرف ممثلي الشعب ، القانون الأول لتنظيم تسديد الديون، الثاني، منع امتلاك أكثر من 500 (Jugéres) من أجراء العامة، والثالث، فتح القنصلية للعامة، والأخير إنشاء عدة وظائف، وزيادة عدد الموظفين للحفاظ على كتاب (Sybillin) انظر:

Lamboley (Jean-Luc), **op.cit**. p, 230.

(2) - Mgdelain (Andrée), « Note sur la loi curiate et les auspices des magistrats », **Publications de l'école francaise de Rome**, n° 133, (paris, 1990), p, 199.

(3) - Suétone, **Vies des douze Césars**, Préface de marcel Benabou, éd, Gallimard, (paris, 1975), I.XII. 1-119.

(4) – محمود إبراهيم السعدني، **المرجع السابق**، ص، 80.

وصيانة الطرق، وتفتيش البضائع المعروضة للبيع، ومراقبة الموازين والمقاييس، فهم المسؤولون على النظام العام[1].

إلى جانب هذه المهام لديهم اختصاصات قضائية محددة تسمح لهم بفرض غرامات على مرتكبي المخالفات، ثم اتسع نطاق اختصاصهم ليشمل اختصاصين آخرين هما: إمداد روما بالحبوب وتوزيعها، والأخر الإشراف على الحفلات والألعاب العامة، وازداد اختصاصهم أهمية بازدياد الثروة والمنافسة السياسية في النصف الثاني من عهد الجمهورية[2].

على الرغم من أن هذا المنصب كان اختياري، إذ يمكن الاستغناء عنه في الترقية في سلك الوظائف الرومانية العامة، إلاّ أن الكثير من ذوى الطموح السياسي يترشحون للفوز به من أجل أن يتعرف عليهم أكبر عدد من الناخبين نظرا للحاجة إلى أصواتهم، عند الترشح للمناصب العليا.

5) الخازن (Quaestor):

مع بداية الجمهورية تم إنشاء أربع مكاتب للكستوريين[3]، لكن ارتفع عددهم بعدما كسب العامة حق تولي هذه الوظيفة، اثنان يساعدان القناصل في ميدان الحرب كمسؤوليين على تموين

(1) - Claude (Nicolet), **La table d'Héraclée et les origines du cadastre romain, publication al de Rom**, (1985), pp, 1-25.

(2) – إبراهيم (نصحي)، **المرجع السابق**، ص ص، 175، 176.

(3) - Abbé Antoine (Boxler) , **Précis des institutions publiques et la Grèce et Rome anciennes**, 1er éd, Librairie le coffre, (paris, 1932), p, 243.

الجيش، وأثنين كأمناء على الخزانة العامة[1]، وبعد إصدار قانون تيتيا (Titia) في 267 ق. م ارتفع عددهم إلى ثمانية، ثم عشرين مع قانون كورنيليا في 81 ق.م ليتضاعف عددهم إلى أربعين في عهد يوليوس قيصر، بسبب نشاطه العسكري المكثف، ثم ينخفض إلى عشرين في العهد الإمبراطوري[2]، وهي الوظيفة الأولى التي ينبغي ممارستها من طرف العوام حتى يتمكنوا من الدخول إلى مجلس الشيوخ، وفقا لقانون فيليا عام 180 ق م، يجب أن يكون له عشر سنوات في الخدمة العسكرية، في المشاة وست سنوات في الفرسان ليشغل هذا المنصب، والحد الأدنى للسن هو 28 سنة بالنسبة للنبلاء و 30 سنة بالنسبة للعوام بعد إصلاحات سولا[3]، وينتخبون من طرف المجالس، ومهمتهم الأساسية هي الإدارة المالية[4]، فهم الذين يحتفظون بمفاتيح خزانة الدولة والوثائق الرسمية وقرارات مجلس الشيوخ[5] إلى جانب الأموال وسجلات الضرائب للمدينة[6].

وبعد تكوين الإمبراطورية الرومانية واتساع رقعتها الجغرافية بفضل التوسعات التي حققتها،

(1) - محمود إبراهيم (السعدني)، **المرجع السابق**، ص، 78.

(2) - Lamboley (Jean-Luc), **op.cit**. p, 310.

(3) - Miveille Cébeillac (Gervasoni) et loutre, **Histoire romaine**, Arnand colin, (Paris, 2003), pp, 52- 181.

(4) - Lamboley (Jean-Luc), **op.cit**. p, 310.

(5) - Willems (p) **; Le droit public roumaine ou les institutions politique de Rome depuis origine de la ville jusqu'à justinien**, Livre II chapitre premier, Sixième Édition, (Louvain, 1888) pp, 200 - 209.

(6) - Tite – Live.. XXXVIII.LVIII.1, 3.

يكون الحق لكل حاكم في مقاطعة من المقاطعات الرومانية خازناً (كوايستور) للإشراف على الإدارة المالية، وحمل لقب الكوايستور المخول (Pro quaestore) وكان بمثابة نائب حاكم المقاطعة[1].

6) الرقيب(Censeur):

تم إنشاء هذه الوظيفة عام 443 ق.م، وكانت مقتصرة على الأشراف، وبعد التنازلات التي قدمت للعوام، سمح لهم بتولي هذه الوظيفة بعد عام 381 ق .م[2]، ويعين رقيبين كل أربع سنوات، ومنذ عام 209ق.م أصبح التعيين يتم كل خمس سنوات من بين القناصل السابقين من طرف جمعية المائة، للأشراف على عملية إحصاء المواطنين الرومان، وتقدير ثروتهم، ويمنحون من أجل ذلك مدة ثمانية عشر شهرا لإتمام مهامهم، إلا بعد نجاح رقابة أخرى تلغيهم من منصبهم[3].

بعد صدور قانون أوفينيا لم تعد تقتصر اختصاصاتهم على وظيفة الإحصاء، بل أصبحوا يتولون اختصاصات إدارية أخرى، كالأشراف على الأموال العامة والأراضي العمومية وفرض الضرائب، وأيضا من حقهم اختيار أعضاء مجلس الشيوخ[4]، وطرد الذين ارتكبوا مخالفات جسيمة أو جرائم

(1) - Lamboley (Jean-Luc), **op.cit**. p, 310.

(2) - Claude Nicolet, **Censeur et publicain économie et fiscalité dans la Rome antique**, (Fayard, 2000), p,500.

(3) - Martin (J.P.) Chauvot (A.I), et autre, **Histoire romaine**, 4ed, Armand colin, (paris, 2016), p, 86.

(4) - Antoine (Boxler), **Précis des institutions politique de la Grèce et Rome, anciennes,** 1er éd, Librairie le coffre, (paris, 1932), p, 243.

أخلاقية[1]، وبالتالي أصبحت هذه الوظيفة ذات مكانة مرموقة في الدولة الرومانية[2].

لقد حقق النظام الانتخابي وصول أفضل العناصر لإدارة الدولة في المرحلة الأولى من حياة الجمهورية، وهي المرحلة التي تمتع فيها الرومان بحماسة رائعة عن فكرة الواجب نحو الدولة، بصرف النظر عن المصلحة الشخصية، فلم يكن عند الروماني ما هو أسمى وأنبل من أن يضحي بنفسه من أجل روما، ولكن فيما بعد تحول الولاء نحو القائد الذي يستفيد الفرد من العمل تحت قيادته العسكرية والاستفادة من انتصاراته بالحصول على غنائم الحرب، بمعنى أن مصالح الشخصية أصبحت المحرك الرئيسي للمواطن الروماني، ويعطي صوته في الانتخابات لمن يدفع أكثر، ومن أجل ذلك يقوم المرشحون في الانتخابات على اقتراض الأموال لإنفاقها على دعايتهم الانتخابية وهو جانب سلبي في جهاز الحكم، فقد حاول كل من سولا وقيصر إعادة ترميم جهاز الدولة المتصدع، إلا أنه كان في حاجة إلى إعادة بناء وليس ترميم، ويشاركها في ذلك المجالس الشعبية الرومانية وعلى رأسها مجلس الشيوخ[3].

(1) - Eric (Posner), **The constitution of the Romane Republic, A political, Economy, Perspective**, (Chicago, 2010),p, 6 .

(2) - Claude Nicolet, **op.cit.**, p, 500.

(3) - آمال محمد الروبي، **المرجع السابق**، ص، 68.

2. المجالس:

أ- مجلس الشيوخ:

يمثل مجلس الشيوخ الهيئة السياسية الثانية في نظام الحكم الروماني، وتعود جذوره إلى العهد الملكي، فأول مبادرة قام بها رومولوس في الجانب السياسي تأسيس مجلس الشيوخ للاستعانة به عند الضرورة[1]، وأطلق عليهم اسم الآباء المؤسسون[2]، فرمولوس أولى أهمية كبيرة للجانب السياسي إلا أنه لم يُهمل الجانب العسكري، ما دام أن هناك علاقة بين الجانبين، كما أنه لم يستثني عن الجانب الاجتماعي ولا الجانب الديني[3].

أسس هذا المجلس الذي كان يضم أشراف الأسر الكبيرة وآبائها، وكان اللفظ المستخدم بالنسبة لأعضائه هو لفظ الآباء (Patres) ولم يسموا عادة بلقب "الشيوخ" وبحكم أنهم أباء المجتمع ورؤساء العشائر كان مجمع مقاليد الأمور بين يديهم[4]، وتصبح هذه النخبة فيما بعد أشهر تنظيم سياسي في روما بسبب قوتها ونفوذها باسم (Sénatus)انطلاقا من (Senex) الذي يعني الشيوخ باللاتينية[5]، فكان حصنا للحكمة والحنكة السياسية[6].

([1]) - Eutrupe, **Abrège de l'histoire Romaine**, trad. Par, N.A. Dubois, Livre, I, (Paris, 1865),

([2]) - Bloch (G); **op.cit**. pp 37.40.

([3]) - Pierre (Cosme), **op.cit**. p, 9.

([4]) – مصطفي (العبادي)، **المرجع السابق**، ص،33.

([5]) - Bloch (G), **op.cit**, p, 136.

([6]) - تشارلز (ورث)، **الإمبراطورية الرومانية**، ترجمة، رمزي عبده جرجس، مكتبة الأسرة، (القاهرة، 1999)، ص، 10.

ويتضح لنا أن هذا المجلس يمثل المؤسسة الأرستقراطية بامتياز، فهو مجلس من كبار الحكام، الذين كانوا أحد الأجهزة الأساسية للحكومة، من بداية روما حتى نهاية الجمهورية.

ب- المجالس الشعبية:

1) جمعية الأحياء (Comitia curiata):

تجدر الإشارة إلى أن مدينة روما في العهد الملكي كانت تنقسم إلى ثلاث قبائل وهي رامس (Rammes) التي أخذت اسمها من رومولوس وتيتيس (Tities) نسبة إلى الملك السابيني، وقبيلة لوكيريس (Luceres)[1]، المكونة من الفئات الاجتماعية التي تضم شعب الأتروسك الذين قدموا إلى روما[2]، وهذه القبائل تنقسم بدورها إلى جماعات، وكل عشر سلالات (جماعات) تتحد في تجمع أكبر هو العشيرة (Gentes) وكل عشيرة يمثلها مائة وعشرة رجال بمعنى أباء العشائر[3]، لكن في المرحلة الملكية حدثت قلائل اجتماعية أدت إلى تحلل الشكل العشائري، وحدثت صراعات بين الطبقة العامة من ناحية وسكان روما الأصليين من ناحية أخرى، ولهذا تدخل الملك سيرفيوس توليوس فقام بتقسيم روما إلى أربع دوائر، وإدراج كافة سكان روما في الدائرة التي تقع فيها أرضه

(1) - Gaston (Piot), **De l'aliénation « L'AGER PUBLICUS » pendant la période républicaine, droit des gens, des règles de compétence, applicables aux états et aux souverains et rangers,** thèse pour le doctorat, (paris, 1887) ; p, 308.
(2) - Charles (Puller**), school History of Rome forom the fondation of the city to the extinction of the empire of the West**, (New York,1899), p, 24.
(3) - Bloch (Gustave) ; **Les origines du sénat Romaine, "rechercher sur la formation et la dissolution du sénat patricien**, (paris 1883), p.16.

(الجغرافي) دون النظر إن كان من العامة أو من الأشراف[1]، فاجتمعوا في مجلس يدعى مجلس الجماعات، أو مجلس العشائر حسب الأحياء التي يسكنون فيها، ويقطن أفراد كل وحدة في حي معين من أحياء المدينة[2]، واستمر وجود هذه الجمعية في العصر الجمهوري، وازداد عدد القبائل التي أصبحت تتكون من 35 قبيلة عام 241 ق.م[3]، وظل العدد ثابتا حتى نهاية الجمهورية وكانت القبائل بمثابة أقسام إدارية، تسجل فيها أقسام المواطنين لإجراء التعداد، وتوزيعهم على مجموعات انتخابية جديدة وإحصاء الممتلكات لتقدير الضريبة(Tribum) عليها وتعبئة الجنود للخدمة العسكرية[4].

2) جمعية المائة (Comtia centuriata):

تكونت هذه الجمعية على أساس عسكري في عهد الملك سيرفيوس توليوس (Servius Tullius)، الذي أحدث إصلاحات شملت الجانب العسكري[5]، وقام بإعادة تنظيم الجيش وكان الانخراط فيه قاصرا على الطبقات القادرة ماديا من أفراد الشعب الروماني على تجهيز أنفسهم

(1) - Willems (p.), **Les antiquités romaine envisagées au point de vue des institutions politiques**, typographe de ch. Peeters éditeur, (paris, 1870), p, 45.

(2)– خيري (أبو السعد علي)، **قصة الحضارة الإغريقية والرومانية أحداث ووثائق**، دار الكتاب للنشر، (القاهرة، 2009)، ص ص، 224، 225.

(3) - Abbotte (Farnk Frost), **A History and description of Roman political institutions**, (Bosten U.S. A, 1910), p,51.

(4) – عبد اللطيف أحمد (علي)، **روما**، دار النهضة العربية، القاهرة (1964)، ص.85.

(5) - Mommsen (th.) et Joachim (Marquardt), op.cit. T. 11, p. 9.

بالسلاح[1]، لذا قسم المجتمع على أساس الثروة[2]، إلى خمس طبقات[3] وأصبحت هذه الطبقات نواة الجمعية، وتكونت كل طبقة من عدد معين من الوحدات المئوية (centuria)[4].

تعددت اختصاصات الجمعية المئوية في القرون الأولى من الجمهورية، إذ تقوم بانتخاب الحكام (القناصل والبرايتور) وكذا اختيار الرقباء[5]، وكلفت أيضا بمهمة إصدار القوانين، وإعلان الحرب وعقد معاهدات السلام، وكانت الجمعية تعقد جلساتها في ساحة الإله مارس خارج أسوار المدينة نظرا لطابعها العسكري[6].

3) مجلس العامة (Concilium plebis):

الاختلافات الاجتماعية قديمة قدم المجتمعات نفسها، فمنذ النشأة هناك أشخاص متميزون وآخرون محرومون، فرومولوس أول من قسم المجتمع الروماني إلى طبقتين[7]، طبقة الأشراف وطبقة العوام، فحدث صراع بينهما أدى إلى إنشاء مجلس العامة لمناقشة أوضاعهم ومشاكلهم، فمنذ نشأة روما تم تأسيس مجلسين، مجلس الشيوخ، ومجلس العامة وكان هذا الأخير المجلس التشريعي الأساسي،

([1]) - Pierre (Cosme), **op.cit**. p, 12.

([2]) - Bouché (Leclercq), **op.cit**. p, 268.

([3]) - Pierre (Cosme), **op.cit**. p, 14.

([4]) - Mommsen (th.) et Joachim (Marquardt),**op.cit**. T. 11, p, 17.

([5]) - Martin (J.P.) Chauvot (A.I), et autre, **Histoire romaine**, 4ed, armand colin, (paris, 2016), p, 86.

([6]) - آمال محمد الروبي، **المرجع السابق**، ص، 95.

([7]) - A. (Trois Fontaines), **Antiquités Romaines Envisagées au point de vue des institutions politiques**, T.1, éd. Liegl F.Renard, (paris, 1862), p, 49.

في العهد الملكي، ومع أن مهمته الأساسية كانت انتخاب الملوك الجدد، إلا أنه كان يتمتع أيضا بصلاحيات أخرى[1].

في العهد الجمهوري بعد الانفصال الأول من روما عام 494 ق.م اعترف الأشراف بحقهم في انتخاب نقباء ومساعدين لهم (قيّمي العامة) [2]، ويناقشون في مجلسهم كل المواضيع التي تهم عامة الشعب ويصدرون فيه قراراتهم (Plebiscita) ويقومون بتطبيقها بعد موافقة مجلس الشيوخ[3]، لكن بالرغم من ذلك فإن مجلس العامة كان يجد معارضة على قراراته من طرف الأشراف حتى نجح ممثل العامة هورتنسيوس بإصدار القانون الذي حمل اسمه (Lex Hortensia)* في عام 286 ق.م وبمقتضاه أصبحت قرارات العامة سارية المفعول دون الحاجة إلى موافقة سابقة من مجلس الشيوخ، وهكذا تم تحقيق المساواة بين العامة والأشراف[4].

لكون أن هذا المجلس يجتمع طبقا للتنظيم القبلي، أصبح يطلق عليه اسم الجمعية القبلية، وكان لها طابعاً ديمقراطياً واحتفظت به حتى نهاية عصر الجمهورية، وكان من أهم زعمائها تبريوس وكايوس

([1]) - Abbotte (Farnk Frost), **A History and description of Roman political institutions**, (Bosten U.S. A, 1910), p, 196.

([2]) - Ibid. p, 27.

([3]) - Abbott, **op.cit**. p, 29.

(*) - قانون هورتينيسيا: هذا القانون حرر جمعية القبائل من كل قيد ولها حرية في التشريع وأصبحت تدريجيا الجمعية التشريعية الرئيسية، على حين أن جمعية المائة أصبحت الجمعية الانتخابية العليا فهي التي تنتخب الحكام (القناصل، الرقباء، البرايتوريين)

([4]) - Byrd (Robert), **The senate of the romane republic**, (Lightning source, 1995), p,31.

Abbott, **op.cit**. p,52.

كراكوس، وماريوس، وشيشيرون، ويوليوس قيصر على الرغم من أن هذا الأخير ينتمي إلى واحدة من أكبر أسر الأشراف الرومان، لكنه تزعمها ليحقق بها أهدافه للسيطرة على الدولة[1] .

كانت المشاركة الشعبية أساسية لعمل الجمهورية الرومانية، والاعتماد على تصويت الجمعيات الشعبية في انتخاب الحكام، فكلاهما أساس روح سيادة الشعب الروماني، وهكذا تبدو أن كل طبقات المجتمع لها دور أساسي في صنع القرارات، فهي ذات نظام جمهوري لأن جميع مواطنيها لهم حق التصويت ولكن في الواقع جميع القوانين والهيمنة السياسية والاقتصادية وضعت في يد الأشراف[2].

يتضح لنا أن الجمعيات الشعبية الرومانية قد لعبت دورًا كبيرًا في تشكيل وصياغة الحياة السياسية، ومما لا شك فيه أنها كانت من أدوات بناء الإمبراطورية الرومانية، لكن من جهة أخرى يمكن أن نشاركها مسؤولية التوقيع على نهاية الجمهورية، بسبب المواقف المنحازة لهذه الجمعيات، فعندما حاول بعض الزعماء الشعبيين حل بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مثل الأخوين كراكوس وقف مجلس الشيوخ ضدهم لأن الحلول التي قدموها كانت تضر بمصالح الأثرياء الذين دفعتهم أنانيتهم على محاربتهم بكل قوة، ففشلت محاولاتهم إلا أنهم تركوا أثرا عميقا في روما[3]،

([1]) - آمال محمد الروبي، **المرجع السابق**، ص، 98.

([2]) - Claudine Lana (Earley), **Popula Rpolitical partciption in the Roman Republic**, thesis the degree of doctor of philosphy in classics, victoria university of wellington, (2009), pp, 26, 27.

([3]) - Cristina (Rosillo-Lopez), **La corruption à la fin de la république romaine (II- I^er. av.- c.), aspe politique et financiers**, thèse pour obtenir le grade de docteur en lettre, présentée à la faculté de lettre et sciences humaines de l'université de Neuchatel, (2005), p, 45.

الحزبية ممثلة في حزب الارستقراطية بزعامة مجلس الشيوخ والحزب الديمقراطي بزعامة الجمعية القبلية، وكان هدف كل منهما الاستحواذ على السيادة المطلقة، مما أدى إلى تركيز السلطات الاستثنائية في يد بعض زعماء الحزبين وخرق أسس النظام الجمهوري، والنتيجة نهاية النظام الجمهوري[1] .

وهكذا يمكن القول أن ملامح الحياة السياسية في عهد الجمهورية الرومانية، تتمثل في تعدد مناصب الحكام من ناحية وبروز سلطة مجلس الشيوخ من ناحية ثانية، وظهور العامة على مسرح الحياة السياسية نتيجة نضالهم المستمر في مواجهة الأشراف من ناحية ثالثة، وأهم سمات الدولة الرومانية في العصر الجمهوري تتمثل في اتساع هذه الدولة إقليميا نتيجة الفتح والغزو، لتشمل إيطاليا ثم أغلب بلدان حوض البحر المتوسط، ففي العصر الجمهوري تولى العامة المناصب الإدارية المختلفة، وشاركوا في الحكم وإدارة الأمور، فاتسم النظام الجمهوري بالديمقراطية بما أن الشعب يشارك بطريقة غير مباشرة في الحكم، فسر عظمة روما ونجاحاتها المستمرة تكمن في الشخصية الرومانية ذاتها، في السلوك الشخصي للأفراد، وبصفة خاصة لساسة روما وقادتها طوال تاريخها الطويل، الذي بلور تلك الشخصية وخلد مواقف صراعها الدائم لإثبات وجودها، وأكد أنها كانت على حق، وتستحق ما وصلت إليه من مجد وعظمة.

(1) - Cristina (Rosillo-Lopez), **op.cit**. p, 45.

المؤسسة		شروط الأهلية (المعايير)	مدة الحكم	صلاحيات وسلطاته
مجلس الشيوخ		يكون حاكم سابق وشخصية مميزة	**مدى الحياة**	له سلطة استشارية وتصديقيه ويشرف على ميزانية الدولة والشؤون الداخلية والخارجية.
	الديكتاتور	قنصل	**6 أشهر**	الحفاظ على النظام في حالة الطوارئ يعين على أساس مخصص
حكام روما حتى نهاية العهد الجمهوري	**القنصل**	يكون قد تولى منصب البرايتور	**عام واحد**	رئيس الدولة يتولى القيادة العسكرية والمدنية
	البرايتور	يكون كوايستور سابق	**عام واحد**	القيادة العسكرية والسلطة القضائية وعقد لاجتماعات
	نقباء العامة	من العوام	**عام واحد**	لهم سلطة عقد الاجتماعات واقتراح التشريعات وحق النقض (المعارضة)
	الرقيب (Censeur)	قنصل سابق	**5 سنوات**	الحفاظ على تعداد السكان وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ والحفاظ على العقود العامة.
	الإيديل (curulis) (القيّم)	مواطن مدني	**عام واحد**	يهتم بالبنى التحتية، الألعاب والاحتفالات
	الإيديل الشعبي	من العوام	**عام واحد**	يهتم بالبنى التحتية، الألعاب والاحتفالات
	الكوايستور)الخازن(	مواطن مدني	**عام واحد**	الإدارة المالية العامة ومساعدين لحكام آخرين (له سلطة عقد الاجتماعات واقتراح التشريعات)
الجمعيات	**جمعية المائة**	مواطن مدني	لجنة مخصصة	إصدار التشريعات العامة وانتخاب القناصل البرايتور والرقباء والمحاكمات الرسمية
	الجمعية القبلية	مواطن مدني	لجنة مخصصة	إصدار التشريعات العامة وانتخاب حكام آخرين والقيام بالمحاكمة
	الجمعية العامة	عامة الشعب	لجنة مخصصة	اقتراح التشريعات العامة والمحاكمات

الجدول رقم (1): يمثل الهيئات السياسية في روما الجمهورية.

المرجع: Eric (Posner), « The constitution of the roman República, A political, Economy Perspective », University of Chicago public Law and legal theory working paper, no, 327, (2010), p,5.

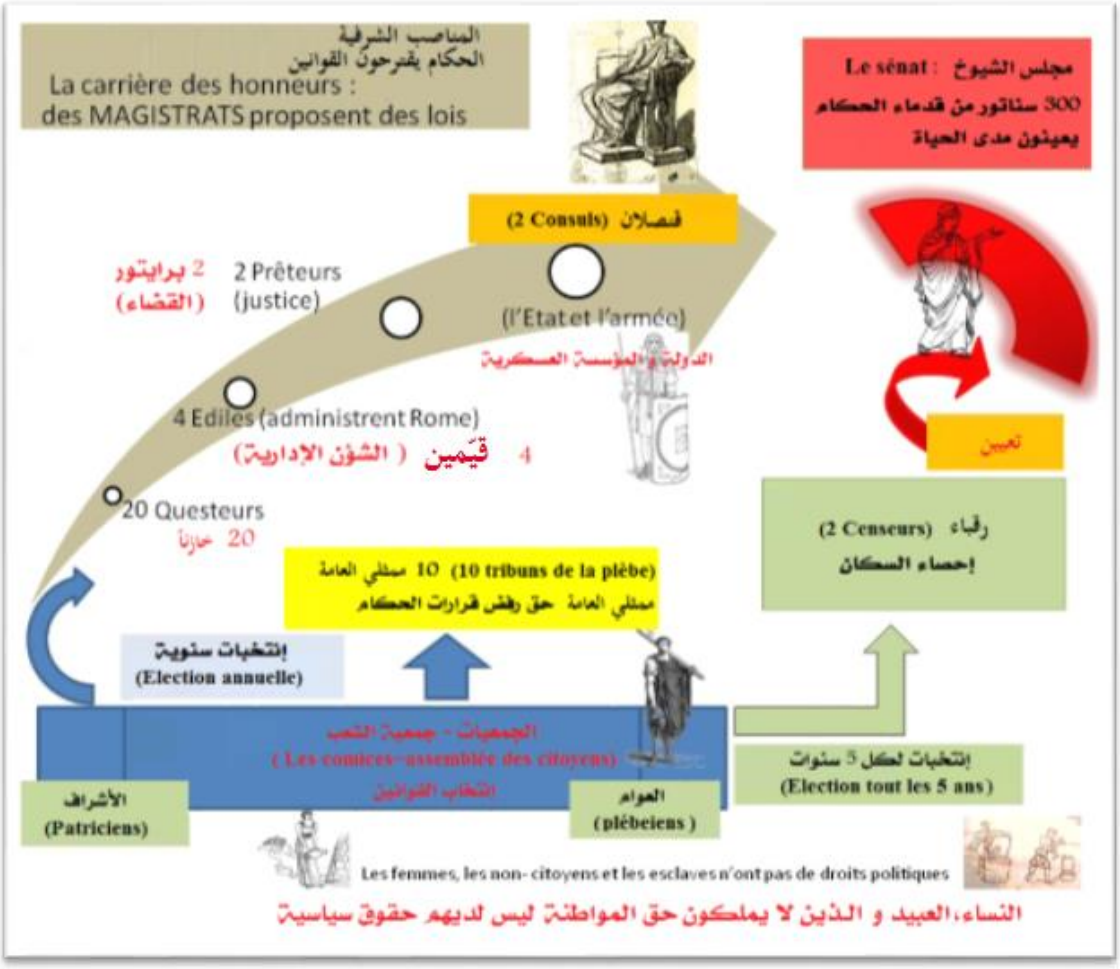

الملحق رقم (2): مخطط يمثل الهيئات السياسية في روما الجمهورية.

المرجع: https:// www.pearltrees.com

الفصل الأول

تشكيل مجلس الشيوخ الروماني وطريقة تعيين أعضائه في العهد الجمهوري

I. تشكيل مجلس الشيوخ الروماني

II. طريقة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ في العهد الجمهوري

III. العامة وعضويتهم في مجلس الشيوخ

IV. ترتيب قائمة أعضاء مجلس الشيوخ

I. تشكيل مجلس الشيوخ الروماني:

تم تشكيل مجلس الشيوخ الروماني من قبل رومولوس ، المؤسس الأسطوري لمدينة روما، قام باختيار مائة رجل[1]، يمثلون رؤساء العشائر الأكبر سنا، وأسس بهم النواة الأولى لمجلس الشيوخ الروماني[2]، ولكن نجد أن هناك اختلافاً بين المؤرخين حول عدد أعضائه، فتيتوس ليفيوس[3] أكد لنا أن مجلس الشيوخ من إنشاء رومولوس، الذي قسم الشعب الروماني إلى قسمين أساسيين، سيكون أساس التقسيم الاجتماعي في روما، ويشمل القسم الأولى على عدد من العشائر، وتضم العشيرة العائلات والأفراد المنتميين إليها من أصل مشترك[4]، والتي وقفت إلى جانبه في حروبه، وفيها تم اختيار الأعضاء المائة المشكلة لمجلس الشيوخ، وهذا يدل على عدد العائلات التي تنتمي إلى طبقة النبلاء*(Noble) في عهد رومولوس والتي تحمل اسم الأشراف (Patriciens[5])،(أنظر الملحق رقم: 4 ص، 49) والطبقة الثانية تعرف بالطبقة العامة (Plébéiens)[6] (أنظر الملحق رقم: 5، ص، 50).

([1]) – Eutrupe, **Abrège de l'histoire Romaine**, trad. Par, N.A. Dubois, (Paris, 1865), Livre, I,

([2]) – Bloch (G); **op.cit**. pp 37.40.

([3]) – Tite Live, VIII, 39.

([4]) – Monier (R), **Manuel élémentaire de droit romain**.1, 6éme, éd, Montchrestien, (paris, 1947), p, 13.

(*) - يفهم من الأرستقراطية الرومانية المكونة من الأسر الشريفة القديمة والعائلات الجديدة، أو ما يسمى بالنبلاء، يعني الأعيان على نحو أدق، وهو الاسم الذي ساد فيما بعد، في حين أن نبل الدم لم يعد الشرط الوحيد للأرستقراطية، وأصبحت كلمة النبالة اسم الطبقة الأرستقراطية وفقا للأفكار الأرستقراطية الجديدة. انظر:

J.J. Ampère, **L'histoire romaine à Rome** tome, 4, à la librairie nouvelle (paris, 1864), p, 286.

([5]) – Bloch, (G), **op. ci**t. p. 37.

([6]) – Homo (Léon), **les institutions politique romaines de la cité a l'état**, Dirigée par, Hanri Berr, éd. Albin michel, (paris, 1950), p, 14.

كما يؤكد لنا تيتوس ليفيوس، أن عدد أعضاء المجلس، قد ارتفع لمرتين، فبعد أن كان يتشكل من مائة عضو ارتفع أول مرة خلال فترة حكم توليوس هستيليوس، الذي خلف روموليوس، وزاد مائة عضو نتيجة ضم الألبانيين، وثاني مرة في عهد الملك تاركوينيوس الأكبر، الذي رفع أيضا عدده بمائة عضو، من العائلات الجديدة، وبهذا أصبح عدد أعضائه ثلاثمائة عضو، ويسمون (Paters minorum gentuim)[1]، ويدعم ديونيسيوس الهاليكارناسي رأي ليفيوس في عدد أعضاء المجلس، إلا في نقطة واحدة وهي أن الزيادة الأولى، كان بدخول السابينيين وليس بدخول الألبانيين[2]، في حين أن شيشيرون، يذكر مرحلتين فقط في تشكل أعضاء مجلس الشيوخ، أولها من طرف روموليوس، والثانية من قبل تاركوينيوس الأكبر[3]، أما تاكيتوس فقد أسند إنشاء مجلس الشيوخ لجونيوس بروتوس[4].

لو نقارن بين هذه الآراء نجد أنها تتفق على أن مجلس الشيوخ، يتكون في الأصل من مائة عضو، ثم ارتفع عدده لمرتين ليصل إلى ثلاثمائة عضو، ولكن يختلفون حول فترة حصول هذه الزيادة، فتشير التقاليد إلى عدد ثلاثمائة عضو هو العدد الطبيعي للمجلس منذ العهد الملكي، إذ يمثل بداية لتنظيم هرمي للمجتمع الروماني، وكان يتألف من رؤساء العشائر وأغنى العائلات الرومانية، هذه العائلات السيناتورية التي تجمعها الأسلاف المشتركة، والتي تعرف مستقبلا باسم الأشراف

(1) - Tite Live, I, 20.
(2) - Dynes (D'Halicarnasse), IV, 42.
(3) - Cicerone, **De la république**. II, 8, 20.
(4) - Tacite, **Les Annales,** traduit, J.L. Burnouf, Librairie de la Hachette, (paris, 1859), Livre, I,

(Patricien)[1]. المعروف تاريخيا أن عدد أعضاء مجلس الشيوخ هو ثلاثمائة عضوا[2] بحكم وجود ثلاث قبائل المشكلة لمدينة روما وهي رامس (Rammes) وتيتيس (Tities) ولوكيريس (Luceres)[3] والقبيلة الأخيرة شعب الأتروسك الذين قدموا إلى روما[4]، ولكن هذا العدد لم يكن ثابتا، إذ ارتفع في العهد الجمهوري خاصة لما تكون هناك كوارث تهدد المجلس مثل حرب حنبعل في 216 ق.م، إذ تعين انتخاب أعضاء جدد، بسبب الخسائر التي خلفتها هذه الحرب[5]، والفترة التي سبقت سولا هناك محاولات للتغيير من عددهم أولها من طرف كايوس كراكوس، الذي اقترح مشروع يهدف إلى توسيع المجلس وفتحه لهيئة الفرسان[6]، وثاني مرة في عهد ليفيوس دروسوس في 91 ق.م، الذي اقترح مشروع مماثل وأصبح عددهم ستمائة عضو، قبل أن يعاد عدد الأعضاء إلى ثلاثمائة عضو مثلما كان سابقا[7].

([1]) – Bloch (G) ; **op**.**cit**. pp 37.40.

([2]) - Cristina Rosillo (Lopez), **La corruption à la fin de la république romain (II - I^er^.s. av.j.-c.) : aspe politique et financiers**, thèse pour obtenir le grade de docteur en lettres, à l'université de Neuchâtel, (2005), p. 21.

([3]) – Gaston (piot), **De l'aliénation « L'AGER PUBLICUS » pendant la période républicaine, droit des gens, des règles de compétence, applicables aux états et aux souverains et rangers**, thèse pour le doctorat, (paris, 1887), p. 51.

([4]) - Charles (puller**), school History of Rome forom the fondation of the city to the extinction of the empire of the West**, (New York,1899),p, 24.

([5]) – Cristina Rosillo (Lopez), op.cit.21.

([6]) – J.J. Ampère, **op.cit**. p, 287.

([7]) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op. cit**. p, 16.

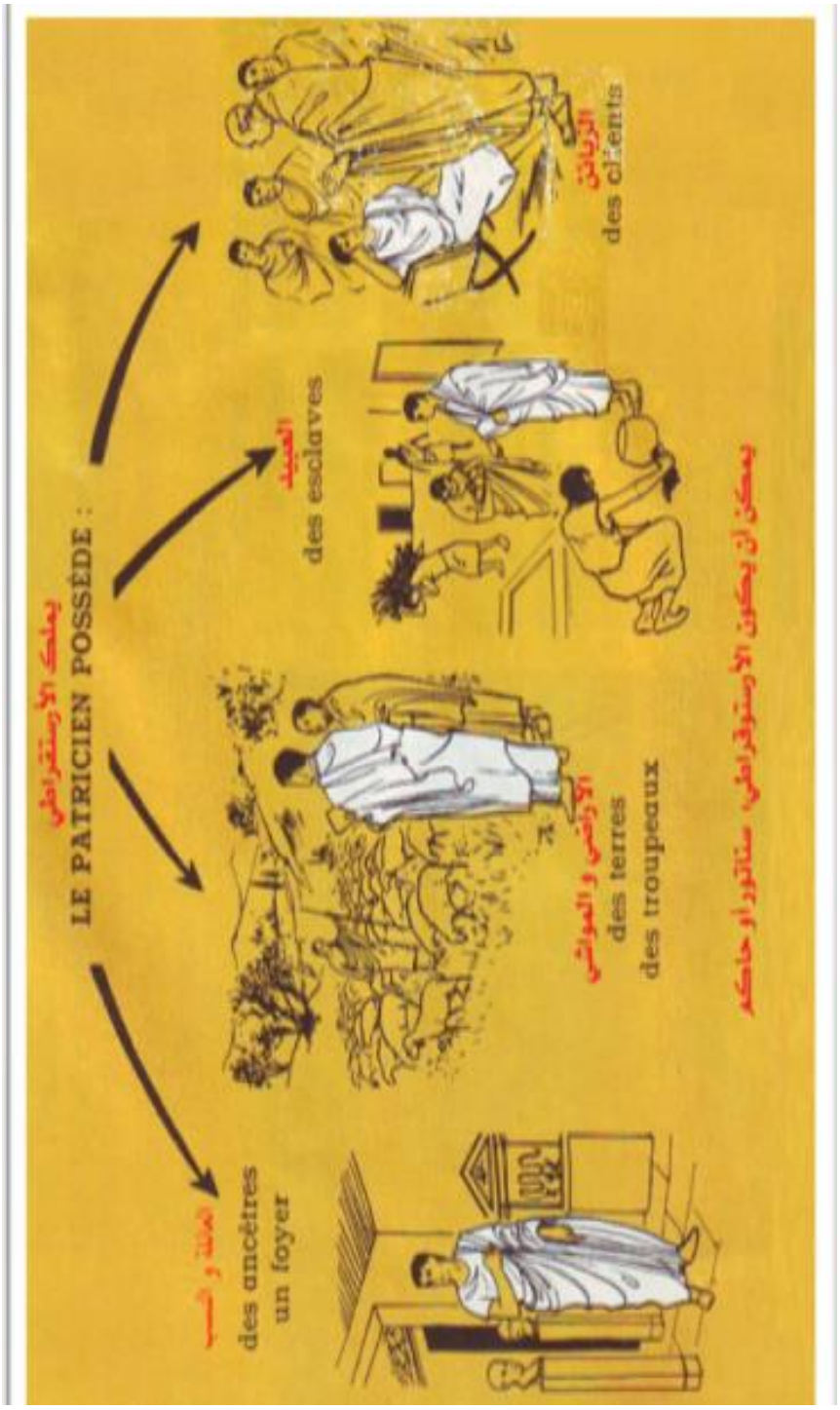

الملحق رقم (3): صورة توضح الطبقة الأرستقراطية

المرجع: Victor (L) Genet (N), **op.cit** .P.16.

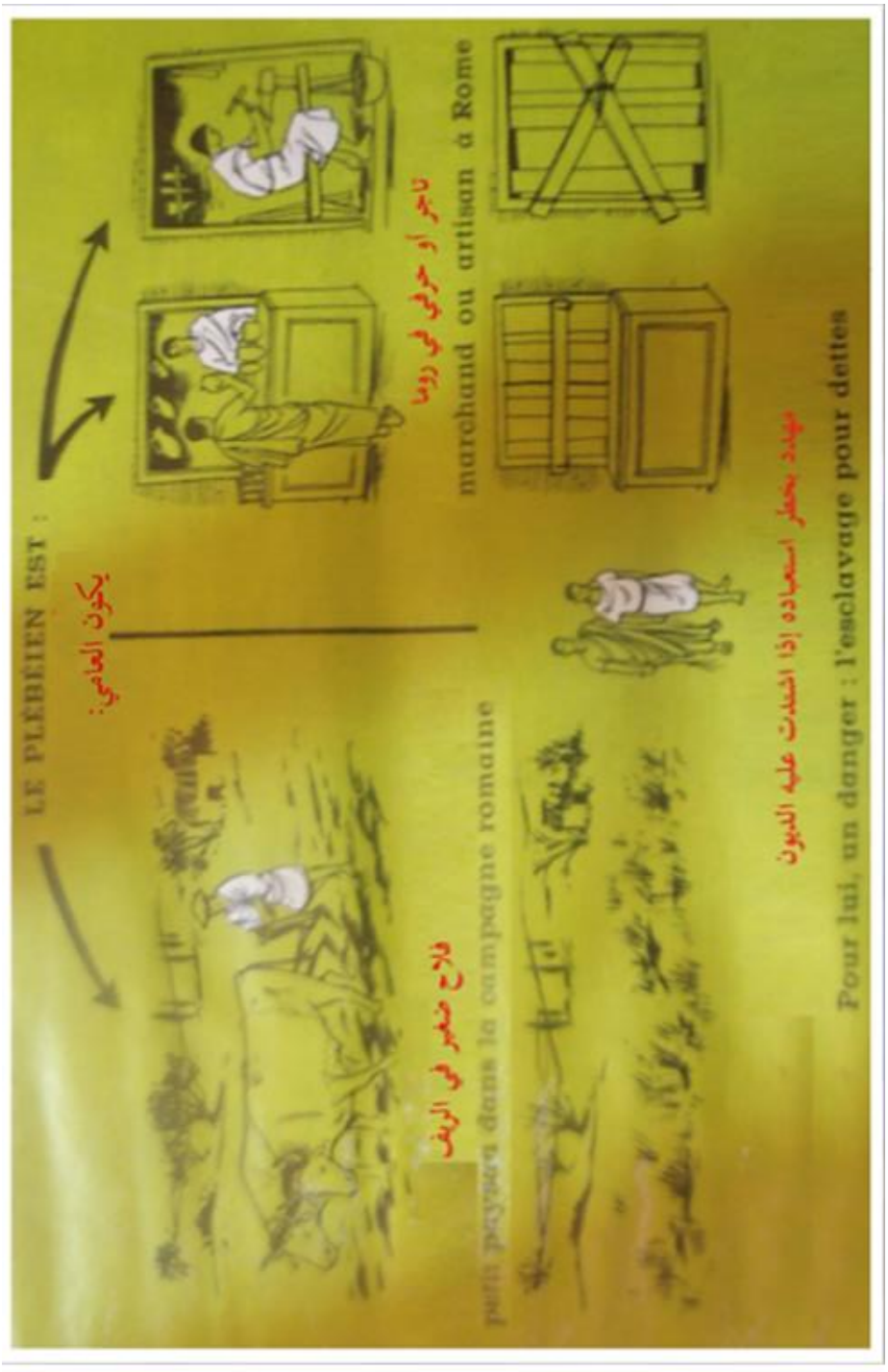

الملحق رقم(4) :صورة توضح الطبقة العامة.

المرجع: Victor (L) Genet (N) **op.cit** .P.17.

في عهد سولا[1] قام بإصدار مجموعة من القوانين، والهدف منها رفع من عدد أعضاء مجلس الشيوخ إلى ستمائة عضو[2]، لملء الأماكن الشاغرة التي خلفتها الحرب الأهلية[3]، وأضاف إليهم يوليوس قيصر ثلاثمائة عضو آخرين ليصل العدد تسعمائة عضو على أساس إدخال مؤيديه، وفي نهاية الجمهورية، يصل إلى ألف عضو، ثم تقلص عددهم على يد أغسطس بتطهير المجلس ليعود العدد إلى ما كان عليه قبل قيصر، فالعدد زاد بالضرورة بعد خفض السن الأدنى للدخول إلى المجلس بين 30 و25 سنة[4].

أدرك أغسطس أن مجلس الشيوخ هو روما ماضيها ومستقبلها ولذا اكتفي بتطهيره من العناصر المدنسة التي تسللت إليه أثناء الحروب الأهلية ولذا أصدر أغسطس قائمة جديد لأعضاء مجلس الشيوخ عام 28 ق.م، ولكي يسيطر على هذا المجلس حرص أغسطس على أن يرشح المخلصين من رجاله كما رشح رجال من أصول غير أرستقراطية وبهذه الطريقة دخل الفرسان لأول مرة مجلس الشيوخ وأصبحوا أعضاء فيه، ولم يعد مجلس الشيوخ مغلقا على نفسه كما كان من قبل، هذا من ناحية[5]، ومن ناحية أخرى، فقد عمل أغسطس على إضفاء مهام أخرى على مجلس الشيوخ بإلقاء الكثير من المسؤوليات عليه، كما حرص أغسطس على أن يجعل المجلس منهمكا في أعمال

(1) – Plutarque, **Sylla**, 23.

(2) – Appien, **Histoire des guerres civiles de la république romaine**, t, 1, 59.

(3) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op. cit**. p, 16.

(4) - **Ibid.** pp, 17- 19.

(5) – مصطفي (العبادي)، **المرجع السابق**، ص، 37.

داخلية حتى لا يجد فرصة للتمرد عليه، كما أن الإمبراطور يرجع لاستشارة مجلس الشيوخ ومشاركته وليس لإتباع أوامره فيما يخص القضايا الهامة[1].

نلاحظ أن أغسطس حاول من ناحية الاستفادة من خبرة وتجربة أعضاء مجلس الشيوخ السياسية التي لا غني عنها في التسيير ومن ناحية أخرى عمل على الحد من نفوذه بجعله يؤتمر بأمره.

أما فيما يخص طريقة اختيار أعضاء المجلس في العهد الملكي فالملك هو الذي يقوم باختيارهم من بين رؤساء العشائر، لكن ازدياد عدد أعضاء المجلس بازدياد عدد العشائر التي انضمت إلى المدينة يصعب تصديق ذلك، لأن عضوية رئيس العشيرة يصبح أمرا مفروضا لا سلطان فيه للملك، ويستشيره هذا الأخير في كل المسائل ذات الأهمية الكبرى، ولا يتخذ أي قرار دون أخذ رأي الشيوخ فيه، ولكن رغم ذلك لم يكن الملك ملزما بإتباع رأي المجلس في غير القرارات المتعلقة بالحملات العسكرية، التي يتم تمويلها مباشرة من العشائر، ولم تصبح قرارات مجلس الشيوخ ملزمة إلا في العصر الجمهوري[2].

كما أن المجلس يقوم بالمصادقة على قرارات مجلس الشعب ولا يتحقق تنفيذها إلا بعد إتمام المصادقة عليها من قبل هذا المجلس[3]، ويمارس أيضا الوظيفة الانتخابية عند شغور منصب الملك، بسبب وفاته دون تعيين خلفه، فيمارس أعضاء المجلس سلطات الملك بالتداول فيما بينهم[1]

(1) – Charles wrth M.P), **The Virtus of a Roman Emperor,** Pro. Br. Acad. (1937), p, 34.

(2) - سرير (عيسى)، **المرجع السابق**، ص، 31.

(3) - Mommsen (th.) et Joachim (Marquardt), **op. cit**. p, 238.

فنلاحظ أن هذا المجلس ظل قائما كما كان في العهد الملكي، إلا أن طريقة تشكيله قد تغيرت عما كانت عليه فضلاً عن توسيع صلاحياته مقارنة بتلك التي كان يتمتع بها في العهد الملكي.

II. طريقة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ في العهد الجمهوري:

نلاحظ أن إجراء تعيين أعضاء مجلس الشيوخ في العصر الجمهوري لم يكن إجراء واحداً، إذ نجد أن التعيين الذي كان في يد القنصلين قد تحول إلى الرقيب، وتشارك في ذلك الجمعيات الشعبية، قبل أن يصبح من اختصاص المجلس نفسه[2].

1. التعيين من طرف الحكام (القناصل ثم الرقيب):

في البداية اقتصر الانخراط في مجلس الشيوخ على أشراف المدينة[3] ولا يوجد تمييز بين أعضائه، إذ يتألف من ممثلي العشائر، ومسجلين في القائمة من اختيار الملك[4]، وبعد سقوط النظام الملكي تولى القنصلين الحكم لمدة سنة[5]، فواصلوا تعيين أعضاء المجلس من الطبقة نفسها، بناء على دويونيسيوس الاهاليكارناسي[6] حتى أن قناصل السنوات الأولى من هذا العهد دخلوا إلى المجلس لملء

([1]) - سرير (عيسى)، **المرجع السابق**، ص، 32.

([2]) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op. cit**. p, 24.

([3]) - **Ibid.** p ,39.

([4]) - Willems (p) **; Le droit public roumaine ou les institutions politique de Rome depuis origine de la ville jusqu'à justinien**, Livre II chapitre premier, Sixième Édition, (Louvain, 1888) p. 110.

([5]) - Holland**, Robicon,The last years of the roman public**, (Randon House, 2005), p, 2

([6])- Dyns (D'Halicarnasse), **Antiquités Romaine.** Livre, II, traduction, Philippe Remacle, I. 1

الأماكن الشاغرة التي تركها الملك تاركوينوس[1]، ففي هذه الفترة كان امتياز الحصول على مقعد في مجلس الشيوخ يقتصر على القناصل والديكتاتوريين السابقين[2]، ولهذا نجد أن الدخول إلى المجلس اقتصر فقط على الأشراف، خلافاً للعامة الذين لم تكن لديهم أهلية الدخول إلى المجلس إلاّ بعد صراع دام حوالي قرنين من الزمن[3].

إذا كان حق تعيين أعضاء مجلس الشيوخ من اختصاص القنصلين الذي يعينهم من طبقة الأشراف بادئ الأمر، فإنه بداية من سنة 318 ق.م وبموجب قانون أوفينيا ((Lex ovinia أو (Plebiscitum Ovinium)* ، أصبح تعيين هؤلاء الأعضاء من حق الرقيب، الذي يتولى استكمال عدد الأعضاء كلما تطلب الأمر ذلك[4].

كان على "الرقيب" أن يختارهم من أفضل المواطنين، ومن بين حكام الدولة بعد انتهاء مدة شغلهم مناصبهم الرسمية السنوية في المدينة، فكان عليه وضع قائمة يظهر عليها الأعضاء الثلاثمائة كل

([1]) - Willems (p), **op. cit**. p, 187.

([2]) – Ibid. p, 190.

([3]) – Bethelet (Yann), « Domination patricienne et lutte plébéienne pour le pouvoir (V.IV siècles av.J.C.), sur trois mises en scène discursives des auspices du pouvoir de l'autorité », **R.C.H.E.C**. (2012), p, 35.

(*) - إن تاريخ قانون اوفينيا غير مؤكد فبعض المراجع ذكرت تاريخ التصويت عليه ما بين 351 و339 ق م والبعض الأخر يذكره ما بين 318و312 فبالتالي أغلبية المعلومات الواردة في المراجع لم توضح لنا بدقة تاريخ التصويت على هذا القانون أنظر:

Willems, **op. cit**. p, 189.

([4]) - Eric (Posner), « The constitution of the roman República, A political, Economy Perspective », (University of Chicago public **Law and legaltheoryworkingpaper**, no, 327, (2010), p, 7.

خمس سنوات، وتوزع على شكل هرمي إلى عدة فئات[1]، وكانت العضوية فيه لمدى الحياة، ويمكن للرقيب فصل أي عضو من بين أعضائه في حالة ارتكابه عملا مشينا في سلوكه العام أو الخاص[2]، وهكذا تحول المجلس بمرور الوقت الذي اقتصرت العضوية فيه في البداية على الوراثة إلى مجلس انتخابي بطريقة غير مباشرة.

هناك ظروف استثنائية، يتم فيها استكمال عدد أعضاء مجلس الشيوخ دون اللجوء إلى القنصلين أو الرقيب مثلما حدث سنة 216 ق.م أثناء ديكتاتورية فبيوس بيتو(Fabius Biteo) الذي قام باستكمال عدد أعضاء مجلس الشيوخ الذي فقد حوالي 177 عضوا من أعضائه، فقام بتعيين كل القناصل والبرايتوريين والايدليين وممثلي العامة وحتى الكوايستوريين السابقين ليتمكن من ملء الشغور داخل المجلس[3].

هذا ما حدث أيضا في عهد سولا وقيصر والحلف الثلاثي[4]، إذ قاموا بتعيين الأعضاء الجدد، ومن غير ذلك فإن حق تعيينهم مرتبط بالرقابة، فعليهم تعيين العضو الأنسب لعضوية المجلس مدى

(1) – Bloch (G), **la République romaine les conflits politiques et sociaux** , éd. Ernest Flammarion, Paris, (1913), p, 135.

(2) – Willems, **op. cit**., p,190.

(3) - . Willems, **op. cit**. II, p, 157 160.

(4) – Appien, **Histoire des guerres civiles de la république romaine**, t, 1, 59.

الحياة[1]، وقد استمر الأمر كذلك حتى العصر الإمبراطوري حيث أصبح الأمر من اختصاص الإمبراطور[2].

2. انتخاب الأعضاء من طرف الجمعيات الشعبية:

في الواقع لا تحظي الجمعيات الشعبية بالحق المطلق في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ، ما دامت عضوية هذا المجلس من حق أي عضو، سواء كان تعيينه من طرف القنصلين أو عن طريق الانتخابات الشعبية، فقد يتم رفضهم من طرف الرقابة من ناحية، كما بإمكانها الاحتفاظ بالأعضاء القدامى فقط، خاصة إذا لم يتم تحديد الدرجات[3]، لكن بحكم أن تعيين الرقيب يتم من طرف الجمعيات الشعبية، والسيناتور بدوره من طرف الرقيب، هذا يعني أن الجمعيات الشعبية تتدخل في التعيين ولكن بطريقة غير مباشرة[4]. ونعلم أن الرقباء يضعون كل خمس سنوات قائمة مجلس الشيوخ، الذين يتم اختيارهم وفقا لقانون أوفينيا، فمن النادر أن يكون تعيين مواطنين آخرين، خاصة عندما يكون عدد الحكام السنويين مرتفعا[5]، ويحدد المراقبون الفرد الذي يملك حسن الأخلاق، وطرد

(1) – Mommsen, **op. cit**, p, 28.

(2) – **Ibid**. p, 27.

(3) – Mommsen, **op. cit**, 29.

(4) - **Ibid.** p, 28.

(5) - Festus, **op. cit**, p 246.

الأعضاء الذين ارتكبوا مخالفات جسيمة بما في ذلك جرائم خطيرة [1]، وبعد قانون فيليا* جعل امتياز الدخول إلى مجلس الشيوخ أكثر شأنا من الدخول إلى المناصب العليا في الدولة لهذا يحق فقط لهذه الطبقة العضوية في مجلس الشيوخ.

يتضح لنا أن امتياز الحصول على مقعد في مجلس الشيوخ في البداية، قد اقتصر على القناصل والديكتاتوريين السابقين، لكن سوف يتم توسيع هذا الحق إلى البرايتور، بعد إنشاء هذه الوظيفة[2].

الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف بين أعضاء المجلس، بين الذين دخلوا عن طريق الانتخاب من طرف الجمعيات الشعبية والأعضاء المعينين من طرف الرقيب[3]، وهو ما يظهر بوضوح بعد دخول الايدليين "القيّمين" في عهد كراكوس، وتوسيع ذلك إلى الخازنين "الكوايستوريين" في عهد سولا[4]، الذي كان هدفه الحد من سلطة المجلس، فيصبح "مجلس الشيوخ" يحتفظ بسلطاته ظاهرياً، مع فقدانه لمكانته فعلياً[5].

([1]) - Eric (Posner), **The constitution of the Romaine Republic, A political, Economy, Perspective**, (Chicago, 2010), p, 6.

(*) - (Lex Villia) استفتاء اقترحه التربون فيليوس في (181 – 180)، الذي يحدد النظام والعمر الذي كان على الحكام التقيد بها في حياتهم المهنية انظر:

Lamboley (Jean-Luc), **op.cit**. p,377.

([2]) - Willems, **op. cit.** p, 190.

([3]) - **Ibid.**

([4]) - Mommsen, **op cit**. pp, 33, 34.

([5]) - Jonathon George (David), **Politacs and priesthoods**

يمكننا أن نلاحظ أن دستور سولا، لم يترك مساحة كافية لتسجيل الشيوخ من طرف الرقيب، فعملت الرقابة منذ ذلك الوقت بشكل غير منتظم، لدرجة أنه بعد فترة سولا لم يعد للرقابة أي تأثير عملي يذكر، ولا يزال التمييز بين أعضاء المجلس، بالرغم من اختفاء الأعضاء المعينين من طرف الرقيب والجمعيات الشعبية[1].

لكن مع نهاية الجمهورية فتح باب الدخول إلى المجلس بشكل منتظم، وتم الأخذ بعين الاعتبار قبول كل الخازنين فيه[2]. فأصبحت عضوية مجلس الشيوخ لا تقتصر فقط على النبلاء، ولا على القناصل السابقين، بل شملت حتى من سبق له أن تولي المناصب الرسمية في الدولة[3].

نستنتج أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ اصطبغ بصبغة ديمقراطية لأن المواطنون هم الذين ينتخبون الحكام، وبوظائفهم هذه يعينون شيوخا.

3. تعيين الأعضاء من طرف المجلس نفسه:

لم يكن للمجلس في العصر الجمهوري أن يعيّن الأعضاء بنفسه، لكن يحدث أحيانا أن يمنح هذا الامتياز للقرار المشيخي (S.C.)، كما يتم في بعض الأحيان منح امتياز شخصي، وحدث ذلك

(1) - Mommsen, **op. cit.** p, 35.

(2) - **Ibid.**

(3) - Willems, **op. cit**., p.192 .

في فترة الحلف الثلاثي، وبداية العهد الإمبراطوري، ومع ذلك لا يمكن منح حق التصويت خلال هذه الفترة دون تحديد رتبة هرمية من طرف الحكام[1].

قد يحدث أن يعين مجلس الشيوخ الأعضاء بنفسه في العهد الجمهوري وذلك في بعض الحالات الاستثنائية، لكن في العهد الإمبراطوري حدث عكس ذلك إذ أصبح يكمل نفسه بنفسه، كما تم نقل انتخاب الحكام من الشعب إلى المجلس، وأعطى سلطة تعيين أعضاء المجلس للحكام، وهذا الحق كان في البداية محدود مرتبط بالرقابة، ولكن في عهد دوميسيانوس قضى على هذا المبدأ، ولم يأخذ بموافقة مجلس الشيوخ، إلا في فترة الاسكندر سواريوس(Alexandre Sévere)، بينما نجد أن الجمعيات الشعبية كانت تتمتع بالسيادة في التعيين، ومع ذلك بقي حق الاستقلالية التي منحها تبيريوس(Tibére) إلى هذه الهيئة التي تمثل الشعب عملية نظرية، وعلى عكس من ذلك، فقد كانت محاولة جادة لضمان استقلاله السياسي[2].

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد قانون واحد يسمح للطامحين في الحصول على مقعد في مجلس الشيوخ في العصر الجمهوري، خلاف ذلك في العصر الإمبراطوري إذ نجد الحصول على مقعد في

(1) - Mommsen, **op. cit**. p, 35.

.

(2) - **Ibid.** P, 36.

المجلس، يكون إما نتيجة الوراثة، أو الدمج، أو حالات استثنائية للأشخاص المحددين من قبل الإمبراطور، وربما تم وضع القائمة الرسمية حسب التصنيف وفق إجراءات وشروط محددة [1].

III. شروط أهلية الدخول إلى مجلس الشيوخ:

تتمتع الطبقة الأرستقراطية في العهد الملكي، بحق المواطنة الكاملة، ولا يوجد تمييز بين أعضاء مجلس الشيوخ بما أنه يعبر عن فكرة مجلس المدينة، يتألف من ممثلي العشائر، فجميعهم مسجلين في القائمة من اختيار الملك[2]، لكن مع بداية العهد الجمهوري أصبح تعيين أعضاء المجلس يتم من طرف القناصل، وفي السنوات الأولى من هذا العهد، دخلوا إلى المجلس لملء الأماكن الشاغرة[3]، ثم أصبح اختيار أعضاء مجلس الشيوخ بعد صدور قانون أوفينيا من أفضل المواطنين الذين مارسوا أعلى وظائف الدولة، وشروط ذلك هي الشروط نفسها التي تؤهل للدخول إلى الوظائف الحاكمية الأخرى[4]، فالصفة الأولى التي يجب أن تتوفر في أعضاء المجلس، هو الحق الكامل في المواطنة (Cvitas cum suffragio et jure honorum)، فكل من يتمتع بحق الترشح لمناصب الحاكمية، يمكنه أن يسجل في قائمة مجلس الشيوخ، ويتعين على الرقباء اختيار أفضل المواطنين، بمعنى الذين تتوفر فيهم

(1) - Mommsen, **op. cit**. p, 37.
(2) - Willems, **op. cit**. p, 110.
(3) - **Ibid**, p, 190.
(4) - Mommsen, **op. cit**. pp, 45,46.

القدرة على ممارسة الوظائف الرسمية في الدولة، وشرطها يتعلق على ممارسة هذه الوظائف على النحو الصحيح[1].

للحصول على عضوية المجلس لا بد أن تكون للمترشح مؤهلات، تمكنه من الانخراط فيه، ويتمتع ببعض الخصائص المعروفة عند الرومان بالفضائل الخمس: الفضيلة العدل والاعتدال، والحكمة والشجاعة[2] وهي الصفات التي يتميز بها كل مواطن روماني فأولى أن يتمتع بها أعضاء مجلس الشيوخ[3]، وربما كان أيضا للنسب دور في الاختيار، وبطبيعة الحال يتم استبعاد المرأة في هذا المجلس[4]، ولم يكن مسموحا للعبيد المحررين أو أبنائهم للترشح، كما كان من شروط تعيين أعضاء المجلس، من الناحية القانونية، الثروة حيث أنها مطلوبة، خاصة في الفترة الأخيرة من الجمهورية، فيجب أن يكون له ثروة لا تقل عن مليون سيسترس (Sesterces) * (أنظر الملحق رقم: 6، ص، 62) وهو شرط ضروري للدخول إلى مجلس الشيوخ، وتحدد هذه الثروة بامتلاكه أكثر العقارات في إيطاليا[5]، وهذا

(1) - **Ibid**, pp, 46, 47. Willems, **op. cit**. p, 190.
(2) - Philippe le Doze, « Les idéologies à Rome : les modalités du discours politique de Cicéron a' Auguste », **Revue historique**, 2010, n°. 654, p. 259 – 289.
(3) - Willems, **op. cit.** p, 190.
(4) - Tite-Live, 21, 63.
(*)- ((Sesterces: (Sestertius): قطعة نقدية تزن 2.5 اس أي (1.137غ ثم أصبحت 0.975غ من الفضة) وفي العهد الإمبراطوري، أصبحت عملة من النحاس الأصفر تزن 27.2 غ، و4قطع سيسترس تعادل 1 ديني، انظر:
Lamboley (Jean-Luc), **op.cit**. p, 334.
(5) - Mommsen, **op.cit**. p,49.

الملحق رقم (5): بعض القطع النقدية الرومانية في فترة الجمهورية.

المرجع: https://www.google.com/ pièces de monnaie romaine a la période républicaine

يفسر كون الوظائف في روما لا يتلقى صاحبها أجراً، بل على العكس من ذلك كثيراً ما كان يتحمل أعباء مالية من إيراده الخاص[1].

كما أن المنخرطين في المجلس، لا يحق لهم ممارسة الأعمال التجارية، فأصحاب المؤسسات التجارية، لا يكونوا ضمن أعضاء المجلس، ولكن مع بداية الحرب البونيقية الثانية، بعض أعضاء المجلس يتعدون هذا العرف، ولكي يمنع ذلك قاموا بإصدار قانون يمنع ممارسة الأعمال التجارية، رغم أنه لقي معارضة عنيفة من المجلس نفسه، ونص هذا القانون على أن يمنع جميع أعضاء مجلس الشيوخ، من الاشتراك أو التقدم للعقود العامة التي تعقدها الدولة مع رجال الأعمال لتنفيذ مشاريعها أو امتلاك السفن الكبيرة[2]، لذلك كان عدد أعضائه يمثلون طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية، فكان المجلس يرتكز في البداية على الأصل والوراثة والثروة، لذلك نجد عدد الرجال الجدد (Novus homo)* يمثلون فيه قلة نادرة، لكن ما لبثت أن ارتفعت مع مرور الزمن واختفت الفوارق بين الطبقات وتضخم الثروات التي صاحبت التوسع وبناء الإمبراطورية.

كان شرط السن، أيضا مطلوباً، فكلمة سيناكس(Senex) التي تعني مسن "شيخ" تدل على اشتراط سن أدنى، فإذا كان الشيخ عند الرومان من تجاوز سن الخامسة والستين، فإن اشتراط سن

(1) – مصطفي (العبادي)، **المرجع السابق**، ص،35.

(2) - Tite-Live, 21, 63.

(*)- الرجل الجديد (homo novus): تعني في العهد الجمهوري، كل شخص تولى وظيفة سياسية، دون أن يكون من عائلته سلف تولي وظيفة عليا. يتعلق الأمر بحاكم من غير الاشراف وصل إلى منصب القنصلية، وكان مجرى حياتهم صعبا ما دام ينقصهم الدعم مما جعل القلة القليلة تصل إلى المناصب العليا، مما يدل على مدى سيطرة عائلات الاشراف ومع ذلك بعض الرجال الجدد أصبحوا من المشاهير أمثال كاتو، ماريوس، شيشرون.

الستين كان في البداية، السن المسموح لصاحبها للولوج "لمجلس الشيوخ"، قبل أن تقلص إلى ست وأربعين سنة، بعدما أصبح اختيارهم يتم من طرف الرقيب[1]، أما في عهد سولا فقد حدد بـ 30 سنة [2]، في حين أن أغسطس ثبته في 25 سنة، ولم يتغير طيلة العهد الإمبراطوري وهو الشيء الوحيد الذي أضيف بداية هذا العهد[3]، فلم يعد يقتصر الدخول إلى المجلس على كبار السن، بل شمل حتى الشباب، المهم أن تتوفر فيهم الشروط اللاّزمة ليحصلوا على مقعد في مجلس الشيوخ[4].

قد يحصل أن يتم استبعاد أي عضو من أعضاء المجلس وذلك عن طريق عمل تعسفي من الحاكم أو بسبب اختفاء أحد شروط القدرة، أو بسبب شروط تشريعية خاصة، فيمكن لأي حاكم متفوق استبعاد أي عضو من أعضاء مجلس الشيوخ دون الإشارة إلى الدوافع، فقانون أوفينيا أعطي الحق للرقباء استبعاد أعضاء المجلس، لكن بتقدير الحقائق السياسية والأخلاقية[5]، فمن واجب الرقيب متابعة غير المؤهلين، وطردهم في المجلس[6]، ويتم استبدال الذين توفوا خلال السنوات الخمسة السابقة، ليضعوا القائمة ليصل عدد الأعضاء إلى عدده الطبيعي[7].

([1]) - Mommsen (th.), et Marquardt (J), **op. cit**. p, 47. Bloch (G), **op. cit**. p, 136.

([2]) - Plutarque, **vie des hommes illustres, Vie de Pompée**, 13.

([3]) - Mommsen (th.), et Marquardt (J), **op. cit**. p, 48.

([4]) - Willems, **op. cit**. p, 191.

([5]) - Eric (Posner), **The constitution of the Romane République , A politcal, Economy,Perspective**, (Chicago, 2010),p, 6.

([6]) - Charler (Puller M.A), **School History of Rome Forom the foundation of thecity to theextinction of the empire of the west**, (New York, 1899), p, 26.

([7]) - Eric (Posner), **op. cit**. p, 7.

لكن في عهد سولا لم تعد الرقابة تعمل بانتظام، فأصبح طرد الأعضاء بتعسف الحاكم، واستمر الوضع حتى أواخر العهد الجمهوري، ولكن أغسطس قام بإزالة الأعضاء الذين فقدوا ظروف القدرة، وفي كثير من الأحيان سمح لأعضاء المجلس بتصحيح خطئهم، والبقاء فيه عن طريق التبرع برأسمال أو أقساط سنوية[1].

كانت عضوية المجلس مدى الحياة، مما أعطى لأعضائه مكانة خاصة[2]، خلافاً لوظائف الحاكمية الأخرى المحددة بسنة واحدة، مما مكن مجلس الشيوخ من فرض هيمنته على شؤون الدولة[3].

نستنتج مما سبق أن أعضاء مجلس الشيوخ ينتمون إلى الأشراف الذين يمثلون العشائر الكبرى في روما منذ تأسيسه في عهد روموليوس، وفي العهد الجمهوري سوف يحدث صراع بين الأشراف والعامة يطالبون بالحصول على الحق في الدخول إلى هذا المجلس.

IV. العامة وعضويتهم في مجلس الشيوخ:

يذكر ثيودور مومسن[4] في كتابه القانون الروماني العام، احتمال دخول العوام إلى مجلس الشيوخ بعد قمع الملوك مباشرة، فبالتالي كان دخولهم مع إنشاء النظام الجمهوري في روما، في حين يرى ويليامس[5] أن " مجلس الشيوخ خلال القرن الأول من الجمهورية يتألف من الأشراف فقط، وهو ما

(1) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op. cit**. pp, 52-57.
(2) - Cébeillac (Gervasoni), **La royauté et la république, Histoire romaine**, Armand colin, paris, (2006), p, 98.
(3) - Cicérone, **De la république,** 3, 32, 3.
(4) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op. cit**. pp, 45,46.
(5) - Willems, **op. cit**. p,188.

يؤكده تيتوس ليفيوس[1] أن أول سيناتور دخل إلى مجلس الشيوخ من العامة هو ليكينيوس كلاويوس(Licinius Clavius) عام 400 ق.م، وكان من بين العوام الأولين الذين تولوا منصب الحاكمية، بعد الاعتراف لهم بالأهلية لتولي المناصب الرسمية في الدولة، إذا كان الأشراف في بداية العهد الجمهوري يمثلون الطبقة الأرستقراطية بالمولد[2]، وهم من يتمتعون بحق التمثيل في مجلس الشيوخ، بينما لا يحق للعامة الدخول إليه[3]، ولا يتم ذلك إلا بعد نضال دام أزيد من قرنين من الزمن[4]، وهو الشيء الذي نجده في مختلف المصادر، التي تذكر سبب عجز العوام عن الدخول إلى مجلس الشيوخ، هو عدم المساواة القانونية بين الأشراف والعوام*، فظلت هذه الطبقة الأخيرة تطالب بحقوقها حركات

([1]) - Tite-Live, **Histoire Romaine,** Livre v, traduit, Gaston Baillet, (paris,1954), v, 42.

([2]) - Monier (R), **op.cit.** p, 13.

([3]) - Willems, **op. cit.** p, 110.

([4]) – Bethelet (Yann), « Domination patricienne et lutte plébéienne pour le pouvoir (Ve -IVe siècles av.J.C.), sur trois mises en scène discursives des auspices du pouvoir de l'autorité », **R.C.H.**, Espaces et cultures, (2012), p, 35.

(*) - Plèbe/plébains) (plèbe) أجمعت القوي السياسية من العامة (494 - 493) معارضة القوة المطلقة للارستقراطيين: فقاموا بمغادرة روما إلى جبل المقدس (جبل افنتين)، فهددوا وحدة الدولة، وشمل ذلك المواطنين الأغنياء والفقراء رومانيين كانوا أو أجانب، وبعد انتصارهم على الارستقراطيين سوف يتم تمثيل العامة من طرف نقباء العامة الذين يدافعون على حقوقهم. فقوانين الألواح الإثني عشر، المكتوبة في 451-450، تعتبر انتصارهم الأول على الأرستقراطيين. فقد اكتمل هذا الانتصار في 449 بعد صدور قوانين فاليريا هوراياي، التي جعلت الدستور الروماني دستورًا أرستقراطيًا وعمليًا، مما وضع نهاية لسيطرة الأشراف على منصب القنصلية. وسيكون ترشح العامة لمنصب القنصلية هو الانتصار الأخير بعد صدور قوانين ليسينيا عام 367. ويتشكل العامة من الفلاحين الصغار الذين تخلوا عن أراضيهم، والتجار الصغار والحرفيين. ولهذا سوف يظهر السياسيين الذين عرفوا كيفية استغلال استيائهم من الطبقة الارستقراطية مثل (ماريوس، سولا، بومبيوس، وقيصر)، الذين شكلوا جزءا كبيرا من قواتهم من العامة. وفي ظل الإمبراطورية، أصبح العامة مصدر تحريض دائم، ويجب على السلطة الإمبراطورية السيطرة عليهم من خلال تزويد المدينة بالتوزيعات المجانية للغذاء أو الرخيصة، والتنظيم ألعاب للتعبير عن مشاعر الشعب انظر:

Lamboley (Jean-Luc), **op.cit**. pp, 291, 292.

السياسية والقانونية، ودخلوا في صراعات مع الأشراف، الذين احتكروا مقاليد السلطة، ولما تفاقمت العامة في هذا الاتجاه بدت بوادر المساواة في الظهور تدريجيا:

في عام 494 ق م قام العوام بمغادرة روما، واستقروا في جبل أفينيوم يطالبون بحقوقهم السياسية وانتخاب ممثلين لهم[1]، فقبل مجلس الشيوخ باقتراحهم، فعينوا ممثلين لهم يسمون بنقباء العامة، يتمتعون بحق الاعتراض على كل ما يصدر عن الحكام من قرارات، ويرون فيها إجحافاً لمصالح العامة، فيدافعون عن حقوق العامة أمام الجمعيات الشعبية والحكام [2] .

في عام 476 ق.م بادر الأشراف باقتراح توزيع الأراضي، وحصر الاستيلاء عليها واستغلالها بين الأفراد المنتميين لطبقتهم، ومنع أفراد الطبقة العامة من الاستفادة من مشروع التوزيع، إلا أن العامة ثاروا عليهم، فتراجع الأشراف عن ذلك، واستمر الضغط إلى أن تمكنوا في عام 471 ق.م* من الحصول على حق الاجتماع داخل مجلس يسمى مجلس العامة[3]، يختص بإصدار قرارات (plebiscita) بناء على اقتراح من ممثلي العامة، مما يجعلهم مستقلين سياسيا [4]، وهي المرحلة الثانية

([1]) Abbotte (Farnk Frost), **A History and description of Roman political institutions**, (Bosten U.S. A, 1910), p, 27.

([2]) - Elisabeth (Deniaux), **op. cit**. p, 256.

(*)- قانون بوبيليا صدر من طرف جمعيات المئينات بعد أن تولى منصب البرايتورية أحد من العامة وهو كوينتوس بوبليليوس .... في عام 339 ق م وقام بإصدار مجموعة من القوانين من بينها قانون بوبليليا المعروف باسمه والغرض منه تنظيم العوام في جمعيات قبلية انظر:

Lamboley (Jean-Luc), **op.cit**. p,

([3]) - Georges (Hacquard), **Guide romain antique**, édition, Hachette, (Paris, 1955), p, 49. Holland**, op.cit**. p, 5.

([4]) - Abbott, **op. cit.** . p, 29.

في صراعهم مع طبقة الأشراف، وفيها تحصلوا على الحقوق السياسية، التي اقتصرت من قبل على طبقة النبلاء، بذلك امتلكوا حق التشريع الذي اعترفت به الدولة[1].

لكن بالرغم من ذلك ظل العوام يطالبون بمطالب أخرى، خاصة أن القوانين الرومانية في بداية القرن الخامس قبل الميلاد، هي قوانين شفهية قائمة على العرف[2]، ولهذا طلب العوام بأن تكون القوانين المدنية واضحة ومدونة، بما أن الأشراف هم الذين يدونونها ويحتفظون بسجلاتها سريا [3]، لكن مجلس الشيوخ عارض هذا الاقتراح واستمر معارضا للفكرة طيلة عشر سنوات، إلى أن رضخ أخيرا، فشكلت لهذا الغرض لجنة في عام 453 ق.م، مكونة من عشرة أفراد أرسلت إلى أثينا لدراسة شرائع صولون(Solon)[4]، ولما عادت اللجنة تم صياغة قوانين مكتوبة، لكن مجلس الشيوخ يحاول دائما الاحتفاظ بالسلطة المطلقة، فيقوم العوام بالانفصال عن المدينة للمرة الثانية، حتى انتهى الأمر بوضع قانون الألواح الإثني عشر، وتم عرضها في الساحة العامة لمن يريد قراءتها.[5]

([1]) – خيري (أبو السعد علي)، **قصة الحضارة الإغريقية والرومانية، أحداث ووثائق، دار الكتاب الحديث**، (القاهرة، 2009)، ص، 240.

([2]) – Savigny (M.F.C.), **traité de droit romaine**, traduit, par, M. CH. Guenoux, t. 1, Librairie de firmain didot freres, (paris, 1855), p, 15.

([3]) أندري (إيمار)، **قصة الحضارة. روما وإمبراطورتيها**، ترجمة، موريس كروزيه، المجلد الثاني، ص،25.

([4]) - Tite-Live**, Histoire Romaine**, Livre III, 9, 31.

([5]) - Diodore de Sisile, Bibliotique historique, XII ,9,10.

يعتبر هذا المكسب تغييرا جذريا في العلاقات بين كل من الأرستقراطية والعامة، إذ كانت القوانين قبل ذلك أقرب إلى العرف، الذي يخضع للتفسيرات الشفوية التي تقدمها الطبقة الأرستقراطية[1].

لم يقتنع العامة بهذا القدر، ذلك أن زواجهم من الأشراف لم يكن قد تقرر بعد ضمن حقوقهم المدنية، فعرض نقيب العامة كانوليوس فكرة تقرير هذا الحق، على مجلس العامة الذي وافق عليه وأقره مجلس الشيوخ عام 445 ق. م، وعرف باسمه قانون كانوليوس(Lex canuleia)[2]

كما طلبوا بحق الترشح لوظائف الدولة، وبعضوية مجلس الشيوخ الذي كان حكراً للطبقة الأرستقراطية، فقد اقترح قناصل عام 449 ق.م (Valerius patitus) (Horatius Barbatus) سلسلة من القوانين صدرت من قبل الشعب، وعرضت على مجلس الشيوخ للمصادقة عليها، وهي قوانين فاليريا وهوراتياى، لغرض تنظيم مجلس الشيوخ، وإدخال ممثلي العامة فيه، لكن لم يتحقق ذلك[3].

لما تم إنشاء مكتب الرقابة في عام 443 لغرض إجراء التعداد السكاني للشعب الروماني

(1) – حسين (الشيخ)، **دراسات في تاريخ الحضارات القديمة "الرومان"**، ط.3، دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية، 2005)، ص، 40.

(2) - Tite-Live, IV,1 – 7.

(3) - Mispoulet, (J, B), **Etudes d'institutions romaines**, éd, Gpedone- lauriel, (Paris, 1887), p,63.

وترتيبهم في المستويات الاجتماعية[1]، تمكن واحد من العامة الوصول إلى منصب الرقيب [2].

في بداية القرن الرابع أصبح العوام يدقون الأبواب للوصول إلى منصب القنصلية، وفي عام 376 تم انتخاب قنصلين من العامة، قاموا بتقديم سلسلة من القوانين لتحسين أوضاع العامة، لأن طبقة النبلاء تهيمن على التشريعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يطالبون بالمشاركة في السلطة العليا ومكافحة احتكار النبلاء[3]، وسيسمح للعوام بالوصول إلى منصب الديكتاتورية، في عام 356 ق م بعدما أصبح بوبليليوس فيلو ديكتاتورا[4] .

بصدور قانون أوفينيا (Ovinia) تم نقل مسؤولية تعيين أعضاء مجلس الشيوخ، من القنصل إلى الرقيب كما أشرنا إليه[5]، فانتهز الفرصة أبيوس فلافيوس وهو رقيب عام 312 ق م الفرصة ليدخل عددا كبيرا من العامة إلى مجلس الشيوخ[6]، فلم تعد تقتصر عضوية مجلس الشيوخ على النبلاء[7]، وبهذا استمر التقارب بين الطبقتين، ما سيسمح للعامة بالتزايد داخل مجلس الشيوخ ويحملون العديد من الصلاحيات، وبهذا التقارب يتم إعادة تنظيم المجتمع[8]، ثم أخذ العامة يطالبون بالمساواة في الشؤون السياسية والقانونية، وأصبح ممثلي العامة، يتمتعون بنفوذ ويدافعون على مصالح الشعب، باستخدام

(1) - Abbott, **op. cit**. p, 37.

(2) - Tite-Live, IV, 54.

(3) - Tite-Live, VI, 35. 42.

(4) - Tite-Live, VII, 17.

(5) - Willems, **op. cit**. pp, 167,173.

(6) - إبراهيم (نصحي)، **المرجع السابق**، ص، 194.

(7) - Abbott, **op. cit**. p, 47.

(8) - **Ibid**. p, 48.

حق الاعتراض على أعمال الحكام، وعلى الانتخابات والقوانين، بل حتى على ما هو مقترح أمام السينا، قبل أن يصبح قرارا، وتنفيذ مشيئتهم بالقوة إن اقتضى الأمر، وأصبح من حقهم حضور جلسات مجلس الشيوخ ومتابعة ما يدور فيه من مناقشات[1].

لكن بالرغم من أن العوام والنبلاء، أصبحوا يتقاسمون السلطة السياسية في الدولة، إلا أن الأشراف (Les patricien) ظلوا يحتفظون بالسلطة والقوة وهذا ما سوف يظهر لنا (لاحقا)، إذ نجد الفئات تتميز حسب انتمائها إلى الأشراف أو عامة الشعب[2]، فالحاكم الأعلى في المجلس ينتمي إلى النبلاء، الذين يمتلكون كل الحقوق، بينما ظل أعضاء هذا المجلس من العوام (Sénateur Plébéien) يفتقرون إلى هذه الخصوصيات، ويعتبر أجنبي في المصاقة على قرارات الشعب، فيطالب بالمساواة في التعبير عن رأيه وصوته [3].

بعد صدور قانون هورتينسيا(Lex Hortensia) *في 286 ق.م، تم وضع حد للفصل بين

(1) - Elisabeth (Deniaux), op.cit. P, 256.

(2) - Mommsen, **op. cit**. p, 43.

(3) - **Ibid**, p, 45.

(*) - قانون هورتينيسيا: هذا القانون حرر جمعية القبائل من كل قيد ولها حرية في التشريع وأصبحت تدريجيا الجمعية التشريعية الرئيسية، على حين أن جمعية المائة أصبحت الجمعية الانتخابية العليا فهي التي تنتخب القضاة (القناصل، الرقباء، البرايتوريين) انظر:

Lamboley (Jean-Luc), **op.cit**. p,

العوام والنبلاء[1]، وأعطى القوة لقرارات العوام، بمعنى أن أعضاء مجلس الشيوخ من العامة، لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها أعضاء مجلس الشيوخ من النبلاء، فالسيطرة على الدولة لا تقع على أكتاف الديمقراطية، ولكن على الأرستقراطية الجديدة (النبلاء والعوام).[2] ويعتبر هذا القانون خاتمة لانتصار الديمقراطية الرومانية، فقد تمكن هذا القانون من حل أكبر المشاكل التي تعاني منها الجمهورية الرومانية في بدايتها، لكن رغم ذلك ظل أعضاء مجلس الشيوخ من النبلاء، يصادقون على القرارات الحاسمة، خاصة بعد التوسع والاستيلاء على أراضي جديدة، فقد لعب دورا رئيسيا في هذه الفترة، إذ كان يسيطر على القضايا السياسية والعسكرية[3]، فأدي الموقف المهيمن على البحر الأبيض المتوسط، إلى العديد من التغيرات الهامة في المجتمع الروماني، وأصبحت النخبة غنية بفضل التجارة في البحر المتوسط، والثروة المكتسبة خلال الحروب، وظهرت فئة اجتماعية جديدة، هي طبقة الفرسان، الذين كانوا من الطبقة الغنية من العسكريين والتجار، حتى أصبح بعضهم من أعضاء مجلس الشيوخ، بالرغم من أن التجار لا يسمح لهم بالانخراط في المجلس، وهذا ما أدى إلى صراع بين مجلس الشيوخ من الطبقة الأرستقراطية القديمة، والفرسان الذين أصبح لديهم تأثير كبير على مجلس الشيوخ[4].

(1) - Byrd (Robert), **The senate of the romane republic**, (Lightning source, 1995), p,31. Abbott, **op. cit**. p,52.
(2) – **Ibid**. p, 53. Holland, **op. cit**. p, 27.
(3) - Abbott, **op. cit**. p, 65.
(4) - - Elisabeth (Deniaux), **op. cit**. p, 256, 257.

V. ترتيب قائمة أعضاء مجلس الشيوخ:

لا نميز في بداية العصر الجمهوري بين أعضاء مجلس الشيوخ، إذ اقتصرت العضوية فيه على طبقة الأشراف(Patres) [1] كما وقد أشرنا إليه سابقا، لكن بدخول العوام أصبح التمييز واضحاً بين أعضائه، فترتيبهم يكون حسب الانتماء إلى إحدى الطبقتين (الأشراف أو العامة) [2]. كما أنه يسجل الأكبر سنا (Séniores) في القائمة قبل الأصغر (Juniores) في السن[3].

كما نلاحظ أن ترتيب أعضاء مجلس الشيوخ ليس فقط حسب انتمائهم إلى الأشراف أو العوام، وإنما أيضا بين من مارس الوظائف الرسمية في الدولة ومن لم يمارسها وحسب نوع الوظيفة التي مارسها كل عضو[4]، فنجد أن نقباء العامة ومساعديهم (القيّمين) لم يتم تسجيلهم في القائمة إلاّ بداية من عام 120 ق م وكذلك بالنسبة للخازنين الذين تم تسجيلهم عام 80 ق م [5]، وأيضا ما يظهر لنا التمييز الموجود بين أعضاء المجلس التسميات المختلفة التي أطلقت على المجلس فالتنوع في

(1) - Tite-Live, IV, 29.
(2) - Jonathon George (david**), op. cit**. p,153.

(3) - Georges (Hacquard), **Guide Romain Antique**, édition revue et augmentée, Hachette, (Paris, 1955), p, 54.
(4) - Willems, **op. cit**. p, 188.

(5) - Georges (Hacquard), op.cit. p, 54.

الأسماء* يظهر الاختلاف الموجود بين الطبقات[1].

نعلم أنه عادة ما يتم تعيين أعضاء مجلس الشيوخ من قبل الرقباء، الذين يعينون بدورهم كل خمس سنوات، ومن أولى أعمالهم وضع قائمة مجلس الشيوخ التي تسمى بألبوم مجلس الشيوخ (Album Senatorium) وتعلق هذه القائمة في الأماكن العامة، وتكتب وفقا للمراتب الحاكمية[2]، فيحتل فيها الصدارة العضو الذي ينتمي إلى النبلاء الأوائل، الذين كونوا مجلس الشيوخ (Cenorii patriciens)[3] والذي يسمى بـ برانسيب سيناتور(Princeps Sénateur)* الذي يكون اختياره عن طريق القرعة[4]، من بين الأرستقراطيين، أو من العائلات الأكثر نبالة (Maiores

(*) هناك تسميات مختلفة لمجلس الشيوخ إذ يطلق عليه مجلس المدينة عند الرومان باسم (Senafus)، أما الشخص الذي ينتمي إليه يسمى بـ(Seiitator) والمكان المخصص له يسمى بـ (Senaculum) ولكن كلمة (Senatus) هي الكلمة الوحيدة المستخدمة بشكل رسمي لمجلس المدينة، والذي يعني رجال كبار السن. وهناك تسمية أخرى وهي(Les patres) تعني الآباء، وطبق فقط على مجلس الشيوخ من النبلاء (Patriciens)، ولكن بدخول العوام سوف يطلق عليه اسم مجلس النبلاء والعوام (Patricio – Plébéien)، فهناك تمييز بين الأعضاء فاسم الآباء للأصليين في المجلس واسم المسجلين (Conscripti) للعوام، بعد حصولهم على مقاعد في المجلس، لكن في القرن الأخير للجمهورية لم يعد يستخدم هذا التمييز. وأطلق أيضا على أعضاء مجلس الشيوخ العوام اسم (Adiecti)، فالتنوع في الأسماء يظهر التمييز الموجود بين الطبقات. كما يسمى بـ (Vjcjy) وهي ترجمة لمصطلح اللاتيني اينونيسيالي(énoncialivement)، ففي الألفية الثانية الميلادية كثيرا ما يسمى اليونانيين مجلس شيوخهم بهذا الاسم، ولكنه لا يوجد في اللغة الرسمية، لا اليونانية ولا الرومانية، ويتم استخدام هذه الكلمة من طرف المعارضين لمجلس المدينة الرومانية. وتسمية (Ordo) يمكن أن تكون لأي فئة أخرى من المواطنين، لكنه للفئة الأعلى وأكثر أهمية ا(سيناتور)، ويتطابق دائما بتحديد الكلمة مع (Sénatus). ويسمى أيضا (Consilium) ولكن مجلس الشيوخ يعارض هذه التسمية، وبالتالي لا الفكرة ولا التسمية تم تطبيقه، ونجد أيضا مصطلح ((Pontificat أو(L'augurat) يمثل الآباء لكل المدن الثلاثة البدائية. أنظر:

Mommsen (th), et Marquardt (J), **op. cit**. pp, 4- 10.

([1]) – **Ibid.**

([2]) - Willems, **op. cit**. p, 192.

([3]) - Ryan (Francis), **Rank and participation in the republica senate,** (1998), p,170.

Mommsen (th), et Marquardt (J) op. **cit**. p, 156.

([4]) - Lee Christopher (Moore), **Ex senatueiectisunt : Expulsion from the senate of the Roman Republic, C. 319-50.B C,** College London (U C L), 2013, p, 80.

(gentes، وفقا لمجموعة من المعايير لضمان كرامته وجعل شخصيته تجسد في مجلس الشيوخ، فهو رمز الجمهورية، فله مكانة مميزة في المجلس، بأخذه الكلمة الأولى في المداولات، وسلطة أكبر، ووزن فعال في المناقشات، وتكون له بالضرورة مهارات خطابية، بمعنى القدرة على الإقناع[1].

كما يتم تعيين أمير مجلس الشيوخ، بين العديد من المرشحين، ولم تكن مسألة اختياره من طرف الرقيب حرة، ولكن وفق تداخل المعايير السياسية والقانونية، التي تحجز هذا المنصب لنخبة من الأشراف، وهي أحد المميزات التي يحتفظ بها النبلاء في العهد الجمهوري، وبهذا الاحتكار لطبقة الأشراف، يمكن القول أن مجلس الشيوخ لم يكن الممثل الاجتماعي لطبقة العوام، بل تجسد في المؤسسة الأرستقراطية، بما أن اختيار أمير مجلس الشيوخ، يكون من بين الأرستقراطيين[2].

تظهر الاختلافات في الرتبة، أكثر في مرحلة استجواب الأعضاء بداية بالقنصل، ثم أعضاء المجلس المؤثرين من الأشراف[3] ثم الأعضاء الذين كانت أصولهم من العامة يسمون بـ المختارين (Adlecti) أو المسجلين (Conscripti)، وظل هذا التمييز واضحا في الصيغة التي كان يخاطب بها أعضاء السينا(Conscripti et Patres)[4]، أما الأعضاء الذين يطلق عليهم المسجلين في آخر القائمة (Les Pedarii)، فحسب مومسن تمكنوا من الدخول إلى المجلس بعد تعيينهم من

(1) – Marianne Bonnefond, (Coudry), « Le princeps sénatus : Vie et mort d'une institution républicaine », **l'Ecole Française de Rome Antiquité**, tom, 105, n° 1, (1993), p, 108.

(2) – **Ibid**. pp, 106- 108.

(3) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op. cit**. pp, 152- 162.

(4) إبراهيم (نصحي)، **المرجع السابق**، ص، 198.

طرف الرقباء[1] ولكن ويليامس[2] يعارضه الرأي ويقول "أنهم لم يمارسوا الوظائف الرسمية في الدولة" وهذا ما ذكره تاكيتوس أنهم لم يمارسوا وظائف الحكم، فهم أدني مرتبة في مجلس الشيوخ، وكرامة أقل، ويطلق عليهم المتأخرين في التعبير عن أفكارهم، لكن يملكون حق التعبير عن أفكارهم بشأن موضوع المناقشة" فيبدوا أنهم أصحاب المناصب الدنيا في سلك الوظائف الحكومية من الذين ترجع أصولهم إلى طبقة العامة[3]، وهناك أيضا أعضاء مدرجين من قبل الرقباء ويسمون كويبوس (Quibus) وهم الحكام الذين خرجوا من مناصبهم، ولم يعين الرقباء مقاعدهم على أنها مقاعد شاغرة[4].

فنلاحظ أن هناك تمييزاً واضحاً بين أعضاء مجلس الشيوخ الروماني، حسب انتمائهم إلى طبقة النبلاء أو العامة لا سيما تلك المتعلقة بالزواج والأبوة، فكان لها تأثير كبير في صياغة القائمة، وكذا الأقدمية في ممارسة السلطة، وحسب السن، ويظهر ذلك خاصة في مرحلة استجواب الأعضاء.

نستنتج مما سبق أنه رغم الاختلاف الموجود بين أعضاء المجلس في الترتيب، إلا أن كل عضو لديه الحق في الاشتراك في المناقشات، فبتلاحم الأعضاء يصنعون القرار الذي يخدم مصالحهم المشتركة، فتجدر الإشارة إلى أن قوة روما وعظمتها تكمن من هذا المجلس ونظمه الصارمة، الذي يعتبر ممثلا لعظمة الشعب الروماني باعتباره أكبر سلطة رومانية في العهد الجمهوري.

(1) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op. cit**. p, 149.
(2)- Willems, **op.cit**. p, 188.
(3) – Tacite, **Les Annales,** traduit, J.L. Burnouf, Librairie de la Hachette, (paris, 1859), Livre, I,15.
(4) - Willems, **op.cit**. p, 190.

الفصل الثاني

حقوق وواجبات مجلس الشيوخ وجلساته

I. حقوق وواجبات مجلس الشيوخ

II. جلسات مجلس الشيوخ

1. المداولات

2. مكان وأيام الاجتماع

3. صياغة وحفظ قرارات سيناتوس كونسولتوس

I. حقوق وواجبات أعضاء مجلس الشيوخ:

قبل الشروع في دراسة تنظيم جلسات مجلس الشيوخ والاختصاص القضائي لهذه الهيئة، يجب أن نجمع في هذا الجزء كل ما يتعلق بالحقوق والواجبات المناسبة لأعضاء المجلس، أي خصوصيات نظام الأسماء واللباس، والامتيازات التي يمتلكها أعضاء المجلس، في الأعياد والوجبات العامة، والأهلية، للحصول على الوظائف والمناصب الرسمية في الدولة، وأخيرا الوضع الخاص فيما يتعلق بقوانين الزواج، والملكية، والميراث والضرائب، وأيضا القضايا المدنية والجنائية[1].

تضاف إلى هذه الخصوصيات الحقوق الشخصية، وعدم الأهلية في نظام "السيناتوري". وللوصول إلى مفهوم صحيح لدور مجلس الشيوخ، من المهم أن نأخذ في الاعتبار صلاحياته وأوجه قصوره، وتمييز الصفات الفردية، عن الخاصة بالمجلس كله.

1. لباس السيناتور:

أ- التوجا(La Toge):

إن الملابس الرومانية القديمة تميز الطبقات الاجتماعية المختلفة، فتصنف حسب الوضع (حرا أو عبدا) والجنس والعمر[2]، فتعد التوجا ،(Toge) اللباس الرسمي للمواطن الروماني، الذي لا غنى عنه في سياق الحياة العامة، (في التجمع السياسي، وفي المحاكم، على وجه الخصوص)، فالتوجا يلبسها فقط

(1) - Mommsen (th), et Marquardt (J), op.cit. p, 60.
(2) - Heuzey(Léon), **Histoire du costume antique d'après des études sur le modèle vivant, champion**, (paris, 1922), pp,26,27.

المواطن الذي يتمتع بحقوق المواطنة[1]، وكان يطلق عليه (Togati) في العهد الأول كان يلبسه المواطن وحده بدون التونيك (Tonique)،ولكن فيما بعد أصبح التونيك، اللباس التحتي للتوجا وهذا اللباس (التونيك) مدني، يلبس داخل المدينة فقط ويعود أصله إلى الأتروسكيين[2]، وعلى المعايير الثقافية، يمكن تعريف الشعب الروماني على أنه شعب التوجا(gens togata) كما أن هذا الثوب يميز بين الأصول العرقية والهوية المختلفة[3].

نفهم أن التوجا هو علامة للمكانة، ومن المؤكد أن جودة النسيج واللون والزخرفة، تختلف حسب العمر والوضع الاجتماعي، أما الثوب نفسه، فهو امتياز المواطن الروماني، والوحيد الذي لا يستطيع ارتدائه هو الذي تسقط عنه المواطنة الرومانية[4].

كان السيناتور، مثله مثل الحكام، متميزًا دائمًا في روما، بخصائص معينة في لباسه، مع أن ثيابه الخارجية، لا تختلف عن الآخرين،فهو يرتدي (التوجا)، كما يفعل أي مواطن عندما يظهر في العلن، وقد تم الحفاظ على استخدامها، بين الأعضاء، بعد فترة طويلة من اختفائها بين الطبقة العامة[5]، لكن

(1) - Catherine (Baroin), « Genre et codes vestimentaires à Rome », **G.D.C.R**. (2012), p, 8.

(2) -Lens (André**), Le costume ou essai sur les habillements et les usages de plusieurs peuples de l'antiquité, baltiques**, (1776), p, 259.

(3) -Suétone, **Vies des douze Césars**, Préface de marcel Benabou, éd, Gallimard, (Paris, 1975), **Auguste**, 40, 8.

(4) - Catherine (Baroin), **op.cit**. p, 9.

(5) - Mommsen, **op.cit**. p,61.

أعضاء السينا، كانوا يتميزون بالعباءة الأرجوانية المعروفة (clavus latus) [1]، وهي عبارة عن ثوب تلصق به صدرية أرجوانية، كان الشيوخ يرتدونه في الاحتفالات الرسمية الدينية والمدنية، فهو باهظ الثمن، إذ كان اللباس في العهد الجمهوري رمز للثروة والقوة[2]،فهذا اللباس خاص بالملك[3]والذين تتراوح أعمارهم بين11 سنة إلى 17 سنة من الطبقة الأرستقراطية، وفي كلتا الحالتين تبرز طابع الاحترام والنقاء الأخلاقي للطفل، والكرامة للحكام[4] (أنظر ملحق رقم(6)، ص.81) .

أما في الأوقات العادية فيلبس السيناتور قميصا فضفاضا، محلى بشرائط حمراء على أطرافها (أنظر الملحق رقم:83)، والشريط الأحمر، هو إشارة للحاكم الذي مارس وظيفة عليا في الدولة، فلا يحق للسناتور ارتدائه إلا إذا سبق له أن شغل مثل هذا المنصب[5]، فالسيناتور يلبس ثوبا داخليا يحمل شريط أحمر عمودي.(clavus) مثله مثل الفارس. لكن لا نعرف إلى من ينسب هذا اللباس، إن كان قد انتقل من أعضاء مجلس الشيوخ إلى الفرسان*، أو العكس، لكن من المحتمل أن يكون الرأي الأنسب هو انتقاله من الفرسان إلى أعضاء المجلس، بما أن السناتور احتفظ قبل وقت كراكوس،

(1) - Cicéron, **Verrines, Les belles lettres**, c.u.f. (paris, 1929), V, 14, 36.
(2) - Van Langenhoven Paul, François Chausson et Hervé (Éd) Inglebert , « Costume et société dans l'antiquité et le haut moyen Age », **An. C,** Tome, 74, (2005), p, 437.
(3) - Lens (André), **op.cit.** p, 267.
(4) - Catherine (Baroin), **op.cit**. p, 11.
(5) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op.cit**. p, 61.
(*) – كانت طبقة الفرسان في ظل الجمهورية الرومانية تتكون من طبقة المواطنين الأغنياء الذين لديهم إمكانيات تجهيز أنفسهم للقتال على ظهر الخيل، وتتمتع هذه الطبقة بامتيازات كثيرة بالمقارنة مع الفرق الأخرى في الجيش أنظر:
Hayood (John), **Les source de la civilisation occidentale, Proche-Orient, Egypte, Grèce et Rome antique,** France loisirs, paris, (1999), p, 291.

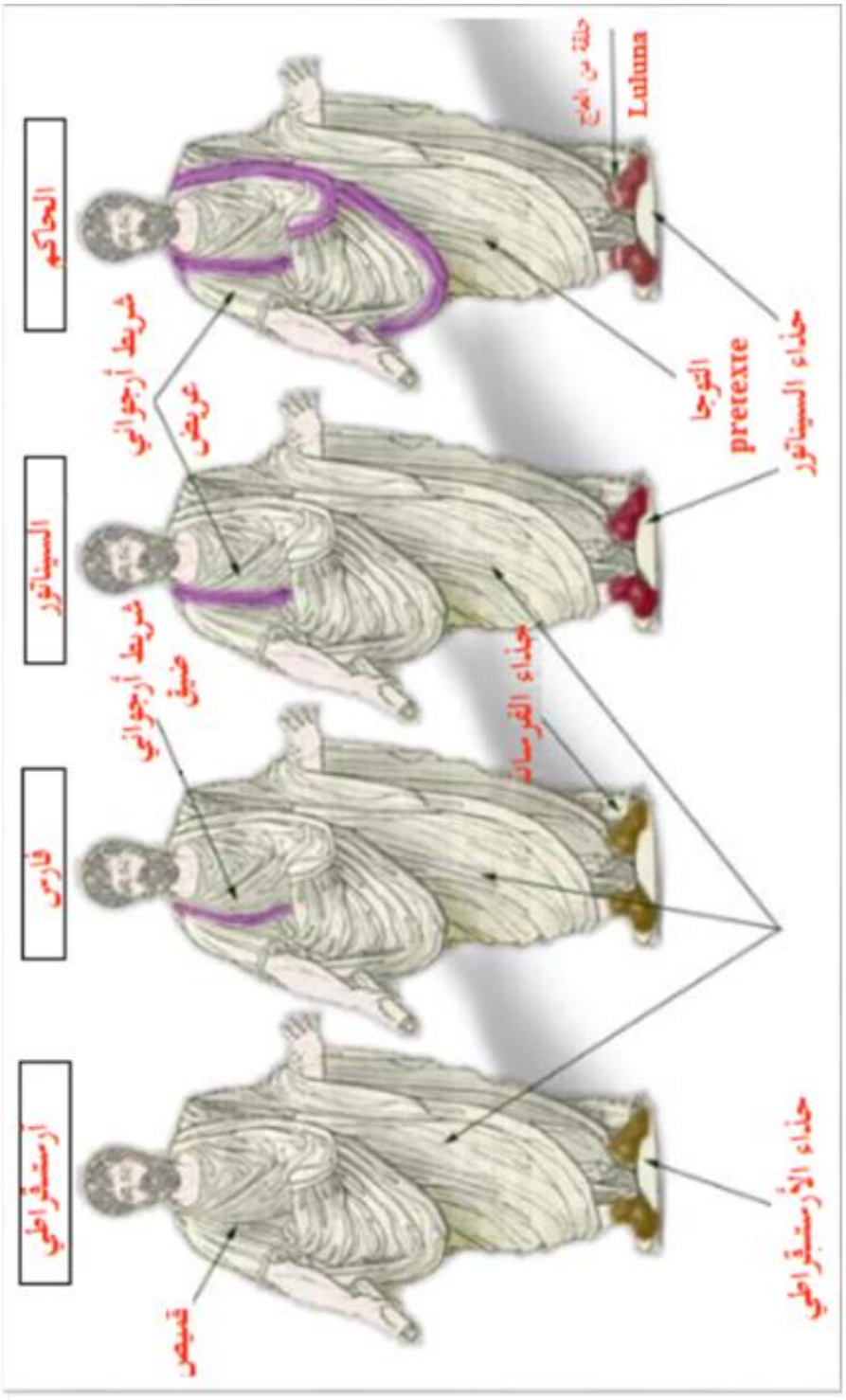

الملحق رقم (6): مختلف أنواع التوجا لدى الأرستقراطيين

المرجع: https://www.pinterest.espin

بمنصب الفارس العام، وبالتالي فقد أذن له بارتداء شيعة أو رمز الفرسان[1]، لكن من ناحية أخرى، قد تكون السترة الحمراء في الأصل ملك للسناتور، مثل الحذاء الأحمر الذي نتطرق إليه لاحقا، فالأحذية والملابس الداخلية عادة ما تكون منسجمة مع بعضها البعض، لذا نفترض توسع الشريط الأحمر اللون، ينطبق على الحذاء الأحمر، بما أن هذا اللون عرف توسعا كبيرا، ليس فقط بين أعضاء مجلس الشيوخ من العامة، الذين لم يعودوا متميزين عن الأشراف، وإنما أيضا عند الفرسان، الذين كانوا أقرب إلى رتبة الشيوخ، وهذا الرمز كان من حق أعضاء مجلس الشيوخ؛ وسيسمح للفرسان بارتدائه، ولكن بشرط أن يكون الشريط ضيقا (أنظر الملحق رقم(7)، ص. 83.)[2].

ب- الأحذية:

يتميز السناتور بارتداء حذاء يختلف عن حذاء المواطنين الآخرين. يسمي بـ(calceus، mulleus) أو (soulier brodequin)، وهو صندل عالي وطويل[3]؛ لونهأحمر عادة[4]، يتم تغليفه على الكاحل بواسطة حلقة من العاج على شكل هلال(lunula(ἐπισφύριον) ، بينما الحذاء العادي، يعلق على الكاحل، ويربط بالساق بأربع أربطة، (Lacet de soulier) جلدية

(1) - Mommsen (th), et Marquardt (J), op.cit. p, 62.

(2) -**Ibid**, p, 63.

(3) - Festus, **op.cit**. p, 142.

(4) - Plutarque, **Romulus,** 2, 6.

الملحق رقم(7): قناصل يرتدون التوجا (Prétexte) محاطون بالمساعدين (Licteurs).

المرجع: https://www.google.com/ageodforum.com

سوداء يتم ربطها بواسطة الأزرار. ويلاحظ اختلاف حذاء السيناتو، عن العامة بشكل لافت وهو ما يميزه في العهد الجمهوري، ويعد رمزاً خارجياً للسيناتور[1].

يبدو أن هذا الحذاء كان في الأصل خاصاً بالملك وأعضاء مجلس الشيوخ! من الأشراف، إذ يعتبرون كملوك، خاصة أثناء الاجتماعات[2]، و يتم التعبير عن ميزة الحاكم وتأدية مهامه، بارتداء الحذاء والثوب الملكي الأحمر، وهو ما يظهر الفرق بين أعضاء مجلس الشيوخ، الذين دخلوا إلى المجلس بعد ممارسة أعلى وظائف الدولة[3]، وبين الأعضاء المسجلين في آخر القائمة[4](pedarii) وهم الذين لهم حق التصويت دون الاشتراك في المناقشات، وعند نهاية العهد الجمهوري، وبداية عهد أغسطس اختفت هذه الفئة، وتم تمديد الحق في التعبير عن الرأي وحق التصويت إلى جميع الأعضاء، وأصبح جميعهم يرتدي هذا الحذاء، ولكن سيظهر تمييز آخر بين أعضاء المجلس، في ارتداء حذاء يحمل حلقة من العاج على شكل هلال(lunula) المخصص للأشراف، أما الباقي فيستخدمون الأربطة، باستثناء حفلات الانتصار، أين يمنح الحق لجميع أعضاء المجلس بارتداء حذاء يحمل حلقة من العاج على شكل هلال (Lunula)[5].

(1) - Cicéron, **plil.** 13, 13.

(2) - Festus, **op.cit**. p, 63.

(3) - **Ibid.**

(4) - Willems (p), **le droit**… p,193.

(5) - Plutarque, Q. R. 76. Mommsen (th), et Marquardt (J), **op.cit**. p, 63.

يمكن أن نميز بين نوعين من الأحذية لأعضاء مجلس الشيوخ، وهما: حذاء الأشراف (calceus patricius) وحذاء الشيوخ (calceussenatorius) للأعضاء لمجلس من العامة، وهذا التمييز غالباً ما يتم تجاهله من جانب أو لآخر، وفي بعض الأحيان يتم إسناد الأحذية ذات الأربطة إلى الأشراف دون أن يكون للحذاء حلقة من العاج[1](lunula)؛ لكن التعميم يحدث أثناء الانتصار فقط، فلا يوجد مجال للشك حول احتفاظ الأشراف بهذا الحذاء، الذي تميز به حتى في العصر الإمبراطوري الأعلى، أما الحذاء الأخر فيتميز ببساطته ويربط بأشرطة عادية[2].

نستنتج أن الأشراف قد هيمنوا على المجلس في جميع مراحل تطوره، ويظهر لنا ذلك في نوع الحذاء والثوب الملكي الأحمر الذي يحمل مميزات خاصة، فهو يعتبر الميزة الخارجية لأعضاء مجلس الشيوخ ولا يسمح لأعضاء المجلس الاخرين بارتدائه إلا في الحالات الاستثنائية (احتفالات الانتصارات العسكرية) ووفق شروط معينة.

نجد تمييزاً آخر، وهو الخاتم الذهبي، الذي يتم وضعه من طرف أعضاء مجلس الشيوخ بصفة أساسية، ثم عرف توسعا لطبقة الفرسان؛ لكن لم يتم استخدامه بشكل منظم في العهد الجمهوري، فلا يوجد قانون ثابت يظهر التمييز في المراتب حسب الخاتم، كما أن السيناتور لا يملك أي حق في

(1) - Mommsen (th), et Marquardt (J), op.cit. p, 63.

(2) - **Ibid**. p, 67.

أخذ رمز الحكام، ومع ذلك نجده في نهاية العهد الجمهوري يحملها في المقاطعات، فيعامل مثل الحاكم الأعلى، الذي يسمح له في الحصول على الحارس الشخصي(licteurs)[1].

2. الأعياد الدينية:

يحضر أعضاء مجلس الشيوخ الاحتفالات الدينية منها والرسمية وتخصص لهم مقاعد مميزة، خاصة لمآ تقام في المنتدى، مكان انعقاد الاجتماعات، إلى جانب الكابيتول[2] أما بالنسبة للعطل الدينية غير الرسمية التي يحتفل بها كافة المواطنين بشكل عادي أو استثنائي، فهم لا يشاركون فيها بخلاف المواطنين*، وهذا أمر لم يعد امتيازاً، بقدر ما يعد ضمن وظائفه العامة[3].

الامتياز الحقيقي الممنوح لأعضاء المجلس في الاحتفالات الدينية ارتداءه الزي الرسمي، في الألعاب الرومانية، والذي كان مقتصرا على أعضاء مجلس الشيوخ من الأشراف، وكذلك الذين يمارسون أعلى وظائف الدولة[4].

كما تشكل المآدب التي تقام في الكابيتول (في 13 سبتمبر و13 نوفمبر)، جزءاً أساسياً من الاحتفالات السنوية، للألعاب الرومانية، وأيضا الألعاب العامة الناتجة عن الاحتفال بالنصر، وفي كثير

([1]) - **Ibid**. p, 68.

([2]) - Tite-Live. 21. 63.

([*]) - كان أعضاء مجلس الشيوخ، مثل جميع الحكام معتادون على الذهاب إلى المهرجان اللاتيني لجبل البلاتين فيجب أن يفهم أنه عندما يشارك جميع المواطنين، بشكل عام في احتفالات العبادة، فقد تم تنفيذ هذا الالتزام على وجه الخصوص من قبل أعضاء مجلس الشيوخ، انظر:

Dion Cassius, **Histoire romaine**, trad. N.A. Dubois, ed,panckoucke, (paris, 1845), 39, 30

([3]) - Suétone, **Auguste**, 35.

([4]) –**Ibid**.

من الأحيان بمناسبة جنازات الرجال البارزين، فتخصص مائدة لأعضاء مجلس الشيوخ[1]، وحتى في العهد الإمبراطوري ذكر في عدة مناسبات، حق مشاركة مجلس الشيوخ في المآدب[2]، وفي هذه الحالة يخصص مكان لأعضاء المجلس، صبيحة اليوم التي تعقد فيها جلسات مع الإمبراطور، والتي تتم دعوتهم إليها قبل الآخرين، كما أن هناك بعض المزايا الأخرى الممنوحة لهم، عند الظهور في الأماكن العامة*.

3. امتيازات التصويت:

يتمتع أعضاء مجلس الشيوخ في منتصف العهد الجمهوري، من ذوي الصفوف الثلاثة الأولى، (القناصل، والبرايتور والقيّم) بحق متميز في التصويت، نتيجة امتلاكهم حق الاقتراع في نظام الفروسية، لكن لا نملك معلومات كافية حول تطور هذا الحق؛ الذي كان سائدا أيام الحرب البونيقية الثانية قبل التخلص عنه في عهد كراكوس[3].

فقد خصص في بداية الجمهورية منصب القنصلية لعضوية المجلس[4]، لكن بموجب قانون فيليا لعام 181 ق.م، منح امتياز الدخول إلى مجلس الشيوخ، أكثر شأنا من الدخول إلى المحاكم الأخرى،

([1]) - Tite-Live, 39, 46.

([2]) – Suétone, **Auguste**, 35.

(*) - لزوجات أعضاء مجلس الشيوخ الحق في أن يتنقلوا في المدينة بمركبات مغطاة، كما سمح لأعضاء المجلس أيضا أن يكون لديهم أحزمة مثبتة بالفضة بنسبة تتناسب مع ثروتهم، وسمح لهم بأن يكون لهم ساعي البريد تقليدا لسلعي بريد الإمبراطور

([3]) - Mommsen (th), et Marquardt (J), op.cit. p, 71.

([4]) -Willems, **op.cit.** p, 190.

ويتم توسيع هذا الحق إلى البرايتور إذ يصبح من حقه الحصول على مقعد في هذا المجلس، ولهذا يسعي الحكام الأخرين للحصول على هذا الحق، ولا يتم ذلك إلا بموجب قانون سولا، الذي اعترف للخازن (quaestor) بحقه في التماس هذه الصلاحيات[1]، ومع نهاية الجمهورية تم الاخذ بعين الاعتبار قبول كل الخازنين فيه[2]

ووفقاً لدستور أغسطس، فإن الأهلية للدخول إلى مجلس الشيوخ (الذين لا ينتمون إليه بالميلاد)، يحتاجون إلى إذن خاص من الإمبراطور، ليتمكنوا من الترشح للمجالس العامة. وأيضا احتلال القيادة الرئيسية والوظائف العليا الأخرى، يتطلب نفس الدستور، أن يعهد بها للإمبراطور، ومقعد مجلس الشيوخ كشرط للقدرة؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن تدرج أعضاء المجلس يكون وفقا لرتبة وتاريخ الحصول على المنصب، في تسلسل هرمي للوظائف المساعدة للإمبراطور، وهذا الامتياز يدعم مشاركة مجلس الشيوخ في النظام[3].

يبدوا لنا أن العلاقة القائمة بين سلطات الحاكمية، ومقعد السناتور، في بداية العهد الجمهوري، تعود إلى الدستور الروماني البدائي، وتم الحفاظ على شكله القديم حتى نهاية الجمهورية.

(1)- **Loc. Cit.**
(2) - Mommsen (th), et Marquardt (J), op.cit. p, 35.
(3) - Mommsen (th), et Marquardt (J), op.cit. p, 71.

4. الحصول على رتبة عسكرية:

المترشح لعضوية مجلس الشيوخ عادة ما يبدأ حياته في الجيش الروماني كمفوض عسكري، وعندما ينتهي من ذلك يتقدم لشغل وظيفة مدنية صغيرة، عادة ما تكون عضوية مجلس العشرين، وعندما يصل المترشح إلى سن الخامسة والعشرين يتقدم لشغل وظيفة (الخازن)، وهي من أهم الوظائف الرومانية، حيث أن مهمته هي الإشراف على الأموال العامة ومراقبة إنفاقها، ويدخل بعد ذلك كعضو في مجلس الشيوخ وينخرط فيما بعد في العديد من الوظائف الرسمية للدولة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الخازنين العسكريين في فترة الجمهورية يتم اختيارهم من طرف القادة أو الجمعيات الشعبية، من بين أعضاء مجلس الشيوخ، بما أنهم يتمتعون بحقوق قانونية، أكثر من المواطنين الآخرين، في حين نجد اختيار المفوضين العسكريين (legati) يكون من قبل المجلس من بين أعضائه أيضا، ويتم إرسالهم إلى القادة العسكريين بما أنهم لا يستطيعون الغياب عن مجلس الحرب[2].

وحتى أعضاء المجلس الذين يتوجهون إلى المقاطعات من أجل شؤونهم الخاصة، لديهم الحق في أن يستخدم المفوض الحر(legatio libera) ، نظرا للمساعدة التي يقدمها ا لأعضاء المجلس وهم يأدون مهامهم خارج روما وبذلك فإن أعضاء المجلس استفادوا من الامتيازات المرتبطة بالمركز الرسمي

(1) – Plutarque ; III, 3.
(2) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op. cit**. p, 72.

للمفوض، أما في ظل الإمبراطورية، أصبحت وظائف المندوبين وظائف عسكرية، واحتفظ أغسطس بهذه المناصب لأعضاء المجلس كذلك[1].

5. لجنة التحكيم:

منذ إدخال لجنة التحكيم في المسائل المدنية، على القاضي الذي ينظم الإجراءات القانونية، تعيين لجنة التحكيم من بين أعضاء المجلس، لكن سوف يتم إلغاء هذا الامتياز السناتوري، ونقل مهام لجنة التحكيم إلى الفرسان، من طرف كراكوس(C. Gracchus) ، إذ يمكن لجميع المواطنين أن يصبحوا حكام وموظفين بصفة قانونية[2].

ويتم إعادة هذا الامتياز لأعضاء مجلس الشيوخ في عهد سولا(Sulla) ، ولكن بصدور قانون (Aurelii) يقسم مقاعد هيئة التحكيم بين مجلس الشيوخ والفرسان والشعب، وفي فترة الديكتاتور قيصر سوف يعيد توزيعها بين أعضاء مجلس الشيوخ والفرسان، رغم أن العدالة الإدارية قد تم حجزها لأعضاء المجلس، بقدر ما يضمن تدخل اللجنة [3]، في المحاكمات الخاصة بالقضاة، واختيار المجالس (consilium) تنسب إلى القنصل أو لأي حاكم آخر تم اختياره؛ ولكن منذ وقت شيشرون، نجد أن هذه المجالس تتألف فقط من أعضاء مجلس الشيوخ[4].

([1]) –Ibid.

([2]) - Polybe, VI, 17.

([3]) - Polybe, VI, 17.

([4]) - J.L. (Stsachan-Davidson), **Cicron, and fall of the roman republic,** G.P. Putnam's sons, (1900), p,

6. الحق في الزواج:

يجب أن تتوفر المساواة التامة بين الزوجين لصحة الزواج المدني، ففي العهد الجمهوري يستبعد الزواج مع العتقاء، الذين تحصلوا على الحرية عن طريق العتق(affranchis)، ولكن استبعادهم أصبح محدوداً في بداية العهد الإمبراطوري، إذ كان الإمبراطور أكثر إلحاحًا على سلوك أعضاء المجلس، مقارنة بغيرهم من المواطنين، ويتم منعهم من الارتباط مع الممثلين، والجنود الذين ينتمون إلى الحرس الإمبراطوري، ومن المحتمل أن يكون ذلك لدوافع سياسية[1].

7. القيود الاقتصادية:

يخضع أعضاء مجلس الشيوخ، في بداية العهد الجمهوري، للقيود الاقتصادية، إذ حرم عليهم التقدم للعقود العامة أو القيام بالصفقات، كالتي تعقدها الدولة مع رجال الأعمال لتنفيذ منشآتها، كما يمنع عليهم ممارسة مهنة أخرى لا تليق بمنصبهم، ولا يسمح لهم القيام بالمضاربة[2] وممارسة التجارة، واستبعادهم من الاستفادة في استغلال الأراضي العامة، حتى لا يحصلوا على الفوائد، وربما كان ذلك بمجرد أن توقفت المدينة عن المطالبة مباشرة بالخدمات المستحقة، وأصبحت الدولة المستفيدة من الأراضي العامة[3].

([1]) - Suétone, **Claude,** 25.

([2]) - المضاربة تعني بيع وشراء الممتلكات من أجل الاستفادة من تقلبات الأسعار.

([3]) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op.cit**. p, 74. Tite-Live, 21, 63, 4.

كما صدر استفتاء يمنع أعضاء مجلس الشيوخ، من امتلاك السفن الكبيرة، مثل التي يملكها ملاك الأراضي لنقل منتجاتهم[1]، ولكن هذا التصرف غالبا ما يتم انتهاكه، خاصة في أواخر العهد الجمهوري، مع الإفلات من العقاب، وسوف يؤكده قيصر فيما بعد، ويظل ساري المفعول في بداية العهد الإمبراطوري[2].

هذا ما دفع بشكل غير مباشر أعضاء مجلس الشيوخ، إلى استثمار ثروتهم في أراضي المقاطعات، فقرر الإمبراطور ترايانوس(Trajan) وماركوس أوريليوس(Marc Aurèle) توجيه رأس المال الإيطالي، للاستثمار في العقارات الإقليمية، ونتيجة العدد المتزايد لأعضاء المجلس في المقاطعات، أصبحت الثروة مطلوبة للالتحاق بمجلس الشيوخ*، التي لا تقل عن مليون سيسترس بشرط أن تكون هذه الثروة مكتسبة في الأراضي الإيطالية، ثم جاءت محاولة الحد من مديونية السياسيين، التي كانت الأساس في الحركات الثورية، من خلال منع أعضاء مجلس الشيوخ من الحصول على أكثر من 2000 درهم (deniers) من الديون[3].

([1]) - Tite-Live, 21, 63.

([2]) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op.cit.** p, 75.

(*) - ونتيجة لذلك، يقوم المرشحون ببيع مبانيهم في المقاطعات وشرائها في إيطاليا، مما يرفع سعر السلع الإيطالية، خاصة في محيط مدينة روما.

([3]) - Plutarque, **Sylla**, 20.

8. دفع الرسوم المالية:

كان الدخول إلى المجلس في العصر الجمهوري، يكلف المترشح رسوماً مالية كبيرة، فقد أولد ذلك إنفاق مبالغ ضخمة، قبل أن تتغير الأمور مع بداية العهد الإمبراطوري، عندما ارتبط الالتزام بتنظيم الألعاب من طرف الخازن[1]، ولكن في عهد أغسطس أصبحت الاحتفالات الشعبية من مسؤولية البرايتور(préteurs)، الذي يفرض نفقات مالية على جميع أعضاء المجلس،فأصبح منصب السناتور، يشكل عبء ثقيلاً على الأعضاء المرشحين، خاصة الذين لديهم ثروات متواضعة، ولا يملكون هذه المبالغ المدفوعة للخزائن العامة، للوصول إلى الوظائف الرسمية، التي تلعب الدور الكبير في النظام البلدي[2]، فلم يقدم أعضاء مجلس الشيوخ، مساهمات خاصة؛ كما فرض على جميع الأعضاء، الذين يحضرون حفل السنة الجديدة، مبلغ سنوي قدره 50 درهما (deniers) وربما هذا هو مصدر الضريبة الخاصة بأعضاء مجلس الشيوخ التي أنشأها أغسطس، ومن الناحية القانونية، تطورت تدريجيًا سلسلة عدم المساواة، بين أعضاء المجلس، والمواطنين الذين لا ينتمون إلى المجلس، لصالح أو على حساب الأول، ويظهر ذلك في القطاع الخاص بالقانون الجنائي[3].

ويتضح لنا أن إجراء المحكمة الجنائية (quastiones) في العهد الجمهوري، تتم من طرف أعضاء مجلس الشيوخ، بغض النظر عن الجرائم التي لا يمكن أن ترتكب إلا من قبل أعضاء مجلس

(1) - Mommsen (th), et Marquardt (J), op.cit. p, 76.

(2) - Suétone, **Claude**, 8.

(3) - Mommsen (th), et Marquardt (J), op.cit. p, 77.

الشيوخ، وفقا لقانون خاص بأعضاء المجلس، وهي جريمة الابتزاز، ولكن بداية من عهد كراكوس (Gracques)، يمكن محاكمة أعضاء المجلس، وأبنائهم فقط باستثناء الحكام[1].

9. المقر القضائي:

إن أعضاء مجلس الشيوخ ملزمون منذ القدم، بالإقامة في مدينة روما، ولا يسمح لأحد منهم مغادرة إيطاليا دون تصريح من المجلس، كما أنهم يملكون بالضرورة مقرًا قضائيًا لهم، ولا يخضع أعضاء المجلس إلى محاكم مدينتهم الأصلية، ولا للتهم البلدية، ويتم اتخاذ تدابير لضمان عدم تعارض جلسات مجلس الشيوخ، وجلسات المجالس الشعبية، التي يتم استدعاء السناتور بشأنها[2]

يمكن القول أن جميع أعضاء مجلس الشيوخ المنتمين إلى مختلف الطبقات الاجتماعية، يشتركون على مجموعة من الحقوق التي تتلخص أساسا في: حق ارتداء الملابس الاحتفالية التي تنتمي إلى تلك الطبقة العليا مع حذاء مجلس الشيوخ والشريط الأرجواني (latusclavus)، وأيضا الحق في الحصول على مكان الشرف في المهرجانات والمآدب، بالرغم من أن هذا الحق في البداية مقتصرا على الأشراف فقط، لكن أصبح فيما بعد يعمم على جميع أعضاء مجلس الشيوخ بشكل عام، كما كان لأعضاء المجلس إلى جانب تلك الحقوق واجبات يؤدونها ويلتزمون بها[3].

(1) - Appien, I, 35.
(2) - **Ibid.**
(3) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op.cit**., p,79.

II. جلسات مجلس الشيوخ:

لا يوجد نص واضح يحدد جلسات مجلس الشيوخ، فهناك مصطلحين مختلفين وهما الهيئة وجلساتها، فجميع جلسات ومداولات مجلس الشيوخ، سواء في العهد الملكي أو الجمهوري وحتى الإمبراطوري، لها نفس الشكل، لكن تغيرت صلاحياته مع مرور الزمن، حيث أنه أحيلت إليه المهام القضائية والانتخابية، التي أصبحت من أولوياته، فكثيرا ما يخضع أعضاء مجلس الشيوخ لإجراء التحقيق، كما أن انتخابات المجلس، عملت وفق اللجان الشعبية[1]،لكن هذا المجلس فرض هيمنته على إدارة مختلف شؤون الدولة حتى أصبح المحرك الرئيسي لها[2]،وهذا ما يؤكد طابع الأقلية، أو نظام الأليغارشية الرومانية، في مقابل مفهوم دائم للديمقراطية[3].

رغم أن المشاركة الشعبية في التصويت هو أساس السيادة الرومانية، فمجلس الشيوخ والشعب لهم سيادة مشتركة، وهذا ما يوضح الصراع القائم بين الهيئتين، كلاهما يطمحان للسلطة، ويستمر ذلك إلى أواخر الجمهورية[4]،لكن المجلس تمكن من احتلال الصدارة بما أنه يصادق على القرارات الشعبية، وما يعكس منزلة السينا ومكانته في الدولة أن الخطب التي كانت تلقى أمامه تستهل بعبارة "

(1) - **Ibid**.82.

(2) - Cicéron, de **la République**, 3. 32...3.

(3) - Andreau (Jean), « Servitude et grandeur politiques dans la Rome républicaine », **A.E.S.C. N°** 4, (1977), p, 760.

(4) - Cloudine (Lina), **Popularpolitical participation in the late roman républic** , victoriauniversity of Ellington ,2009), pp, 26- 28.

مجلس الشيوخ والشعب الروماني" «senatus populus que Romanus»وهذا يدل على مكانته التي تتقدم على جميع أفراد الشعب[1].

1. المداولات:

يعقد المجلس جلساته بدعوة من الحكام المتمتعين بسلطة الأمبريوم أي القنصل أو البرايتور في الظروف العادية والديكتاتور في الأوقات الاستثنائية، وبداية من سنة287 ق. م أصبح من حق نقباء العامة دعوة أعضاء المجلس[2]،ولا يسمح للحكام بدعوة أعضائه أثناء انعقاد جلسات الجمعية القبلية[3].أنظر الملحق رقم (8و9)، ص ص،98،99.

ويتطلب أن يكون رئيس الجلسة، له المزيد من المعارف والمهارات التقنية، للتداول حول القرارات الشعبية على وجه الخصوص، ويقدم إلى المجلس جميع الاحتمالات التي تواجه الإجراءات البرلمانية، فقد لعب ذلك دورا هاما، في مناقشات مجلس الشيوخ، خاصة في ظل العصر الجمهوري[4]. فترتيب المناقشات تتم من طرف رئيس الجلسة(Senatumn habere) ، وهو الذي يؤكد على قوانين وقرارات مجلس الشيوخ[5].

([1]) - Tite-live, 7; 31, 10, 24.

([2]) - Abbott, **op.cit**. p, 78.

([3]) - Elisabeth (Deniaux), **Rome de la cité-Etat a' l'Empire : institutions et vie politique,** Ed. Hachette, Paris, 2001, p, 45.

([4]) - Mommsen (th), et Marquardt (J), op.cit. pp, 83, 84.

([5]) - Byrd (Robert), **The senate of the romane republic**, (Lightning source, 1995), p, 34.

ومما يدل على المكانة التي يحظى بها الرئيس، نجد أن بمجرد دخوله إلى القاعة، يقف جميع الأعضاء لتحيته، ويستهل جلسة الافتتاح بخطاب يلقيه على الأعضاء[1] الذين يلتزمون أماكنهم في هدوء تام، مع وجود شرطة تتولى الحفاظ على الهدوء، وطرد الأشخاص غير المرغوب فيهم عند الضرورة[2].

يقوم الرئيس بعدها بتحديد جدول الأعمال، ويقدم القضايا المطروحة للنقاش، فكان دور الرئيس هو طرح القضايا للنقاش ويتداول عليها الأعضاء الذين يقدمون الحلول المقترحة، قبل المناقشة والتصويت عليها[3].

كان التداول يتم بالإدلاء بالمقترحات، وكانت الأولوية في التدخل للأشراف ثم أعضاء المجلس وفي الأخير المسجلين في آخر القائمة (senatores et pedarii)[4]

وكانت الأقدمية أيضا تلعب دوراً في الترتيب[5]، فالتدخل يكون حسب المقعد الذي يحتله كل عضو، فجميع الأعضاء لهم الحق في أخذ الكلمة، مع مراعاة ترتيبهم فكل عضو يدلي برأيه طبقا

(1) - Abbott (F. F), **op.cit**. p, 227.

(2) - Mommsen (th), et Marquardt (J),**op.cit**. pp, 118,119.

(3) - Appien, **Histoire des guerres civiles de la république romaine**, t, 1, 65.

(4) - Claude (Nicolet), **Rome et la conquête de monde méditerranéen**, tom,1, Universitaires, (paris, 1991), p, 369.

(5) -**Ibid.**

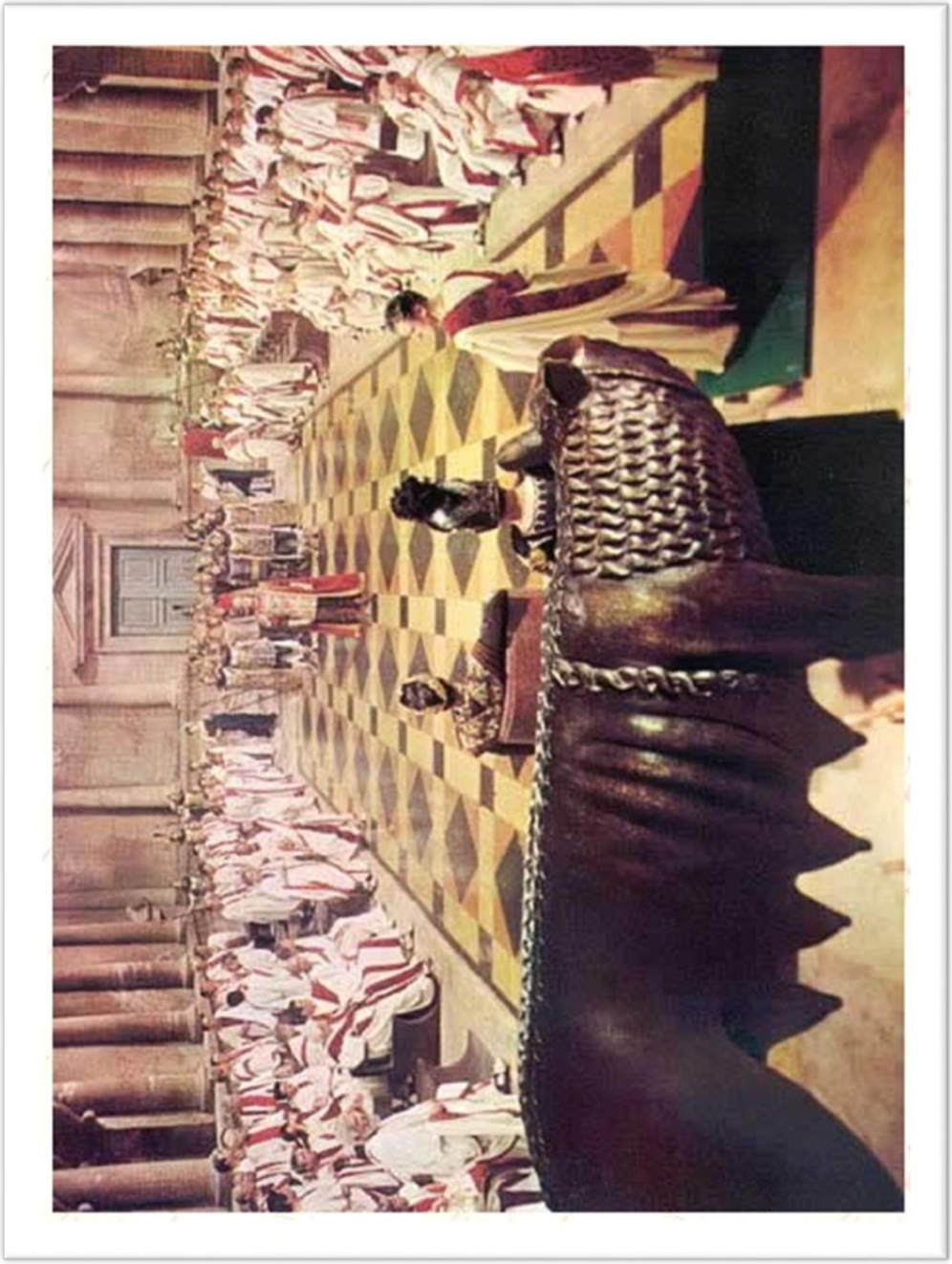

الملحق رقم (8): اجتماع مجلس الشيوخ

المرجع: histoire.nethttps://www. Passion

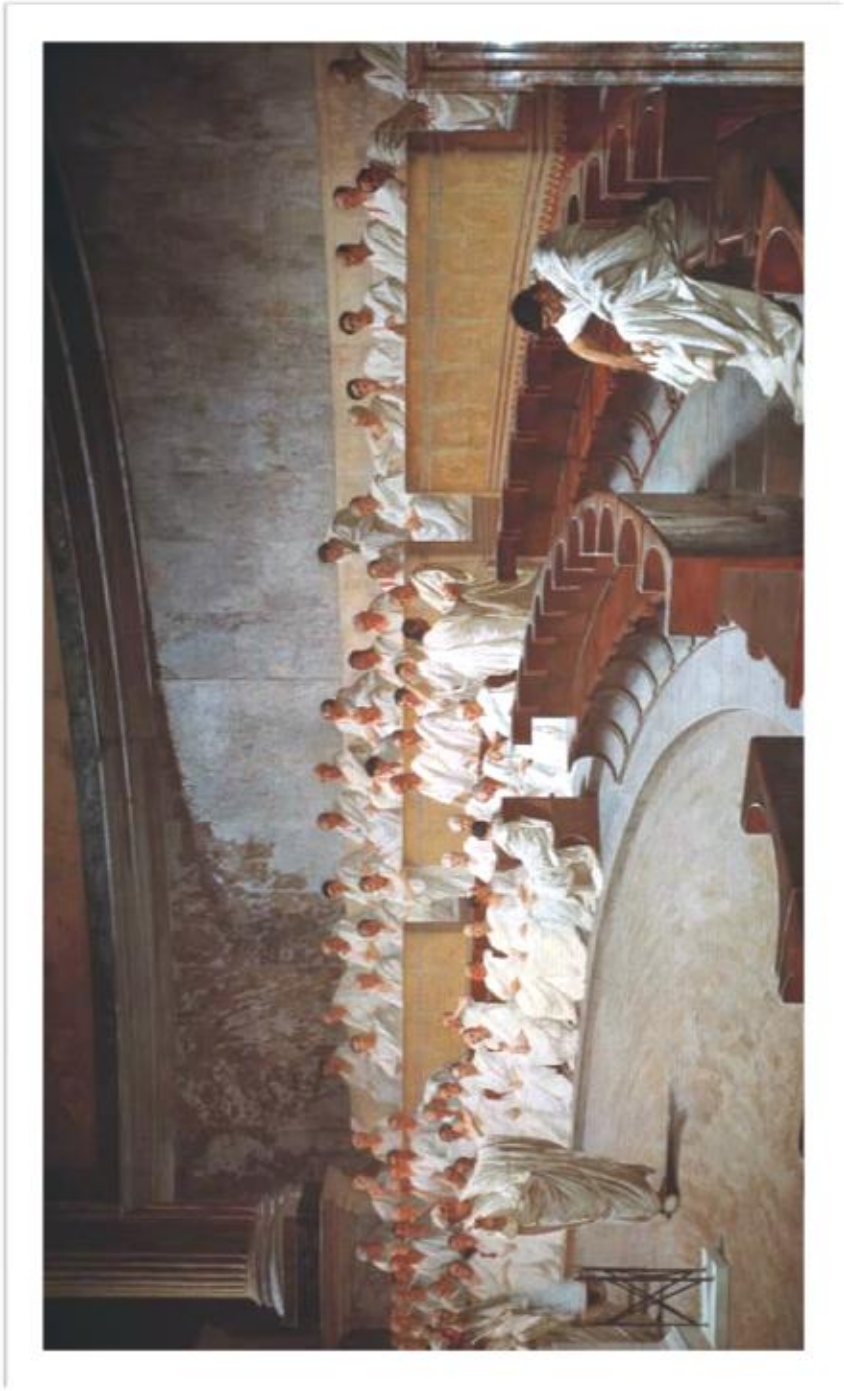

الملحق رقم (9): شيشرون يلقي خطاب ضد كاتيلينا في اجتماع مجلس الشيوخ.

المرجع: https://commons.wikimedia.org

لمكانته داخل المجلس[1]، ولم تكن هناك مدة محددة للحديث أو المناقشة ويقوم الرئيس بترتيب المناقشة، ولا يحق له أن يسحب الكلمة ممن أراد أن يتكلم خلال الاجتماع، ولكن الإمبراطور أغسطس قام بتحديد أقصى مدة يمكن لعضو السيناتو الحديث فيها أمام المجلس في موضوع الساعة[2].

يمكن لأعضاء مجلس الشيوخ، التعبير عن آرائهم بثلاثة طرق مختلفة، من خلال السرد والشرح وتبرير اقتراحهم، والالتفاف حول اقتراح معين، ثم التعبير عنه بالفعل، وأخيرا خلال خطوة صامتة اتجاه الرأي[3]، وعادة ما يتم التصويت على المسائل البسيطة، عن طريق التصويت الشفوي أو رفع الأيدي، أما بالنسبة للمسائل المهمة فينقسم الأعضاء إلى مجموعات مختلفة، وتسمى هذه الطريقة، التصويت عن طريق المناقشة [4].

يقدم الرئيس أحيانا أخرى، الحل الذي يراه مناسبا، وتتم المصادقة عليه دون مناقشة، مع السماح لهم بالدعوة للمناقشة[5]، فإذا كان الرئيس ملزم بمعالجة كل المسائل،فله الحق أيضا في رفض أي قرار أثناء التصويت، ويمنح لأصحاب مناصب الحاكمية حق التدخل كلما أرادوا ذلك، ولكن هذا شريطة عدم المساس بانتظام المداولات، ويمكن للرئيس وقف المداولات، ويلخص الآراء التي تطرح

(1) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op.cit**. pp, 125-157.

(2) - **Ibid.**

(3) - Marianne (Bonnefond coudry), **op.cit**. 246.

(4) - Jean (Rougé), **Les institutions romaines : de la Rome royale à la Rome chrétienne** « Histoire ancienne «, Amand colin coll, (1991), p, 39.

(5) - Dominique (Hièble), **Délibération et participation sous la république romaine : une oligarchie parée d'atours démocratiques**, chercher avancer, (2012), p, 78.

للتصويت والمصادقة[1]، ويحدث أن يصوت أعضاء المجلس لمشاريع تختلف عن اقتراحاتهم، في حال الاقتناع بها[2]، ويكون التصويت مقبولا في المسائل المشتركة مهما كان عدد الحاضرين من أعضاء المجلس، لكن في حالات خاصة لا بد من توفر حد أدنى لا يقل عن 150عضواً[3].

يرفع الرئيس الجلسة عند انتهاء جدول الأعمال بعد إعلان نتيجة التصويت، وقبل اتخاذ القرار خاصة في الشؤون الدولية، يقدم التقرير إلى لجنة خاصة من أعضاء المجلس معينة مسبقا من طرف الحاكم[4]، ويحق لنقباء العامة استخدام حق النقض، ويسجل اعتراضهم في سجلاً يعرف بـ"سيناتوس اوكتوريتاس"، والقرارات المصادق عليها من طرف مجلس الشيوخ تعرف بـ"القرار المشيخي"Senatus) consultum)[5] ويتم صياغته بمساعدة الجمعيات الشعبية.[6]

أما فيما يخص استدعاء الأعضاء، فلا توجد فترة زمنية ثابتة، بين وقت الدعوة والجلسة، ففي الظروف العادية يكفي أن يعلن الوقت وتنشر للعامة، فقد يتم ذلك بموجب مرسوم يعلن عنه مسبقاً، وفي الحالات الاستثنائية التي تتطلب السرعة، يتم استدعاء جميع الأعضاء شخصيا في منازلهم بشكل فردي.[7]

([1]) - Willems, **op.cit**. p,201.
([2]) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op.cit**. p, 181.
([3]) - Paly's, Realencyclopaedia, t, VI, p, 1031.
([4]) -**Ibid.**
([5]) - Mommsen, **op.cit**. p, 267.
([6]) - Huebner, **De senatus populi que romani actis** (Leipzig, 1859).
([7]) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op.cit**. pp, 96-98.

يجب على أعضاء مجلس الشيوخ الحضور إلا لمانع، مع ذلك لا يحترمون هذه القاعدة رغم وجود وسائل الردع كدفع الغرامات[1]، أو الإبعاد (النفي)[2]، مع أن الحضور مطلوب لكن ليس كقاعدة، فيكفي حضور النصاب القانوني بين 150 إلى 200 عضو[3]، اللازم التصويت، رغم أن قوة المجلس تكمن في عدد الحاضرين للتعبير عن موافقته أو رفضه لأي مشروع[4]، وفي أواخر العصر الجمهوري، لم يكن لوسائل الردع أي أثر عملي يذكر، نتيجة تحرر مجلس الشيوخ من سيطرة رئيس الجلسة[5].

2. مكان وأيام الاجتماع:

كانت تجرى اجتماعات مجلس الشيوخ عادة في قاعة كوريا هوستيليا (Curia Hostilia) لكن يمكن أن تجرى هذه الاجتماعات في أماكن أخرى سواء داخل روما أو خارجها[6]، إذ جرت العادة أن تعقد الجلسة الافتتاحية في معبد الإله يوبيتر كبير آلهة الرومان[7]، كما تعقد في المعابد القريبة

(1) -Marianne (Bonnefondcoudry), « Les sénat de la république Romaine de la guerre d'Hannibal a' Auguste », Belge de philologie et d'histoire, tom, 70-1, Fait partie d'un numéro thématique : **Antiquité - Oudheid,** (paris, 1992), 245.

(2) - Willems, **op.cit**. p, 198.

(3) - Lintott, **op.cit**. p,83.

(4) - Marianne (Bonnefond coudry**), op.cit**. p, 245.

(5) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op. c**it. pp,90 –94.

(6) - Willems, **op.cit**. p,197.

(7) - Marianne (Bonnefond coudry**), op.cit**. p,246.

من الساحة العامة (الفروم)، لاسيما الاجتماعات التي تتداول حول الشؤون العسكرية والحرب، تقربا وتضرعا للإلهة حتى تعطي هذه الآلهة البركة لحملاتهم العسكرية[1]، وكان الأعضاء يضعون قرباناً تبرعاً للآلهة وتضرعاً لها قبل الدخول إلى قاعة المداولة[2].(أنظر الملحق رقم (10)، ص105.)

كان الأعضاء يرتدون تاجا وكأنهم في احتفال ديني، ويقتربون واحد تلوى الآخر من المذبح، وفي حالة عقد الاجتماع في مكان آخر بعيداً عن المعابد، تكون قرارات الاجتماع باطلة، لأن الآلهة غائبة حسب اعتقادهم[3] .

في حين أن المناطق الداخلية الأخرى في حالة معزولة، بالرغم من أن بومبيوس قام ببناء قاعة خاصة بالمجلس خارج مدينة روما، إلا أن هذه القاعة لم تعد تستخدم بعد مقتل يوليوس قيصر فيها، لكن أغسطس قام ببناء معبد مارس خارج حدود مدينة روما وخصصه لدورات مجلس الشيوخ المتعلقة بالانتصارات العسكرية المحققة [4].

نلاحظ أن هنا كقواعد تتحكم في اختيار مكان الاجتماع، أولها أن تكون القاعة مفتوحة وهذا بدافع الراحة، وأيضا قربها إلى المبنى الذي تجرى فيه وظائف سياسية وإدارية مكملة،بمعنى مكان يحدث

(1) - Mommsen (th), et Marquardt (J), op.cit. p, 106.

(2) - **Ibid.** p, 117.

(3)- Fustel (Decoulanges), **La cité Antique, Etude sur la culte, le droit, les institutions de la Grèce et de Rome**, deuxième Edition, éd, Hachette, paris, (1866), pp, 205,206.

(4) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op.cit**. pp, 110, 111.

فيه نشاط سياسي آخر،الممثل في اجتماعات الجمعيات الشعبية[1]، كذلك تعقد الجلسات في معبد "يوبيتر"، الذي يستخدم عادة في أوقات الخطر، واتخاذ قرارات الحرب باعتبارها تتعلق بمستقبل البلاد[2]، فيتضح لنا أن اجتماعات المجلس تتم في مكان محددة بحسب نوع المداولات أو الجلسات التي تعقد، والمجلس هو الذي يختار المكان الذي يراه مناسباً للحدث.

وبخصوص أيام الاجتماع يحاول المجلس تجنب اجتماعاته أيام اجتماع الجمعيات الشعبية حتى لا يحدث اضطراب، ويتمكن نفس الأشخاص من الحضور، مع وجود جدول زمني لذلك، ولكن لا يوجد إطار محدد لها، والشيء المحدد هو الاجتماعات المخصصة لتنظيم الحملات العسكرية للسنة الجارية، أما المواضيع الأخرى فتكون اجتماعاتها وفق مقتضيات الحاجة[3].

مع أن أبواب المجلس تبقي مفتوحة، غير أنه لا يسمح للجمهور بالدخول، وبداية من سنة 367 ق.م. كان نقباء العامة يتابعون ما يدور في المجلس، ويأخذون موقفا، رغم أن بعض الاجتماعات كانت سرية وتغلق عندئذ أبواب المجلس[4].

كان من عادة أعضاء مجلس الشيوخ إحضار أبناءهم وأحفادهم لحضور جلسات المجلس، والتدرب على ما يدور في هذه الجلسات من نقاشات سياسية واقتصادية[5]

([1]) - Marianne (Bonnefond coudry), **op.cit.** p, 244.

([2]) -**Loc.cit**.

([3]) – Marianne (Bonnefond coudry), **op.cit.** p, 245.

([4]) - Abbott (F. F), **op.cit**. p, 226.

([5])- أندري (ايمار)، **المرجع السابق**، ص، 28.

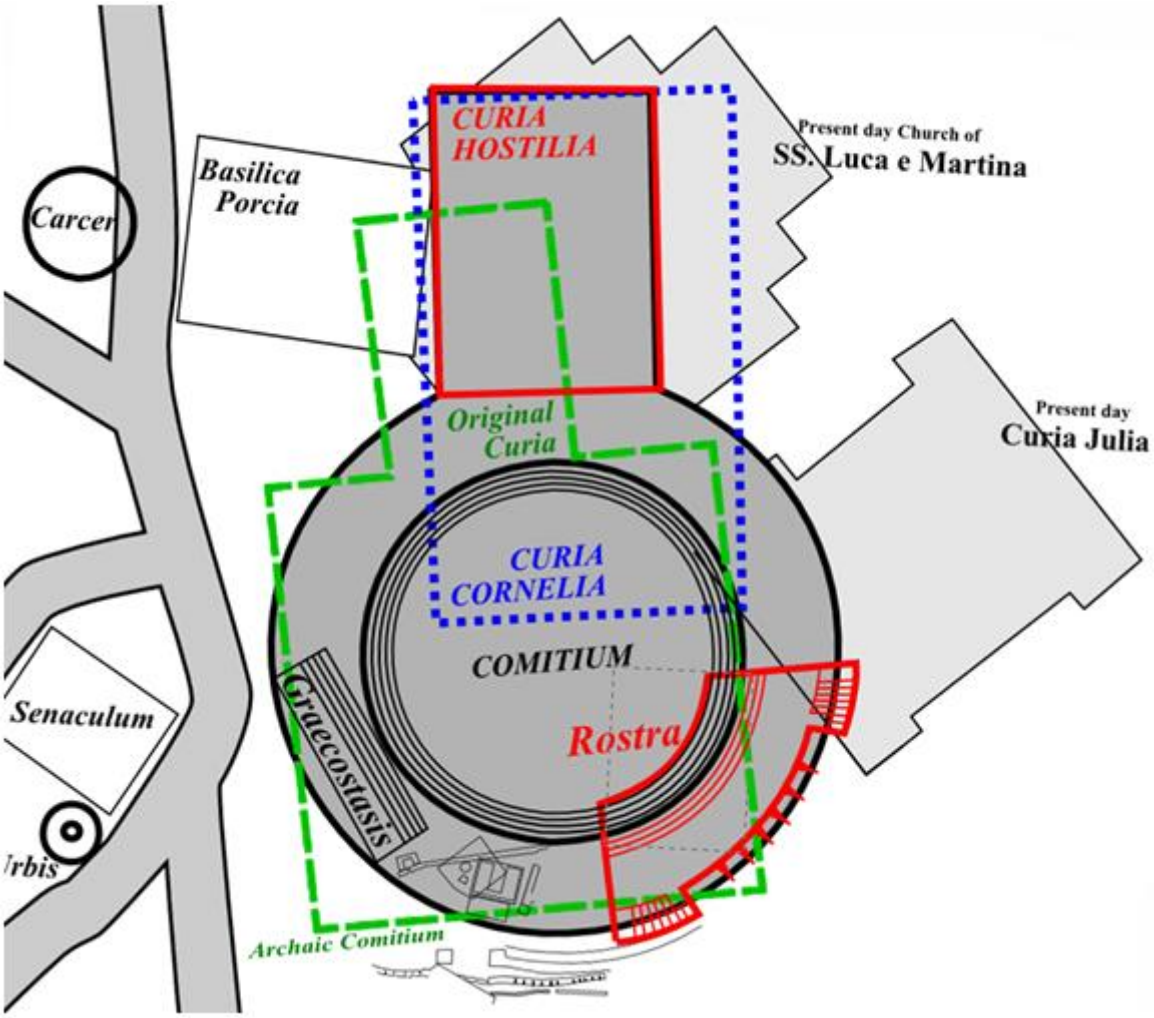

الملحق رقم (10): مكان اجتماع مجلس الشيوخ.

المرجع : https://enacademic.com/Dictionnaires et encyclopédies académiques

بالرغم من أن السلطة الحقيقية تتعلق برئيس الجلسة، فهو الذي يدعو أعضاء المجلس للاجتماع، ويحدد جدول الأعمال، ويقدم القضايا المطروحة للنقاش، إذ كان دوره يتعلق بطرح القضايا للنقاش ويتداول عليها الأعضاء الذين يقدمون الحلول المقترحة، قبل المناقشة والتصويت عليها[1].

ونستنتج في الأخير أن شروط وقواعد الأماكن والأوقات، لعقد جلسات مجلس الشيوخ، تتماشى مع دوره كمجلس دائم في المدينة، إذ يمكن التماسه في أي وقت وفي أي مكان، بما أنه المسؤول على توزيع السلطات.

3. صياغة وحفظ القرارات المشيخية "سيناتوسكونسولتوس":

كانت القوانين عند الرومان شفهية حتى القرن الخامس قبل الميلاد قائمة على العرف[2]، وكانت حتى قرارات المجلس الشيوخ لا تصاغ وإنما تحفظ في الذاكرة، ويمكن أن نلاحظ الفرق بين القوانين والقرارات المشيخية (senatus consultus)، فالأولى تكتب من طرف الجمعية الشعبية، ولا تصبح سارية المفعول إلا بعد تصويت مجلس الشيوخ، عكس الثانية التي يتم التصويت عليها وبعدها تدون ولا يمكن تعديلها بعد ذلك فهي تطبق كما هي[3].

(1) - Marianne (Bonnefond coudry), **op.cit.** p, 245.
(2) -Savigny (M.F.C.), **Traité de droit romain**, Tom, 1, traduit, par.ch. Librairie de firmin didot, Guenoux, (paris, 1855), p, 15.
(3) - Mommsen, **op.cit**. p,198.

لم يكن لمجلس الشيوخ في البداية سجلات رسمية، وتقرأ الإجراءات في الجلسة التالية، وفي وقت لاحق تمت صياغة قراراته لتوفير المعلومات للغائبين، خاصة عندما يكون موضوع المناقشة مهما، مثل مؤامرة كاتيلينا فالرئيس يتخذ تدابير خاصة، للحصول على موجز دقيق عن المناقشات[1] ومع ذلك، فإن الصياغة الرسمية للقرارات المشيخية بجميع تفاصيل المناقشات تتم كتابته، ويحتفظ بها الرئيس في محفوظاته الخاصة، ولم يتم نشر السجل الرسمي لمداولات مجلس الشيوخ إلا بعد قنصلية قيصر الأولى[2].

في العام نفسه ظهرت في روما جريدة رسمية (Acta populi Romani)أو(diurna) تتضمن موجزا لجلسات مجلس الشيوخ، وبعد ذلك كان على الكاتب (Scribae)تسجيل الملاحظات، خلال الاجتماع لصياغة هذه المنشورات الرسمية، مباشرة بعد التصويت، في نفس يوم الاجتماع، وتساعده في ذلك لجنة تتألف من ثلاثة أعضاء، لصياغة وحفظ القرارات المشيخية[3]، وتشتمل القرارات على جزأين متميزين هما:

الديباجة: وهي الجزء التمهيدي يتضمن إشارة إلى الحاكم صاحب الاقتراح.

([1]) - Willems(p)**, Le Sénat de la république romaine sa composition et ses attributions,** Section II, Des Attributions du sénat, Louvain, Libraire Friedrich strasse, (Berline, 1883), p,204.

([2]) - Suétone, **Vies des douze Césars**, Préface de marcel Benabou, éd, Gallimard, (paris, 1975), XX, 44.

([3]) - Willems(p), **Le Sénat**…p, 208.

النص أو المشروع: يوضح فيه أسباب اتخاذ كل بند،[1]ويشير أولا إلى أسماء الحكام الذين ترأسوا الجلسة وتاريخ الجلسة، ومكان انعقادها، وأسماء أعضاء المقترحين، وأسماء لجنة الصياغة، ثم يأتي نص القرار وهو ملخص للموضوع، وأخيرا يشار إلى تصويت الجمعية والقرار الذي تم صياغته، على هذا النحو يسمى سيناتوس كونسولتوس، يتم إيداعه في الخزانة العامة (aerarium)، وقد استمرت صياغة قرارات سيناتوس كونسولتوس بهذه الطريقة حتى العصر الإمبراطوري[2].

تكتب القرارات المشيخية (senatus consultus) من طرف الكاتب (Scriber)أو من قبل الرئيس تحت إشراف الخازنين في وثيقة رسمية، وبعد قانون هورتنيسيا سمح للقيّمين من العامة بأخذ نسخة من القرارات المشيخية لإيداعها في أرشيفهم الخاص[3]، وظلت سجلات السينا وسجلات الشعب جنبا إلى جنب قرابة أربع قرون، حتى تم إلغاء سجلات من العوام من طرف الإمبراطور أغسطس[4].

إذا تقرر نشر القانون يكتب في نسختين، تحفظ نسخة منه في خزانة الحاكم المحقق، والثانية تنشر في منتدى روما منحوتة في ألواح حجرية أو برونزية، ولا يجب أن يفهم من ذلك أن تنفيذ القانون يرتبط بإتمام النشر كما هو الحال في القانون المعاصر، بل أن التنفيذ يتقرر للقانون من لحظة إعلان الحاكم رسميا إصدار القانون بمجرد المصادقة عليه وإعلان المخاطبين بأحكامه، وفي حالة

(1) - Willems (p), **Le droit**… p, 209.

(2) - **Ibid**. p, 204,205.

(3) -**Ibid**, pp, 200 - 209.

(4) - Willems (p), **Le Sénat**... p, 221.

انسحاب الرئيس الذي ترأس الاجتماع يستحيل كتابة القرارات المشيخية، لأن مختلف القرارات المقترحة تكون بين أيدي الحاكم، وبخصوص اللغة التي يكتب بها القرار دائما تكون باللغة اللاتينية وأن وجهت للإغريق أو إلى الأجانب بصفة عامة تترجم برغبة من الحاكم، لكن بالنسبة للقوانين لا تترجم حتى ولو كانت من نفس الطبيعة [1] .

4. مصطلحا أكتوريتاس وكونسوليوم:

تتميز إجراءات وضع القوانين في العصر الجمهوري، بخضوعها لقواعد ثابتة بغرض التمعن في المقترحات، فتبدأ الخطوة الأولى بتحضير مشروع القانون، وكتابته من طرف ممثلين الشعب وعرضه أولا على مجلس الشيوخ، فهذا ما يسمى بمصطلح أكتوريتاس(Auctoritas)، الذي يعني التصديق اللاحق على قرارات الشعب من طرف أعضاء مجلس الشيوخ، ومعنى هذه الكلمة في القانون المدني هي إرادة الشعب، ولكنها معرضة للخطأ، وبالتالي لابد أن يصادق عليها مجلس الشيوخ، فهو التزام موجود[2].

كما يمكن تعريف اوكتوريتاس أيضا أنه السلطة القضائية، والقدرة على تفويض الإجراءات في المحاكم، ويصفه ثيودور مومسن ويقول "أن قوة اوكتوريتاس أكثر من نصيحة، لكنها أقل من أمر نهائي، من جهة نصيحة، لكن من جهة أخرى لا يمكن تجاهلها بسهولة[3].

([1])- Mommsen, **op.cit**. p. 201.
([2]) -Mommsen (th) et Marquarth (J), **op.cit**. p, 201.
([3])-**Ibid**. P. 238.

أما إذا كان مصدر الاقتراح، من القناصل أو الحكام، لا يتم تعديله أو اقتراح بديل عنه، وكل ما لها قبوله أو رفضه، ويتم عرض المشروع من الحاكم صاحب المشروع، أمام المجلس في التاريخ المقرر للاقتراع عليه، بما أن مجلس الشيوخ يمارس سلطته على الشعب، ويفرض قراراته التي لها طابع قانوني وإلزامي، فالحكام يجب أن يستشيروا مجلس الشيوخ، باعتباره هيئة استشارية (Nonsiluim) في كل التدابير الهامة، ويأذن بالتنفيذ مباشرة، وهو ما يسمى بكونسوليوم، بمعنى المداولات التي تسبق تنفيذ التدابير الهامة، إلى جانب الحكام[1].

يتضح لنا أن هناك تمييز بين المصطلحين بمعنى بين القرارات الواردة من المجلس الإداري (كونسوليوم) ، التي تنفذ على الفور من قبل الحكام المختصين، وبين المشروع التشريعي الذي حصل على اكتوريتاس الذي يحتاج للتصويت، فهو غير قابل للتنفيذ إلا بعد التصويت عليه من طرف المجلس، وهذا الفرق بينهما يكون وفق قرارات مجلس الشيوخ في حد ذاته إما يكون قابل للتنفيذ أو لا[2].

لكن فيما بعد أدخلت تغييرات على هذين المصطلحين، وقربوا بينهما في مصطلح جديد هو فوكتوريتاس فيما يخص المجال السياسي، ولكن الديني ظلت طقوس العبادة ثابتة، ولهذا ظل المصطلح

(1) - Willems(p), **Le Sénat**… p, 223.
(2) - Willems(p), **Le Sénat**… p, 223.

يحمل معناه القديم، فلهذا يمكن القول أن مجلس الشيوخ يمارس فوكتوريتاس فيما يتعلق بالشعب باعتباره الهيئة القضائية[1].

IV. صلاحيات مجلس الشيوخ:

حدد الدستور الروماني صلاحيات مجلس الشيوخ في ثلاث أمور أساسية وهي الشورى الحكم بالوكالة، والوصاية:

أنشأ مجلس الشيوخ الروماني لتقديم المشورة والنصح إلى الحكام الرومان، لذلك لم يكن له سلطة محددة من الناحية القانونية، وبمرور الوقت أصبحت هيبة أعضائه لها قوة قانونية(Auctoritas) لا يستطيع الحكام تجاوزها[2]، بعد أن أثبت المجلس جدارته في إدارة شؤون الدولة بوصفه الهيئة المستديمة الوحيدة فيها، وكان بإمكان الحاكم الروماني أن يتقدم إلى الجمعيات الشعبية الرومانية مباشرة بالمشروع المزمع طرحه دون أن يكون مضطرا من الناحية القانونية لأخذ رأي السناتو فيه، لأن القانون لم يضع قيدا على سلطة الجمعيات الشعبية لبحث الموضوعات التي يتقدم بها الحكام وفي مقدمتهم القناصل، ولكن جرت العادة على أن يأخذ الحكام رأي مجلس الشيوخ قبل عرض موضوعه على الجمعية الشعبية المختصة لاستكمال الشكل القانوني لمشروعه[3].

(1) -**Ibid**. pp, 33, 34.
(2) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op. cit.** 238.
(3) - Dominique (Hièble), **op.cit**. p, 78.

من أهم الأعمال التي عهد بها إلى مجلس الشيوخ حق تعيين القناصل(interrex)* في حالة وفاتهما أو إقالتهما[1]أو لنقص في شرعية انتخابهما[2]فيتم العودة إلى مجلس الشيوخ لتعيين نائب لرئاسة اللجان القنصلية للإشراف على إجراء انتخابات جديدة[3]ويكون من بين أعضاء مجلس الشيوخ نفسه، ويبقى في منصبه مدة خمسة أيام فقط [4]،ثم يعين خلفا له وتنتقل إليه صلاحياته، ثم تعيين الثاني والثالث، والسلسلة متواصلة، حتى يتم تعيين القناصل من طرف جمعية المائة[5]بعد التشاور مع مجلس الشيوخ.[6]

كان لأعضاء مجلس الشيوخ حق الأبوة والوصاية على الشعب، تماما كالوالد على أبنائه، لذلك يحق للمجلس بموجب سلطة الموافقة على القرارات التي يقررها الشعب، حق الوصاية حتى أصبح هذا

(*)- عندما يتوفى صاحب الحكم (الملك ،القناصل في عهد الجمهورية) أثناء خلو العرش ، يجتمع أعضاء مجلس الشيوخ، ولهم الحق في تعيين من ينقل إليه الحكم (بالوكالة) ويتم اختياره من بين أعضائه؛ كل 5 أيام يختار interroi خليفته حتى يتم تعيين الحاكم الجديد. دائما يكون الاختيار بين أعضاء مجلس الشيوخ الأشراف. لذلك من غير المحتمل أن يكون الحاكم من بين العوام. هناك أيضا interrois في البلديات. انظر:

Lamboley (Jean-Luc), **op.cit**. p, 207.

([1]) - Dion Cassius, XLVI. 45.

([2]) - سرير (عيسى)، **المرجع السابق**، ص، 32.

([3]) - Willems (p),**Le Sénat …** p, 14.

([4]) - André (Magdeleine), « Cinq jours épagomènes à Rome », **Revus des études latines** (R.E.L), XL, (1962), p,225.

([5])- Mispoulet, **Etudes d'institutions romaines**, éd, Gpdone lauriel, paris, (1887), pp, 62,63.

([6])- Willems (p) **; Le droit public roumaine ou les institutions politique de Rome depuis origine de la ville jusqu'à justinien**, Livre II chapitre premier, Sixième Édition, (Louvain, 1888) p, 205.

الحق ذو أهمية، لمقارنته بقرارات الشعب، المنبثقة عن الانتخابات، والتي أعطى هذا الشعب فيها ثقته للحكام الذين يؤلفون المجلس في العهد الجمهوري، وبذلك أصبح أعضاء المجلس يمثلون إرادة الناخبين[1].

يتضح لنا أن خصائص مجلس الشيوخ، ازدادت وتضاعفت على حساب سلطات الحكام، بموجب الدستور الروماني، خاصة عندما حاول الأشراف إضعاف سلطة القناصل، لكن عندما أصبحت هذه الوظيفة في متناول أبناء العامة سوف يفقد بعض الصلاحيات باستعمال حق النقض (الفيتو)[2].

وفي الأخير نستنتج من خلال هذه الصلاحيات والمميزات التي يتمتع بها مجلس الشيوخ أنه حكومة روما، بدون منازع، في الأصل كان مجلس استشاري، ثم أصبح الهيئة التنفيذية العليا[3]، فكان أهم وأخطر جهاز في الدولة للسلطة المتشعبة التي تمتع بها والتي ترجع للمكانة التي احتلها منذ تأسيس الجمهورية، فرغم الظروف الداخلية والخارجية الصعبة التي مرت بها روما منذ تأسيس النظام الجديد عام 509 ق.م إلى أوائل القرن الثاني، والتي كانت تتصارع فيها "روما"، من أجل السيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسط باعتباره العمود الفقري للتجارة، أدرك الشعب في هذه المرحلة ضرورة وجود هيئة دائمة لقيادة الجمهورية، فأصبح الوضع متاحا لهذه الهيئة التي تضم بين أعضائها

(1) - إبراهيم (أيوب)، **المرجع السابق**، ص، 57.

(2) - نفسه.

(3) - W.T.(Armold). M.A., **The roman System of provincial Administration to the accession of Constantine the great**, Oxford B.H.Blackwell mcmvi, London, (S.D), p, 45.

عددا كبيراً من ذوي الخبرة السياسية والعسكرية، لذلك كان من البديهي أن يشرف مجلس الشيوخ على شؤون الدولة الداخلية والخارجية، فله تأثير كبير في ذلك وهذا ما نتطرق إليه في الفصل الثالث والرابع.

الفصل الثالث

دور مجلس الشيوخ في الشؤون الداخلية

1. دور مجلس الشيوخ في السلطة التشريعية والتنفيذية
2. تدابير مجلس الشيوخ لصون سلامة الجمهورية
3. التدابير الإدارية العامة والداخلية
4. المجالات القضائية
5. إدارة الشؤون الدينية
6. مجلس الشيوخ والإدارة المالية

تسند السلطة في العهد الجمهوري إلى ثلاثة أجهزة أساسية ومتكاملة، وهي القناصل مجلس الشيوخ والشعب، والمفهوم المثالي يفترض التوازن بين هذه الأجهزة الثلاثة، ولكن سلطة مجلس الشيوخ، تجاوزت كل هذه السلطات[1]، فهو المسيطر يتدخل في مختلف المجلات، ويشكل أقوى عنصر في الحياة السياسية إلى جانب كونه الهيئة التشريعية، هذا الدور المزدوج للمجلس، فضلا عن نفوذه وسلطاته الواسعة في مختلف مناحي الحياة من ناحية، ومركزية الحكم في روما وقوة هذا الحكم الذي سيطر على أجزاء واسعة من العالم القديم[2]، المحيط بالبحر الأبيض المتوسط، الذي أطلقوا عليه تسمية بحرنا (Mare Nostrum)[3].

رغم إعجاب بوليبيوس "بدستور روما" الذي اعتبره أكثر إنصافا في توزيع السلطات بين مصادر السلطة السياسية، لكن المتمعن في توزيع تلك المهام بين تلك الهيئات، يدرك أن صلاحيات مجلس الشيوخ، كانت تتجاوز مهام التشريع إلى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وحتى العسكرية، مادام مجلس الشيوخ هو الذي يفصل في الكثير من القضايا، وهو ما دفع بوليبيوس إلى

(1) - La Fenière (François), Grèce **et Rome, Le monde romaine, (332-300)**, (paris,2015), p, 1.

(2) - Homo (Léon), **les institutions politiques romaines de la cité a l'état,** éd. Albin Michel, (paris, 1950), p,13.

(3) - Rédde (Michel), « Mare Nostrum. Infrastructures de dispositif et l'histoire de la marine militaire sous l'empire romain **», Ecole française de Rome**, n° 260, (1986), p.8.

القول أن الكثير من الملوك يتفقون على أن دستور روما دستور ارستقراطي، مادام مجلس الشيوخ هو الذي يفصل في كل ما يعنيهم دون غيره [1].

الحيز السياسي الذي يشغله مجلس الشيوخ، لا يستند فقط إلى اختصاص الهيئة نفسها، لكن ينبع من الصفات التي يتمتع بها كل عضو من أعضائه، واختصاصه يتركز أساسا (سواء في العهد الملكي أو الجمهوري) على المصادقة على القرارات الشعبية، والتداول حول مراسيم وقرارات الحكام، الذين يمارسون وظيفتهم لمدة سنة، أمام مجلس الشيوخ الذي يمثل السلطة الدائمة [2].

للحفاظ على تقاليد المدينة، كان لوحده يملك الخبرة السياسية والإدارية اللازمة، وان كان لا يقوم بالأعمال التنفيذية، فهو ينسق بالتعاون مع الحكام على النحو اللازم، وكان تعاونه ودعمه ضروري لجميع أجهزة الدولة، لأنه بدون ذلك لا يمكن للمؤسسات أن تؤدي مهامها، فلا الحكام ولا الجمعيات الشعبية بإمكانها فعل شيء، مما يؤكد أن مجلس الشيوخ هو السلطة العليا، وهو ما يستشف من عبارة شهيرة للمحامي والخطيب شيشيرون الذي يقول "في مقابل الحكام الذين يتجددون سنويا، كان مجلس الشيوخ يمثل السلطة الدائمة"[3].

([1]) - Polybe, **Histoire**, tra.par pierre watz, Livre VI, Garnier paris (1921), VI, 15, 2, 8.

([2]) - Mommsen (th); **op.cit,** p, 219.

([3])- شيشرون، **علم الغيب في العالم القديم**، ترجمة، توفيق الطويل، مكتبة الآداب بجامعة فاروق الأول، مصر، (ب. ت)، ص، 27. اندري ايمار، **المرجع السابق**، ص، 31.

خير دليل على مكانته تلك، أنه لما جاء الفيلسوف اليوناني سيناس إلى روما في عام 280 ق.م سمع مناقشات المجلس، ورأى رجاله، وعاد إلى بلاده وقال: " أن الذي رآه لم يكن مجرد اجتماع من ساسة مأجورين، ولم يكن مجلسا من عقول عادية جمعتهم الصدفة، بل كان من مهابته وحسن سياسته مجمعا للملوك "[1].

فهو صاحب السلطة العليا في جميع المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية، مثل عقد المعاهدات وإعلان الحرب وإدارة المقاطعات، وتسيير الأراضي العمومية، وتوزيعها بين المواطنين، والإشراف على الخزانة العامة[2]. كلها من اختصاص هذا المجلس وحده وهو ما أعطاه سلطات لا حدود لها، فهو صاحب السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهو الذي يفصل في الجرائم الكبرى، ويختار الحكام بين أعضائه، وإذا حدثت أزمة من الأزمات يصدر أعظم قراراته (sénatus consultum ultimatum) القرار المشيخي الأقصى، ويعمل مع القنصلين أن ألا تصاب الدولة بأذى[3].

(1)- اندري (ايمار)، **قصة الحضارة. روما وإمبراطوريتها**، ترجمة، موريس كروزيه، المجلد الثاني، (ب. ت)، ص.31.

(2) - Willems (p) ; **Le droit public roumaine ou les institutions politique de Rome depuis origine de la ville jusqu'à justinien**, Livre II chapitre premier, Sixième Édition, (Louvain, 1888), pp, 212-215.

(3) - Willems(p), **Le Sénat de la république romaine sa composition et ses attributions**, Section II, Des Attributions du sénat, Louvain, Libraire Friedrich strasse, (Berline, 1883), p, 248.

1. دور مجلس الشيوخ في السلطة التشريعية والتنفيذية:

نعرف أن مجلس الشيوخ كان يستشار في المسائل الانتخابية والتشريعية منذ العهد الملكي، واستمر الوضع كذلك حتى نهاية العهد الجمهوري، باعتبار عدم وجود قوانين مدونة، وبالتالي تتم استشارة هذه المؤسسة التشريعية من طرف الحكام، سواء الملك في العهد الملكي أو القنصلين لاحقا في العهد الجمهوري، فإذا كان الحاكم الأعلى، يجلس مع هذا المجلس فمن الواضح أنه يأخذ نصيحته في مختلف الشؤون المهمة[1].

يسعى مجلس الشيوخ دائما على أن يجعل صوته مسموعا ورأيه محترماً في جميع القضايا التي تقدم للتصويت من قبل الجمعيات الشعبية[2]، وهو ما تدل عليه كلمة أكتوريتاس (Auctoritas) التي تستوجب في كل الحالات مصادقة مجلس الشيوخ على كل المشاريع قبل سريانها إلزاما[3]، وفي غير ذلك، فله حق المعارضة وحتى إلغاء القرارات التي لم يصادق عليها[4]، فتقاريره في الانتخابات تكتسي أهمية بالغة باعتباره أهم الأجهزة الدستورية[5].

(1) - Mispoulet, **op.cit**., pp, 62, 63.

(2) - **Ibid.** p, 66.

(3) - Mommsen (th**), op.cit**., p, 230.

(4) - **Ibid**.

(5) - Jean (Rougé), **Les institutions Romaines : de la Rome royale a' la Rome chrétienne**, Armand colin. Coll, (paris, 1991), p, pp, 39,40.

لكن مع ذلك يجب التمييز بين مراحل العهد الجمهوري، فخلال القرون الأولى كانت القرارات الصادرة عن اللجان القبلية وجمعيات المائة ((Patrum auctoritas تكون صالحة ويصادق عليها مجلس الشيوخ،[1] مثل قانون فاليرياهوراتيا في عام 449 ق م وقانون بوبليليا في عام 339 ق.م، ولكن الأمر تم تعديله في نهاية القرن الرابع وبداية القرن الثالث قبل الميلاد، بموجب قانون ماينيا (Lex maenia) الذي قرر ممارسة الانتخابات قبل أن يصادق الأشراف عليها، ولكن قد يرفضوا المرشحين[2].

بداية من عام 287 ق.م لكون قانون هورتينيسيا يعفي تماما أصوات اللجان القبلية، من أي مصادقة مجلس الشيوخ، مما أفقده السيطرة على هذه الجمعيات، وأصبح لا ينظر إلا في الترشيح والقوانين المقدمة، واستمر دور مجلس الشيوخ في التقلص، في حين تزايد دور الجمعيات الشعبية التي أصبح لها نشاطا أكثر وأهمية أكبر[3].

في أواخر الجمهورية أصبح مجلس الشيوخ عاجزا عمليا، أمام قرارات اللجان الشعبية، التي أصبح من حقها معارضة قرارات مجلس الشيوخ أكثر من أي وقت مضى، ولم يعد يستطيع أن يصدر

([1]) - ibid. p, 39.

([2]) - Willems (p) ; **Le droit public,** II, p, 206.

([3]) - Elisabeth (Deniaux), **Rome de la cité-Etat a' l'Empire : institutions et vie politique,** Ed. Hachette, Paris, 2001, p, 45.

Abbotte (Farnk Frost), **A History and description of Roman political institutions**, U.S. A

القوانين، بقدر ما كان يفسرها ويوضحها ويكملها في حالات معينة[1]، فليس له سلطة انتخابية ولكنه يحدد موعد الانتخابات.

أما فيما يخص السلطة التنفيذية فالقنصلان اللذان يمثلان السلطة التنفيذية ومجلس الشيوخ هم من يديرون "روما"، الأمر الذي يجعل التشاور بين المؤسستين أمرا مهما، فعلى القنصلين استشارة مجلس الشيوخ في جميع القضايا الهامة، وأن يتقيدوا قدر المستطاع بالرأي الذي يعرب عنه، غير أن السلطة التنفيذية غير ملزمة في أخذ رأي مسبق من المجلس على أي عمل ترغب في طرحه في مجال صلاحياتها، حيث أن هناك بعض التدابير الإدارية تقوم بتنفيذها دون تدخل مجلس الشيوخ[2]، إذا لم تكن ذات أهمية خاصة، وإلا وجب تقديمها للمجلس، خاصة في الشؤون الدينية والمالية والحرب والشؤون الخارجية، التي تعد من اختصاص مجلس الشيوخ التي تتطلب موافقته قبل التنفيذ[3].

باعتبار مجلس الشيوخ هيئة استشارية تساعد السلطة التنفيذية، في إدارة الدولة، كان على هذه الأخيرة أن تقدم إلى المجلس المشاريع قبل تنفيذها [4] بما أن له سلطة استشارية بحتة[5]، ولكن عندما تم تطوير فروع الإدارة، وتوسيع أراضي الدولة الرومانية، وتقسيم الإدارة بين عدة هيئات قضائية، وسع

(1) - (Bostens, 1910), p, 233.

(2) - Willems (p), **Le Sénat …** p, 223.

(3) **– Ibid**., p, 224.

(4) - Willems (p) ; **Le droit…** II, p, 210.

(5) - Eric (Posner), « The constitution of the roman República, A political, Economy Perspective », **Law and legal theory working paper,** University of Chicago public no, 327, (2010),p, 6.

مجلس الشيوخ نفوذه بين مختلف فروع الإدارة، وكان لقراراته المزيد من الإلزامية للسلطة التنفيذية، وقد يحدث أن يرفض رؤساء السلطة التنفيذية تنفيذ هذه القرارات، فيستعمل مجلس الشيوخ وسائل مختلفة غير مباشرة للتصرف ضد الحكام، اعتبارا أن سلطة القنصلين سلطة سنوية، خلافاً لأعضاء مجلس الشيوخ الذين يتمتعون بالسلطة مدى الحياة، فيتجنب الدخول في صراع مع هذه الهيئة الكبيرة التي تتألف من الحكام السابقين، ونخبة من المواطنين وجميع الرجال المؤثرين الذين حافظوا دائما على مركزهم، وهذا على ما يبدو سر القوة الهائلة التي مارسها مجلس الشيوخ على مدى القرون الثلاثة الأخيرة من الجمهورية ، ليس فقط على السياسة العامة، ولكن أيضا على مختلف الشؤون الإدارية الأخرى [1].

رغم المحاولات التي قامت بها بعض الشخصيات للحد من نفوذ مجلس الشيوخ، مثل الأخوين كراكوس وكذا ليفيوس درسوس، لكن هذه المحاولات كان مآلها الفشل، وظل مجلس الشيوخ هو المحافظ بامتياز على التقاليد القديمة، والمناهض لأية إصلاحات تجرده من امتيازاته وسلطاته[2].

امتد نشاط وسيطرة مجلس الشيوخ إلى الجمعيات الشعبية مثل جمعيات المئينات وجمعية القبائل اللتان كانتا لا تستطيعان التصويت إلا على المشاريع التي يعرضها الحاكم الذي يرأس جلسة انعقادها، فبفضل نفوذ هذا المجلس على الحكام وصلته بنقباء العامة استطاع أن يسيطر على كل وجوه نشاط

([1]) - Willems (p) ; **Le droit…** II, p, 210.

([2]) - Shump (Scott), **The senatus consultum ultimum and itsrelation to late republican history,** Summer research, (2011), p, 74.

هاتين الجمعيتين، سواء كانت هذه الأنشطة تشريعية أم انتخابية لأنه أصبحت الغلبة في هاتين الجمعيتين للعاطلين الذين اكتظت بهم روما، فانتهزت الطبقة الحاكمة هذه الفرصة لشراء رضاء العناصر الفقيرة[1].

كان مجلس الشيوخ، الهيئة المثلى في بداية الجمهورية، لكن ستأتي اللحظة التي يسيء فيها استخدام سلطته، فبسبب مواقفه المنحازة والمعارضة للديمقراطية، ورغم نجاحه في التصدي للأخوين كراكوس وكذا لمحاولة دروسوس، ووجود من يدافع عنه في فترة سولا ونجاحه في قمع مؤامرة كاتيلينا بتوجيه من كيكيرو، غير أنه لم يقدر على الصمود أمام قيصر وفترة الحكم الثلاثي (قيصر بومبيوس، كراسوس) حيث فقد كل صلاحياته، وهو الوضع الذي استمر فيه في عهد قيصر وانطونيوس وأكتافيوس، حيث لم يعد للمجلس سوى اسمه ولكن سرعان ما أعاد أغسطس تنظيمه من جديد في العهد الإمبراطوري.

2. تدابير مجلس الشيوخ لصون سلامة الجمهورية:

من المهام التي يتفق فيها مجلس الشيوخ والشعب الروماني الحفاظ على سلامة الدولة وصونها، ففي القرون الثلاثة الأولى من تأسيس الجمهورية، في حالة الخطر كان يلجأ إلى تعيين الديكتاتور. أو إصدار مجموعة من المراسيم لإنقاذ الجمهورية[2]:

(1) – إبراهيم (أيوب)، **المرجع السابق**، ص، 178

(2) - Willems (p) ; **Le droit…**, II, p, 239.

أ- **تعيين الديكتاتور:**

وضعت الديكتاتورية بعد سنوات قليلة من طرد الملوك، والغرض منها تركيز إدارة الدولة في يد حاكم واحد، عندما يكون ذلك ضروريا في حالة الخطر (حرب صعبة أو فتنة داخلية)، وفي هذه الفترة يتم وقف سلطات الحكام الآخرين، فهو الذي يسير شؤون الدولة العسكرية والمدنية[1] فتعيينه يتم بإصدار مرسوم مسبق من قبل مجلس الشيوخ الذي يأمر القناصل بتعيينه، ويقررا ذلك وديا أو عن طريق القرعة، فبالرغم من أن مجلس الشيوخ منح هذا الإسناد إلى القناصل، فإنه على العموم يتم اختيار الذي من يدافع عن رغبة هذا المجلس [2].

كان الصراع القائم بين الأشراف والعوام هو السبب في تعيين الديكتاتور في كثير من الأحيان، ولكن بعد صدور قانون هورتينسيا 286 ق. م توقف تماما تعيين الديكتاتور حتى عام 249 ق م ثم مرة أخرى في عام 216 ق.م بعد هزيمة روما في معركة "كناي" أصبح حنبعل قريب من احتلال روما، ومنذ ذلك الحين توقف مجلس الشيوخ عن تعيين الديكتاتور[3]، أما ديكتاتورية سولا الذي تم تعيينه بعد خلو العرش بحكم قانون خاص، ثم ديكتاتورية قيصر، لها طابع مختلف تماما عن الديكتاتورية القديمة[4].

(1) - Dominique (Brique), **Les officiels débute de la liberté. Histoire Romaine, des origines a auguste**, Tome,1, Dans François Hinard, (2000), p, 157.

(2) - Dyns (D'Halicarnasse), **Antiquités Romaine,** Livre, VI. 39.

(3) - Willems (p), **Le Sénat… p**, 242.

(4) - Appien, **Histoire des guerres civiles de la république romaine,** t, 1, 98. Plutarque, **vie des hommes illustres, Vie de Sulla,** 33.

ب- **إصدار مجموعة من المراسيم:**

- **مرسوم الإخلال بالنظام أثناء (الفوضى، الاضطرابات)** :(Le tumultus et le justitium)

في القرون الأولى من الجمهورية كانت روما في حروب مستمرة مع الشعوب المجاورة، وفي بعض الأحيان يصل جيش العدو إلى أبواب روما ، في مثل هذه الظروف كان من الضروري اللجوء إلى تدابير متطرفة لإنقاذ الوطن، فيأمر مجلس الشيوخ بتعيين دكتاتور الذي يصدر بدوره مرسوما مفاده(tumultus) أي أن الخطر يلْزم كل مواطن قادر على حمل السلاح خدمة الجمهورية، ويتم استدعاءهم للخدمة العسكرية وارتداء اللباس العسكري، ووقف القضايا الخاصة والعامة باستثناء اجتماعات مجلس الشيوخ، في حين أنه يتم إصدار خلو المحاكم (Justitium) عند انتهاء الاضطراب (tumultus) والسماح للمواطنين باستئناف اللباس المدني، ويتم إصدار هذه المراسيم لما تكون روما في حالة الدفاع، وحدث ذلك في عام 211 ق.م عندما كان حنبعل على أبواب روما، فمجلس الشيوخ لم يأمر بتعيين الديكتاتور حيث تولى مسؤولية إنقاذ الجمهورية باستخدام هذه التدابير السريعة والحيوية، ونفس الشيء حدث في عام 111 ق م عندما اندلعت الحرب ضد يوغرطة، وأيضا خلال الحرب الاجتماعية، ومنذ وقت كراكوس أصبح هذا المرسوم الإجراء التكميلي الذي يتبع القرار المشيخي الأقصى (Senatusconsultumultimum)[1].

([1]) - Willems (p), **Le Sénat …**, II, p,246.

- **مرسوم القرار المشيخي الأقصى**:(Senatus consultum ultimum):

أثارت تحركات كراكوس صراعا بين مجلس الشيوخ والشعب في روما، وفتحت حقبة من الخلاف الداخلي، وتحولت أحيانا إلى ثورات مسلحة في شوارع العاصمة[1]، وكان الإجراء الدستوري الذي ينبغي على مجلس الشيوخ اتخاذه تعيين الديكتاتور[2] لكن رغبة منه في عدم إحياء الديكتاتورية[3] كان يلجأ إلى استخدام تدابير جديدة بإعطاء سلطات استثنائية للحكام في حالة حدوث اضطرابات، فابتدع شكلا جديدا للسيطرة على الدولة ممثلا في إعلان قراره الأقصى (Senatus consultum ultimum)[4]، الذي كان بمثابة إعلان الأحكام العرفية، فقد يتخذ مجلس الشيوخ تدابير أكثر صرامة من طرف القرار المشيخي الأقصى[5].

فقد أتخذ هذا المرسوم مرتين خلال الحرب الأهلية الأولى بين ماريوس وسولا في 88 ق م لصالح سولا ضد تهديدات سولبيكيوس(Sulpicius) والمرة الثانية في 83 ق.م لصالح قنصلين من حزب ماريوس ضد البروقنصل سولا[6]، فإصدار هذا المرسوم يكون ضد الحكام الذين يثيرون الاضطرابات

([1]) - Bloch (G), **La république romaine, les conflits politiques et sociaux,** éd. Ernest Flammarion, (paris, 1913), pp, 202- 215.

([2]) -Mommsen (th) **; manuel des antiquités roumaine (le droit public roumaine),** trad. par, Paul Frédéric Girard, (paris. 1891), t, 7, p, 664.

([3]) - Appien, I, 16.

([4]) - Willems (p**), Le Sénat…** p, 248.

([5]) - Willems (p), **Le Sénat …**, p, 258.

([6]) - Willems (p**), Le Sénat….** II, pp, 250, 251.

ضد مجلس الشيوخ، ففي 83 ق م صدر ضد القائد الروماني الذي كان على رأس الجيش، لأنه لم يطع السلطة القانونية بل هدد بالاستيلاء على العاصمة بالقوة، وتم إعلانه أيضا في عام 77 ق.م ضد البروقنصل ليبدوس، وفي 63 ق.م في أعقاب مؤامرة كاتيلينا وفي 62 ضد تهديدات ميتلوس نيبوس، ثم في 52 ق.م بعد مقتل كلاوديوس، وفي 49 ق م ضد قيصر، كما صدر في 48 ق.م ضد البرايتور كوليوس وفي47 ق.م في أعقاب الاضطرابات التي أثارها دولابيلا، وأخيرا في 43 ق.م ضد أنطونيوس ثم ضد أكتافيوس و الحزب الجمهوري [1].هكذا نلاحظ كثرة الاضطرابات في أواخر الجمهورية التي استدعت اللجوء كثيراً إلى التدابير الخاصة.

فضلاً عما سبق، كان مجلس الشيوخ يصوت على "مرسوم الحرب" (Bellum) في حالة ما إذا كان المواطن المتمرد على رأس جيش ويعلنه عدواً للجمهورية (hostis reipublica) عند فقدان الأمل في المصالحة، فيعلن حالة الاضطراب . (Juntitium)[2]

نلاحظ أن كل هذه المراسيم يتم التصويت عليها أثناء حدوث اضطرابات داخلية، أو تمرد لبعض المواطنين أو الحكام، خاصة حينما يدرك أن هناك خطرا يهدد الجمهورية، ويأمر الحكام الذين يثق بهم للدفاع عنها، وأخذ التدابير الاستثنائية التي تطلبها الحالة وينص المجلس على أن جميع الذين يؤيدون حركة التمرد ويتصرفون ضد مصالح الجمهورية يعلن عنهم أعداء الجمهورية [3].

(1) - **Ibid**. 252.

(2) - **Ibid**, p, 253.

(3) - Appien, I,86. Plutarque, **Vie de Sulla**, 83.

3. التدابير الإدارية العامة والداخلية:

أ- التدابير الإدارية العامة:

يقوم بإدارة الدولة مجموعة من الحكام، الذين ينتخبهم الشعب، ويحدد القانون عدد الموظفين في كل هيئة، كما تحدد واجباتهم، التي تقسم بينهم بالاتفاق أو بالقرعة، وهذا ينطبق على القنصلين العاملين خارج روما، فيقوم مجلس الشيوخ قبل تسوية الإدارة العامة بتقسيم المهام بين عدد من الموظفين، فيحدد القرار المشيخي سنويا المقاطعات التي تسند للقنصل أو البرايتور وتحدد مهام الخازنين سواء داخل أو خارج روما[1].

في القرون الأخيرة من الجمهورية كان التقرير السنوي عن المقاطعات القنصلية والبرايتورية والكستورية من أحد أهم مسؤوليات مجلس الشيوخ، كما كان من حقهم تمديد سلطة الحكام الذين يمارسون مهامهم خارج روما، تحت اسم بروماجسترا (Pro magistratu)، وهو الذي يقرر سنويا الحكام الذين يتم انتخابهم من طرف الجمعيات للسنة المقبلة[2]، وعندما تصبح الإدارة السياسية أو العسكرية شاغرة إما بالوفاة أو التنازل، يقرر مجلس الشيوخ استدعاء الشعب ويحدد الوقت المناسب لانتخاب الحاكم[3].

([1]) – **Ibid.** p, 259.

([2]) - **Ibid.** p, 260.

([3]) - Willems (p), **Le droit …** II, p, 261.

بصفة عامة فان القوانين التي تعين الحكام هي من مهام مجلس الشيوخ، الذي يحق له في تحديد الوقت المناسب للتعيين والانتخاب، ومن واجبه ضمان عدم حدوث أي انقطاع في ممارسة السلطة القنصلية، وعندما يكون القناصل خارج روما، وتنتهي مدة قنصليتهم، يرسل إليهم مجلس الشيوخ رسالة أو دعوة للعودة إلى روما، وان لم يغادروا مقاطعتهما، يعين مجلس الشيوخ الديكتاتور بصفة استثنائية[1]، ولكن بعد عهد سولا أصبح انتخاب الحكام تجرى السنة الموالية في شهر جويلية، ويظل الحاكم قائما بمهامه حتى تنتهي المدة القانونية لحكمه،[2] ومع ذلك يتدخل مجلس الشيوخ في كثير من الأحيان في تأجيل فترة الانتخابات إن لزم الأمر [3]، كما يعمل على حل النزاعات القائمة بين الزملاء من نفس الوظيفة وبين الحكام في الهيئات المختلفة[4].

ويتضح لنا أنه من واجب الحكام استشارة مجلس الشيوخ في مختلف الشؤون الإدارية، إما على الوضع السياسي العام للجمهورية أو على الخطوات الهامة الواجب اتخاذها في مختلف شؤون الإدارة الداخلية.

(1) - Willems (p), **Le Sénat**… p, 263.

(2) - Willems (p) ; **Le droit**…. p, 248. Mommsen, I, pp, 565,566.

(3) - Plutarque, **Vie de Pompée**, 44.

(4) - Willems (p) ; **Le droit…** p,215.

ب- التدابير الداخلية:

في القرون الأولى من الجمهورية كانت إدارة البلديات في روما خاضعة مباشرة للقناصل أو الحكام، وفي وقت لاحق أصبحت تابعة للقيمين، وكان أعضاء المجالس البلدية، يتصرفون على نطاق واسع وتساعدهم في ذلك شرطة البلدية التي يتدخل مجلس الشيوخ في شؤونها، ففي عام 1875 م تم اكتشاف بعض شذرات من "قرارات مشيخية" كتب عليها "منع حرق الجثث ورمي القمامة في الأماكن التي يحددها مجلس الشيوخ"، ولكن حالة الشذرات لا تسمح بتحديد المزيد من القرارات[1]، فمعظم التدابير التي صوت عليها مجلس الشيوخ، تتعلق بخدمة السلامة العامة، ففي عام 271 ق.م قام بمراقبة المتمردين في مقاطعة ريجيوم الرومانية، وفي سنة 216 بعد معركة (كناي) أقرّ حداداً لمدة (30) يوماً، كما قرر في بداية الحرب الاجتماعية عام 90 ق.م دفن جثث الجنود على الفور في ميدان المعركة، لما سببته من ضرر على السكان [2].

بالرغم من أن مسؤولية الأمن العام تقع على عاتق السلطة التنفيذية، إلا أنه في حالة ما إذا وجدت خطورة معينة، فرؤساء السلطة التنفيذية يأخذون رأي مجلس الشيوخ ويقومون بتنفيذه، كما قد يصدر أوامر بترحيل الأجانب الذين قد يتسبب سلوكهم السياسي في إحداث المشاكل والفوضى[3]، وطرد الذين تعتبر نظرياتهم الدينية أو الفلسفية ضارة بالمجتمع (كالخطباء أو الفلاسفة).

([1]) – Willems (p), **Le Sénat**… p, 264-266.

([2]) - **Ibid.** p, 267.

([3]) - Appien, I,23. Plutarque, **Vie de Gracchus**,12.

قد نجد في دولنا الحديثة الوزارة الداخلية تهتم بالتعليم العام والعلوم والفنون الجميلة وخدمة الصحة والنظافة العامة، والزراعة والصناعة والتجارة، أما في الجمهورية الرومانية فالسلطات العامة لا تتدخل في مجال هذه الأنشطة، والأعمال الاستثنائية دائما تكون من اختصاص مجلس الشيوخ، ولقد ذكرت القرارات المشيخية حتى الكيفيات التي يتم بها استغلال المعادن الثمينة، وتصدير الخيول، وأمر حتى بترجمة كتاب ماغون القرطاجي حول الزراعة إلى اللغة اللاتينية[1]، وبالتالي يمكن أن نقول أن القرارات المشيخية تتدخل في كل ما يخص المنفعة العامة.

بل حتى تزيين المدينة والجوائز العامة من اختصاص مجلس الشيوخ، الذي يقوم بتكريم ومكافأة القادة العسكريين، والاعتراف بالخدمات المقدمة من أجل الوطن، ويصدر قرارا باستحقاق المواطنين حتى بعد وفاتهم[2]، ولكن هذا يكون نادرا من تلك الأوسمة التي تقدم للقادة، مثلما تم تقديمه للقنصل كيكرو سنة 62 ق. م بحصوله على لقب أول سيناتور، نظرا للخدمات المدنية التي قدمها للجمهورية[3].

(1) – Pline l'ancien, **Histoire naturelle**, livre XVIII. Traduit et commenté par, Henri le Bonniec, avec la collaboration de André le Boeuffle, (1975), 3, 5, 22,23.

(2) - Appien, I, 105.

(3) - Willems (p), **Le Sénat**…, p, 271.

4. المجالات القضائية:

أ- العدالة المدنية:

تشمل الولاية القضائية الخاصة (Juaicia privata) من الناحية الرسمية إقامة العدل في المدينة، والتي كانت في البداية من اختصاص القنصل ثم نقلت في عام 366 ق م إلى الحكام الذين يتم اختيارهم من بين أعضاء مجلس الشيوخ، ويختص في فصل النزاعات بين المواطنين الرومان داخل المدينة، ولذلك يسمى البرايتور المدني(Praetor urbanus) وبامتداد أراضي روما وتدفق سكان الأجانب يتم إنشاء وظيفة جديدة وهي وظيفة برايتور الأجانب (Praetor peregrinus) في 242 ق م، وهو المسؤول عن معالجة المشاكل القضائية مع الأجانب الذين يعيشون في روما[1].

يمارس مجلس الشيوخ تأثيرا كبيرا على الإدارة القضائية والمدنية، ويظهر ذلك أكثر خلال القرن الثاني قبل الميلاد، فمجلس الشيوخ كان يتمتع بسلطات واسعة، بشأن تكوين الإدارات البرايتورية والتصرف فيها، وحافظ على هذه الصلاحيات حتى عهد سولا، الذي رفع من عدد أعضائه واستبدل البرايتور العسكري بالبرايتور المختص بالولاية القضائية الجنائية التي تدار في روما نفسها[2]، فلم يعد لمجلس الشيوخ أن يجمع بين السلطتين القضائيتين و المدنيتين، ومن الضروري التمييز بين المنازعات

([1]) – سرير (عيسى)، **أصول القانون الروماني: تاريخ تطوره ونظم القانون الخاص**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، (الجزائر، 2013)، ص، 41.

([2]) - André (Piganiol), **La conquête romaine**, Presses universitaires de France, (Paris,1967), pp, 194,195.

الجماعية ذات الطابع المالي أو الزراعي التي كانت من اختصاص البرايتور طبقا لأوامر مجلس الشيوخ والقضايا الجنائية التي يختص بها[1].

ب- العدالة الجنائية:

في بد اية الجمهورية كانت العدالة الجنائية في يد مجلس الشيوخ، فيحكم على الحالات الفردية للجرائم السياسية مثل الخيانة والاختلاس، ثم فيما بعد استبدلت محكمة مجلس الشيوخ بمحكمة الجمعيات الشعبية[2]، غير أن مجلس الشيوخ يتدخل بطرق مختلفة في التحقيق في المحاكمات الجنائية، خاصة تلك المتعلقة بفرع الإدارة التي يمارس فيها المجلس سيطرته المباشرة، وأيضا فيما يتعلق بقتل أو محاولة قتل حاكم أو عضو من أعضاء مجلس الشيوخ [3]، وكذلك المشاكل التي تحدث داخل المدينة أو أثناء عقد المجالس، و كذلك المؤامرات والغش فيما يخص الأموال والجرائم، وغيرها من القضايا، فيمارس مجلس الشيوخ الاحتكار على المحاكم الاستثنائية والدائمة، لدرجة أنه يقدم حتى المكافآت لمن يعثر على المذنبين.[4]

(1) - Willems (p), **Le Sénat**…p, 273.

(2) - Claude (Nicolet), **Rome et la conquête de monde méditerranéen,** tom, 1, Universitaires, (paris, 1991), p, 358.

(3) - Appien, I, 54.

(4) - Willems (p), **Le Sénat**… p, 280.

في القرن الثالث قبل الميلاد تفوض السلطة القضائية من الجمعيات الشعبية إلى المحاكم الدائمة المختصة في الجرائم، ومنذ وقت كراكوس 123 ق.م أصبح اختيارهم ضمن الفرسان [1].

5. إدارة الشؤون الدينية:

تدار المناصب الدينية في روما القديمة من طرف رجال الدولة، وهذا يدل على مدى ارتباط الدولة بالدين، فيمكن اعتبار مجلس الشيوخ مؤسسة دينية بقدر ما هو مؤسسة سياسية[2]، ونميز بين طبقتين من رجال الدين الذين يتكلفون بالأشراف على ديانة الدولة وكهنة الآلهة، فهناك رجال الدين الرسميون الذين يشرفون على التقويم السنوي وعددهم خمسة[3]، ويرأسهم الكاهن الأعظم، الذي يعتبر الزعيم الديني الأعلى للدولة[4]، والعرافون الذين عملهم معرفة مشيئة الآلهة في أي عمل تريد الدولة القيام به، كما أن هناك كهنة الآلهة الذين يوقدون الشعلة داخل المعابد[5].

في العهد الجمهوري نظمت الديانة الرومانية في إطار نظام صارم للمكاتب الكهنوتية، والتي عقدت بواسطة أعضاء مجلس الشيوخ وكان الكامل الأكبر(Optimus maximus) أعلى هيئة في

([1]) - **Ibid**., p, 290.

([2]) - Jean (Rougé), « Les institutions romaines : de la Rome royale à la Rome chrétienne » **Histoire ancienne**, Amand colin coll, (1991), pp, 39,40.

([3]) - على (عكاشة)، **المرجع السابق**، ص، 233.

([4]) – Lovisi (Claire), « Vestale, incestes et juridiction pontificale sous la République romaine ». **In : Mélanges de l'Ecole française de Rome, Antiquité,** tome 110, n°2.1998, p,710.

([5]) - على (عكاشة)، **المرجع السابق**، ص،233.

حكومة الكهنة وكان رئيسها الكاهن الأكبر (Pontifex maximus)[1] كما يمارس مجلس الشيوخ التكهن(Auspice)* ومعرفة مشيئة الآلهة فيما يخص الانتخابات والتصويت على القوانين وكذلك العبادة والأضاحي والأعياد والألعاب العامة، فهو المشرف على الممارسات الدينية[2]، ويتم تحديد الاحتفالات والمهرجانات سنويا من قبل الحكام الذين هم على رأس السلطة التنفيذية، وهناك مهرجان سنوي يتم تحديده من طرف المجلس، ويحضره جميع الحكام بقدر الإمكان، وفي ظروف استثنائية يصوت مجلس الشيوخ على الاحتفالات اللاتينية أيام العطل اللاتينية (Feriae latinae) ، قبل تنصيب قناصل هذه السنة وتسريح بعض الحكام، المهم ضرورة مراعاة هذه الممارسات الراسخة في ثقافتهم بأكبر قدر من الدقة من أجل سلامة الدولة، واستمرار الآلهة في حماية الشعب الروماني، وأي علامة تظهر غضب الآلهة، تكون بسبب مخالفات في ممارسة العبادة التقليدية [3].

([1]) – Lovisi (Claire), op.cit.p, 710.

(*) (Auspice) معناه ملاحظة علامات لإرادة الآلهة في مكان مقدس، هناك خمس إشارات تشير إلى إرادة الآلهة وهي: طريقة طيران الطيور في مكان مقدس، (Auspicia ex avibus)، الظواهر السماوية (Auspicia ex coelo)، سلوك الدجاج المقدس (Auspicia ex tripudiis ou pullaria)، السلوك الغريب من حيوان رباعي الأطراف، (Auspicia ex quadrupedibus) كل ما ينذر بالخطر، (Auspicia ex diris)، ففي العهد الملكي تتم عملية التكهن أو التنبؤ من طرف الملك فكانت من ضمن مسؤولياته، وفي العهد -الجمهوري تتم عملية التكهن من طرف الرقيب أو القنصل أو الديكتاتور أو البرايتور، ويسمون بالحكام الأعلى ويتفوقون على التكهن الذي يمارسه حكام العوام، ويمكن ممارستها خارج المكان المعتاد، وهذا التكهن يمكن أن تأخذ بصفة متناقضة، ولكن بتشاورهم هي وسيلة تنظيم السياسة في ظل الجمهورية، وفي العهد الإمبراطوري الإمبراطور وحده يملك حق ممارسة التكهن، إلى جانب التكهن الخاص بكل فرد، فله حق استشارة الآلهة لحسابه الخاص. انظر:

Lamboley (Jean-Luc), **op.cit.** p, 62.

([2]) - Willems (p), **Le Sénat**…. p, 299.

([3]) – Willems (p), **Le Sénat**…pp, 300, 301.

إذا كان مجلس الشيوخ هو المشرف على المسائل الدينية، لكن هذا لا يعني عدم تدخل الشعب والسلطة التنفيذية، خاصة فيما يخص إقامة المعابد والتعديل في أيام التقويم وكلها تتم بعد استشارة الجمعيات الشعبية[1].

من واجب رؤساء السلطة التنفيذية أن يكتبوا تقريرا عن الجانب الديني، ثم يقرر مجلس الشيوخ التدابير التي تأخذ بشأن ذلك، بعد طرح المسألة على هيئة الكهنة المختصة، والتدابير التي يتخذها المجلس ذات طبيعة مختلفة، في بعض الأحيان تتعلق بمراسيم العبادة الوطنية، وأحيانا أخرى تهدف إلى تأميم الطوائف والممارسات الأجنبية:

أولا: التدابير التي يصدرها مجلس الشيوخ فيما يتعلق بالعبادة الوطنية:

يأمر مجلس الشيوخ بأيام الصلوات والأعياد العامة والتضحيات للإلهة الوطنية، وتمتد أحيانا مراسيم التكريم في جميع أنحاء إيطاليا، وتتم الاحتفالات والألعاب وفقا للطقوس الدينية[2]، ويصوت على المهرجانات السنوية الجديدة، كما يقدم الوعود للإلهة بالاحتفالات والألعاب الاستثنائية[3] .

في الأخير يصوت على بناء وتزيين المعابد أو ترميمها، وحق رئاسة المعابد يكون للحاكم الأعلى وذكر تيتوس ليفيوس في عام 495 ق.م أن القنصلين يتنازعان حول شرف تكريس معبد مرقوريوس فقدم مجلس الشيوخ القرار للشعب، وفي عام 304 تم تعيين فلافيوس رغم معارضة مجلس

(1) - Mommsen, **op.cit.**, 250.

(2) - Willems (p), **Le Sénat**…p, 305.

(3) - Pline ancien, H. N, XVIII, 29.

الشيوخ الذي استدعته إلى الكونكورد فاقترح أن يقدم طلب إلى الشعب الذي يملك الحق في تكريس المعبد، ونرى أن تيتوس ليفيوس لم يذكر جميع بنود القانون، ولكن منذ ذلك الوقت يسبق أي اتفاق بتصويت الشعب الذي يعين المواطنين المسؤولين عن الإشراف على المعابد[1] .

فلبناء معبد من الضروري تقديم الطلب لمجلس الشيوخ، وموافقة غالبية نقباء العامة ولا تزال الموافقة الاسمية من قبل الشعب[2].

ثانيا:التدابير المتعلقة بعبادة الآلهة الأجنبية:

كان أصل الكتب السبولية (Sibyllis) يونانية تتعلق بعبادة الإله أبولوا، والاحتفالات التي تحتوي عليها الكتب هي التي نص عليها مجلس الشيوخ، نتيجة إدخالهم إلى جانب الآلهة الوطنية آلهة وطقوس يونانية، فقد تم إرسال نواب من أعضاء مجلس الشيوخ إلى بلاد الإغريق ، لتقديم الهدايا للإلهة والعودة إلى روما بالتماثيل والرموز اليونانية المباركة والحجر المقدس[3] .

نستنتج مما سبق أن مجلس الشيوخ لديه صلة وثيقة بالجانب الديني، فلم يفصل الدين عن الدولة.

([1]) - Tite-Live, II, 27.

([2]) - Willems (p**), Le Sénat**…p, 309.

([3]) – Lamboley (Jean-Luc), **op.cit**. p,230.

6. مجلس الشيوخ والإدارة المالية:

لعب مجلس الشيوخ دورا قياديا في إدارة الشؤون المالية، والواقع أنه يسيطر على توزيع الأراضي والأملاك العامة ومصادر الدخل، فهو الوحيد الذي يمكنه أن يأذن باستخلاص الأموال العامة من الخزانة [1]، فله تأثير كبير على تمويل الأشغال العامة[2] .

بدون قرار مجلس الشيوخ لا يمكن للخازن إخراج الأموال وتسديد النفقات والخدمات المختلفة، باستثناء المبالغ التي يفوضها للقناصل، فإن النفقات الهامة والكبيرة هي نفقات الرقابة على مباني الدولة والأشغال العمومية لمدة خمس سنوات، فلا يوجد أي مجال للشك أن التصويت على الميزانية في العهد الجمهوري يكون من طرف مجلس الشيوخ[3].

أ- الشؤون المالية من بداية الجمهورية إلى إنشاء الرقابة في 443 ق.م:

كان لمجلس الشيوخ تأثير كبير على الإدارة المالية للدولة بناء على ما يذكر بوليبيوس في القرون الأخيرة من الجمهورية، أما قبل تأسيس الرقابة فكان له تأثير أقل، لأن الإدارة كانت في يد القنصلين كما هو في العهد الملكي، ولكن بعد التوسعات التي حققتها روما في القرون الثلاثة الأخيرة غيّرت بشكل عميق في الإدارة المالية [4].

([1]) - Claude (Nicolet), **Op.cit.** p, 379.

([2]) - Abbotte (Farnk Frost), **op.cit**, p, 235.

([3]) – De Sueur (Louis), **droit Romaine, étude Historique sur l'abdication de réparer**, thèse pour le doctorat, (paris, 1887) pp,33,34.

([4]) - Polybe, VI, 13.

كانت ممتلكات الدولة الرومانية في هذه الفترة تتمثل في الأملاك العامة، كالمباني العامة والمكافآت المكتسبة، وكانت محتكرة من الدولة بالقرار المشيخي[1].

أما بالنسبة للنفقات فكانت تقتصر على نفقات العبادة وأجور بعض الموظفين، أما إدارة الحرب فلا تتطلب الكثير من النفقات، نظرا لعدم وجود الأجور العسكرية، فإن الحكام الذين يقودون الجيوش خارج روما لا يصطحبون معهم الأموال[2]، وما يبين الحالة الأولية للإدارة المالية هو أن العملة لم تكن موجودة قبل عام 451 ق. م[3]، كما أنه لم يكن من الواجب على القناصل تقديم تقرير إلى مجلس الشيوخ عن النفقات الثانوية ولكن يستشار بشأن النفقات المهمة [4].

ب- الإدارة المالية من إنشاء الرقابة إلى ديكتاتورية قيصر:

إنّ التغيير الذي حدث في هذه الفترة يتمثل في تعيين الخازن (الكوايستور) على الخزانة المالية التي تم نقلها من القناصل[5]، وإنشاء الرقابة في 443 ق.م [6]، والفتوحات المتتالية للجمهورية في القرون الثلاثة الأخيرة هذه السلسلة من الأحداث الهامة غيرت بشكل عميق على مستوى الإدارة المالية للجمهورية الرومانية.

([1]) - Pline ancien, H. N, XVIII, 3.

([2]) - Willems (p), **Le Sénat**…p, 330.

([3]) - Mommsen (th.), **Histoire de la monnaie romaine**, trad. par de Blacas et de Witte, T. I, (Paris, 1865), p. 179.

([4]) - Willems (p), **Le Sénat**…p, 331.

([5]) - Abbé Antoine (Boxler) , **op.cit**. p, 243.

([6]) - Tite-Live, IV, 54.

فتطور نفوذ مجلس الشيوخ لدرجة أن بوليبيوس[1] نسب إليه السلطة العليا في المسائل المالية، فهو المسيطر على الإدارة المالية للدولة.

ج- الأملاك العقارية والأملاك المنقولة للدولة:

تتكون الأملاك العقارية للدولة من الأراضي العامة والمباني العامة والقنوات المائية والطرق والمناجم والموانئ والبحيرات والأنهار... الخ، ويمكن الانتفاع بأجزاء معينة من أملاك الدولة مقابل رسوم معينة[2]، كان لمجلس الشيوخ، هو الذي يمنح حق الانتفاع بالأملاك العامة، ويحدد الضرائب المستحقة، ويمارس حقا واسعا في السيطرة على جميع المناقصات العامة[3] .

أما الممتلكات المنقولة للدولة فتتمثل في الأثاث والأعمال الفنية التي تزين بها الساحات العامة، والتي توضع تحت تصرف الرقباء بقرار مجلس الشيوخ، أو من قبل سلطات البلدية عن طريق صندوق الغرامات، وهي في الغالب الهدايا التي تقدم من قبل الشعوب الحليفة [4]، ففي عام 212 ق.م بناء على قرار مجلس الشيوخ انتخب الشعب لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء لوضع قائمة للممتلكات التي تستخدم للعبادة وغير المحددة، تصبح أملاك منقولة للدولة عن طريق البيع[5].

([1]) - Polybe, VI, 13.

([2]) – Willems (p), **Le Sénat**…p, 338.

([3]) – **Ibid.** p, 345.

([4]) – **Ibid.** p, 352.

([5])- Pline ancien, H. N, XXXV, 3, 4.

أيضا أسرى الحرب الذين يرسلهم القادة إلى روما، يصبحون في الخدمة العامة ويضعهم مجلس الشيوخ تحت تصرف السلطة التنفيذية، وإذا لزم الأمر يقرر السينا اعتقالهم في مكان معين أو إطلاق سراحهم مقابل سجناء الرومان إما بمقابل مالي أو مجانا[1].

ح- إيرادات الخزانة العامة:

عند النظر في صلاحيات مجلس الشيوخ لتحديد الضرائب والإيرادات، لا بد أن نميز أولا بين مصادر الإيرادات التالية:

- عوائد المجالات المختلفة: بما في ذلك الرسوم الجمركية.
- مساهمات المواطنين: تتمثل في المساهمات العادية والمساهمات غير عادية والضرائب الخاصة، منها ضريبة الجزية التي كان المواطنون يدفعونها، والتي ألغيت في السنوات الأولى من الجمهورية، ولكن تم استعادتها في نهاية القرن الخامس قبل الميلاد[2].
- مساهمات الحلفاء اللاتين: لم يكن الحلفاء يدفعون إسهامات مباشرة للدولة الرومانية، ولكن في عام 204 ق.م عاقب مجلس الشيوخ اثني عشر مستعمرة لاتينية لما رفضت في عام 209 ق.م تموين جيشها.

(1) - Willems (p), **Le Sénat**…p, 353.

(2) – **Ibid.** p, 357.

– مساهمات المقاطعات: كانت تسوية هذه المساهمات جزءاً لا يتجزأ من تنظيم الدولة الرومانية، لكل مقاطعة، في الواقع يتم تنظيمها من قبل الحكام الرومانيين الذين تم المصادقة على أعمالهم من طرف مجلس الشيوخ[1]، ويتم إرسال المساهمات التي يجمعها في المقاطعات إلى الخزانة العامة[2].

– مساهمات الحرب: إن غنائم الحرب هي الأصل الحقيقي لممتلكات الدولة عن طريق عملية الاستحواذ الناتجة عن الهدنة التي يمنحها القائد للعدو[3]، في ظروف معينة ثم إرسال نواب إلى مجلس الشيوخ لإقرار معاهدة السلام، وبإمكان القائد أن يتصرف في الغنائم التي اكتسبها في الحرب بشرط عدم استخدامها لمصلحته الشخصية[4]، كمنح الأوسمة العسكرية وتكريم الجنود والتبرع للآلهة وبناء المعابد أو أداء أعمال عامة أخرى[5].

أصبحت الغنائم مصدرا كبيرا لخزينة الدولة، والتصرف فيها يكون من قبل السلطة المختصة أي مجلس الشيوخ، وهذا يعني أن القائد العام غير مسؤول تماما عن استخدام الغنائم أو الإسهامات التي فرضها على العدو قبل معاهدة السلام، لأنه لم يسمح له شخصيا في التصرف فيها، ولا أن يستغلها

(1) - Willems (p), **Le Sénat**…p, 362.

(2) - Appien, II, 8.

(3) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op.cit**. p, 325.

(4) - Salluste (C.C.), **Guerre de Jugurtha**, trad. F. Richard, éd, Garnier, Flammarion, (Paris, 1855), 91.

(5) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op.cit**. p, 326.

لمصلحته الشخصية وإلا سوف يكون متهم بسرقة مال العامة، وترفع دعوى قضائية من خالف رأي مجلس الشيوخ، فلهذا الأخير السلطة العليا في المسائل المالية[1].

– المساهمات المتنوعة: الغرامات التي يفرضها قاضي التحقيق على الأشخاص المذنبين، والتي وضعها القانون، ويتم ملاحقتهم من قبل البرايتور، ومجلس الشيوخ لم يكن مؤهلاً لفرض غرامات على المواطنين لأنه لم يكن له ولاية قضائية ولا جنائية عليهم، فيكون ذلك من قبل السلطات المختصة، فحصيلة الغرامات المفروضة ينظر فيها الخازن (الكوايستور) في المناطق الحضرية، حيث تدفع إلى الخزانة العامة باستثناء الغرامات المفروضة من قبل الشعب، توضع في الصناديق الخاصة بالشعب، ويحق لهم استخدامها، ولكن بشرط أن تكون في المصلحة العامة، أما العائدات التي دخلت إلى الخزانة العامة تكون تحت تصرف مجلس الشيوخ، ما عدا المخصصة منه للعبادة. أما الهدايا التي تقدم من طرف الأجانب، فمجلس الشيوخ هو السلطة المختصة في تقرير قبولها أو رفضها[2].

أما بالنسبة لمصادر الدخل المختلفة، فمجلس الشيوخ يتدخل في فرض الضرائب على المواطنين والمساهمات الأخرى، وفي فرض العقوبات على الحلفاء اللاّتين وأيضا في مساهمات المقاطعات، إما بطريقة مباشرة أو عن طريق التدابير التي يأمر بها حكام المقاطعات[3] ومساهمات الحرب والغنائم

(1) - Willems (p), **Le Sénat**…p, 364.

(2) - Abbé Antoine (Boxler), **op.cit.,** p, 243.

(3) - Willems (p) ; **Le droit**, p, 365.

ومختلف التبرعات [1] .

ر- النفقات العامة:

تنقسم النفقات العامة إلى نفقات عادية ونفقات استثنائية، فتعتمد على ميزانية كل خمس سنوات كاعتماد ثابت للأشغال العامة، وأيضا على ميزانية سنوية للقطاع العسكري من خلال التصويت عليها من طرف الجنود والقادة العسكريين، أما المصاريف المتنوعة والاستثنائية الغير مدرجة في الميزانية فالسلطة التنفيذية تتكفل بها[2] أما بالنسبة رتب الموظفين المبتدئين، فلا يتدخل مجلس الشيوخ في ذلك، فالقانون هو الذي يحددها والعبيد أيضا تتكفل بهم الدولة.

ز- ميزانية النفقات العادية للشؤون الداخلية:

في عهد الجمهورية لم يكن لدى روما إدارة بلديات متميزة عن الإدارة المركزية، يعني أنّ كل ما يتعلق بالزراعة والصناعة والتجارة والتعليم والفنون الجميلة، تركت لمبادرات خاصة، وفي بعض الأحيان نجد مجلس الشيوخ يقدم مكافآت عامة مقابل الخدمات المقدمة في الحياة المدنية، لكنها لا تؤثر على ميزانية الدولة، والنفقات التي تبدو صغيرة ولكنها تؤثر بشكل كبير على ميزانية الدولة الداخلية، هي تلك التي نتجت عن شراء القمح الذي يتم توزيعه على المواطنين[3]، فقبل وقت كراكوس لم تكن

([1]) - Willems (p), **Le Sénat**, p, 338.

([2]) - **Ibid**.

([3])- أورسيوس (باولوس)، **تاريخ العالم**، الترجمة العربية القديمة، تحقيق وتقديم، عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ((1982، ص، 338.

التوزيعات عادية، فنادرا ما يصدر مجلس الشيوخ مرسوماً لشراء القمح على حساب الخزانة العامة، وتوزيعه على المواطنين بسعر منخفض، فقد تحدث بوليبيوس على توزيع القمح أثناء الحرب البونية الثانية[1]، فقد يتم شراء القمح من طرف لجنة من أعضاء مجلس الشيوخ، بعد القرار المشيخي الذي يحدد عدد المفوضين، الذين يقومون بالشراء، وبعد وصول القمح إلى روما يحدد المجلس المشيخي الكمية التي ستوزع[2]، على المواطنين من قبل الحكام المختصين [3].

قبل فترة كراكوس كان الشعب لا يتدخل في توزيع القمح، فكانت المسألة من اختصاص مجلس الشيوخ، ولكن بداية من سنة 123 ق.م بعد استفتاء كراكوس أصبح التوزيع الشهري للقمح على مواطني روما بسعر منخفض، يحدده القانون[4]، وهذا يتطلب مبالغ كبيرة على خزانة الدولة، ويدخل ضمن صلاحيات مجلس الشيوخ، فاحتفظ هذا الأخير بحق وواجب فرض السيطرة على شراء القمح، الذي يتم بشكل عام في المقاطعات الرومانية فاهتم بشراء القمح إما في إيطاليا أو في المقاطعات الأخرى، خاصة في أتروريا، وصقلية، وإفريقيا، وكلف بذلك لجنة تتكون من ثلاثة إلى اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ[5].

([1]) - Polybe, IX, 44.

([2])–Dynes (D'Halicarnasse), VII, 21, 37.

([3]) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op.cit**. p, 468.

([4]) - Plutarque, Gracchus, Appien, I, 21.

([5]) -Willems (p**), Le Sénat**, pp, 383, 384.

س- النفقات على العبادة:

يمكن تصنيف المصاريف المتعلقة بميزانية هذا القسم إلى ثلاث فئات وهي:

- النفقات الناجمة عن الخدمات التي يقدمها الكهنة.
- النفقات المفروضة للبناء والصيانة.
- المصاريف التي يتعين القيام بها في الاحتفالات السنوية العادية والاستثنائية.

ش- النفقات الناجمة عن الخدمات التي يقدمها الكهنة:

تقدم الدولة راتبا للموظفين العموميين والعبيد، الذين يتم إلحاقهم لخدمة الكهنة، وموظفي الخدمة العامة وعبيد الحكام، ونجد أن مجلس الشيوخ لا يتدخل في ميزانية هذا الجزء، نظرا لقلة أهميتها ونفقاتها قليلة نسبيا بالمقارنة مع المصاريف الأخرى[1]، فالعبادة هي جزء من ميزانية الخمس سنوات للرقابة، وبناء المعابد الجديدة تتعلق بإدارة الأشغال العامة[2].

ص- نفقات مراسيم العبادة التي يترأسها الحكام:

نميز بين الاحتفالات السنوية العادية والاستثنائية، التي يتم تنظيمها بقرار المجلس المشيخي أو القانون الذي يحدد المبلغ الذي سيخصصه في كل عام لتغطية نفقات الحفلات[3].

(1) - Mommsen (th), et Marquardt (J), II, **op.cit**. pp, 61 – 69.

(2) - De Sueur (Louis)**, op.cit.** pp,33,34.

(3) - Dynes (D'Halicarnasse), VII, 71.

إذا قرر مجلس الشيوخ القيام بالاحتفالات وتقديم الأضاحي، فإنه يقوم بتحديد المبلغ المخصص لمثل هذه الاحتفالات الدينية، أما بالنسبة للألعاب والهدايا التي وعدت بها الآلهة من قبل الحكام، تتحملها الخزانة العامة فقط بقرار رسمي من مجلس الشيوخ، زد إلى ذلك أي مصاريف استثنائية أخرى تتعلق بالعبادة، يجب أن يؤذن لها بمرسوم من مجلس الشيوخ[1].

ض- قسم الأشغال العامة:

كان إدارة الأشغال العامة التي يديرها المراقبون في عهد الجمهورية، أكبر مصدر لنفقات الخزانة العامة، وشملت نفقات عادية وإلزامية ونفقات استثنائية وهي أعلى من النفقات العادية[2].

النفقات العادية تتمثل في توفير الأشياء الضرورية للإدارات المختلفة، وتكاليف الصيانة العادية للمباني الحكومية والمدنية والدينية، والقنوات المائية، والأنهار والموانئ والسدود، والجسور والطرق، وما إلى ذلك من الممتلكات العامة التي يجب على الخزانة العامة صيانتها[3]، والرقابة هي التي تتكفل بها، لمدة خمس سنوات، وتدخل مجلس الشيوخ فيها يكون بشكل محدود، فهو من سلطات الرقابة[4].

(1) - Tite-Live , XXXVIII, 39.

(2) - Willems (p), **Le Sénat**… p, 393.

(3) - **Ibid**. p, 394.

(4) - Zonar, VII, 19.

كان مجلس الشيوخ يمارس حق التدخل، في كل ما يتعلق بالإيرادات والحق في تنفيذ الأشغال العامة، وأي قضية تتعلق بالأموال لا بد أن يأذن بها والتشاور معه[1]

ط- النفقات المتعلقة بالسلطة العسكرية:

منذ القرون الثلاثة الأخيرة للجمهورية أصبح الجيش الروماني ينقسم إلي قسمين، الجيش البري والجيش البحري، ويخصص له سنويا القادة العسكريون، كما تخصص له ميزانية سنوية، يحددها مجلس الشيوخ، ونتطرق أولا إلى عناصر هذه الميزانية، فعلى رأس كل جيش قائد أو حاكم، يساعده الخازن ومندوبين، وست قضاة عسكريين لكل فرقة (Legion)[2].

تتكفل الدولة بالمعدات الضرورية من خيول وبغال وخيام وملابس، وغيرها من الاحتياجات الضرورية للجيش، ويحدد مجلس الشيوخ ميزانية لكل قائد عسكري، ويعمل القائد على أن يتقاضى أعضاؤه راتبا مختلفا وفقا للعمليات المنجزة، ووفقا لمرسوم مجلس الشيوخ[3].

تضاعف أجر الجندي بناء على سويتونيوس من قبل القنصل قيصر في الفترة التي كان فيها حاكما على بلاد غالة[4]، بالرغم من أنه لا يحق لأي قنصل أو بروقنصل إصدار مرسوم بزيادة الأجور للجنود، فمجلس الشيوخ والشعب وحدهم مؤهلين للتصويت على مثل هذه القرارات، فقيصر قد

(1) - Willems (p**), Les antiquités romaine envisagées au point de vue des institutions politiques**, typographe de ch. Peeters éditeur, (paris, 1870), p, 213.

(2) - Willems (p), **Le Sénat…** pp, 404, 405.

(3) - Willems (p), **Le Sénat**… p, 406.

(4) - Suétone, **Caesar,** 26.

استخدم الغنائم التي تحصل عليها في هذه المقاطعة، وبعد الحرب الأهلية، سيؤكد بحكم قوته الديكتاتورية على إصلاحاته، وجعلها عامة لجميع الجيوش الرومانية[1]، ومن غير ذلك فإن مجلس الشيوخ له السلطة المركزية، يراقب الإدارة العامة للجيش، ولا يمكن إرسال المؤن للجيش إلا بإذن من مجلس الشيوخ[2].

في أوقات الأزمات المالية يلجأ إلى تدابير غير عادية لضمان دفع الميزانيات العسكرية، كتخفيض وزن العملة، استخدام الصندوق الاحتياطي وبيع ممتلكات الدولة، واللجوء إلى الاستيراد لشراء الإمدادات العسكرية والتبرع العام[3] فبعد هزيمتهم في معركة (كناي) كل عضو من أعضاء المجلس يسرع لتقديم أغلي ما لديه للتبرع به للخزينة العامة، فبعد الحرب البونية الثانية لا بد من بناء أسطول جديد فمجلس الشيوخ هو الذي يتكفل بكل هذه النفقات الهائلة[4].

كما يمنح مجلس الشيوخ مكافئات للجنود الذين تميزوا بشجاعتهم، ومنح نصب تذكارية للقادة العسكريين الذين حققوا الانتصار على العدو.

([1]) - Tite-Live, XXXVII, 59.

([2]) - Polybe, VI, 15.

([3]) - Willems (p) ; **Le droit…** p, 339.

([4]) - Poirson (Auguste**), Histoire romaine depuis la fondation de Rome jusqu'à l'établissement de l'empire**, tome, II, Chez louis golas libraire, (Paris, 1826), pp,5,6.

ظ- النفقات المخصصة للعلاقات الخارجية:

في هذا الجانب أيضا نجد نفقات عادية واستثنائية، فالعادية تتمثل في المصاريف التي تنجم عن إرسال البعثات، أو استقبال السفراء الأجانب في روما، فيصدر مجلس الشيوخ مرسوما ينص على توفير فندق، وهدايا للأجانب، على حساب الخزانة العامة[1].

إلى جانب النفقات العادية يمكن أن تكون هناك نفقات استثنائية عندما يريد مجلس الشيوخ تكريم الأمراء الأجانب، بطريقة خاصة، تتحمل الخزانة العامة جميع النفقات، من وسائل النقل، والإقامة[2]، كما أنه يمكن للمجلس أن يقرر تقديم الهدايا إلى المفوض[3].

فكل هذا يظهر لنا سيطرة مجلس الشيوخ وتحكمه في المسائل المالية، إلا أنه لا يمارس أي عمل جنائي، فإن حقه في السيطرة يحرم عليه الاختلاس من الأموال العامة.

نستنتج مدى أثر سلطة مجلس الشيوخ خلال العصر الجمهوري على النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى العسكري، ما دام يتدخل في مختلف مناحي الحياة، ويبرز دوره أكثر خلال الحروب الأهلية الرومانية في القرن الأول قبل الميلاد، لكن اعتماد مجلس الشيوخ في إدارته على

(1) -Willems (p), **Le Sénat…** p, 429.

(2) – Tite-Live, XXX, 21.

(3) - Jules (césar), **La Guerre civile**, traduit, par Gérard Walter, éd. Gallimard, (paris, 1968), I, 43.

الاشراف أساسا قد ألف عليه العوام من ناحية وأدى من ناحية أخرى إلى ظهور بعض العيوب التي تؤدي إلى انهياره.

الفصل الرابع

دور مجلس الشيوخ في الشؤون الخارجية.

I. دور مجلس الشيوخ في العلاقات الخارجية

II. إدارة الشؤون العسكرية

III. دور مجلس الشيوخ في إدارة المقاطعات

I. دور مجلس الشيوخ في العلاقات الخارجية:

ركزت دراسات التاريخ القديم لروما على الغزو العسكري واستغلالهم للمقطعات، ولكن تتجاهل هذه الدراسات الجانب السياسي والدبلوماسي*، وعند الإشارة إلى هذا الفرع من السياسية، فهي مجرد إشارات طفيفة فقط، وهو جانب يدخل ضمن اختصاص مجلس الشيوخ، وقد لعب فيذلك دورا كبيراً في تفوق روما على باقي الشعوب القديمة.

فالاستعمار بصفة عامة له طابع الهيمنة. والإمبريالية الرومانية لا تفلت من هذه القاعدة، فقد بدأ الرومان هيمنتهم من خلال إخضاع شعوب ايطاليا، ومن ثم بسط سيطرتهم على بقية العالم القديم، ومع ذلك كانت روما تفرض نفسها في كل مكان بالسلاح، ولكن أيضا عن طريق التحالفات والصدقات، عرفوا كيف يصلون إلى قادة وملوك الشعوب الأخرى، الذين أصبحوا في الغالب أصدقاء وحلفاء لهم، وهذه السياسة في يد روما الممدودة إلى الشعوب الأخرى[1]واردة في عالم الدبلوماسية، فلا نستطيع أن ننكر الدور الهام الذي لعبته المفاوضات في تشكيل الإمبراطورية

(*)- الدبلوماسية: تعني مبعوث أو مفوض أي شخص يرسل في مهمة، وقد استخدم كيكرو كلمة "دبلوما " بمعنى التوصية الرسمية التي تعطي للأفراد الذين يأتون إلى البلاد الرومانية، وقدم الرومان من الناحية النظرية الكثير للدبلوماسية وذلك عبر القوانين وممارستهم المختلفة مع الشعوب التابعة لهم ، وكذلك المراسيم الدبلوماسية عبر تشريعهم لقوانين خاصة باستقبال السفراء وتحديد إقامتهم ونوعية معاملتهم ومنحهم بعض الامتيازات، فلقد ساهم الرومان في تطوير النظرية الدبلوماسية أكثر من مساهمتهم في ممارستها، فأدى نفوذهم العسكري إلى فرض إرادتهم على الشعوب والقبائل المهزومة انظر:
فلسطين، 2009)، ص،)أبو عباه (سعيد)، **الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**، دار الشيماء للنشر والتوزيع، 30.

([1]) – Innocent (Kati-Coulibaly), « Les prémices de la négociation entre Rome et Royaume numide pendant la seconde guerre punique », **Hypothèses, Travaux de l'école doctorale d'histoire**, (Sorbonne, 2001), p, 131.

وتطورها، فلم تتوقف روما عن فتح المساحات والسيطرة على الشعوب، كما أنها لم تتوقف عن المفاوضات مع العالم الخارجي، وهذا يفترض مسبقا إقامة علاقات خارجية، وتتعهد إلى وفود السفراء بإجراء محادثات لتحديد نوايا وشروط مختلف الأطراف، فالمرحلة التحضيرية بأكملها، تسبق اجتماع السلطات السياسية[1].

يتدخل مجلس الشيوخ الروماني بانتظام في الشؤون اليومية المتعلقة بالسياسة الخارجية[2]، فالمفاوضات التحضيرية لإعلان الحرب وإبرام السلام والتحالفات، تعد في فترة الجمهورية واحدة من الوظائف الرئيسية للمجلس، فهو الذي يرسل الوفود إلى الخارج[3]، وإعلان الحرب وإبرام المعاهدات وغيرها من الأمور التي تخص الدبلوماسية الخارجية، لكن رغم ذلك نجد أن الشعب، يتدخل في العلاقات الدولية، بشكل أولي خاصة لما يتعلق الأمر بإعلان الحرب، والتأكيد على المعاهدات، ومع ذلك فإن صاحب القوة الحقيقية أمام الأجنبيه ومجلس الشيوخ[4].

اتفق معظم المؤرخين بأن مجلس الشيوخ هو الهيكل الوحيد المخول له القيام بالعلاقات الخارجية، سواء في عملية إرسال السفارات أو في استقبال الوفود الأجنبية[5]،وذكر جاوديميت: "أن مجلس الشيوخ يمثل المدينة الرومانية في الخارج، وعلى هذا النحو، يتلقى السفارات، ويجري المفاوضات[6]. ويبدو

(1) - Innocent (Kati-Coulibaly), **op.cit**., p, 132.
(2) -Claude (Nicolet), **op.cit. p**, 375.
(3) -Willems (p) ; **Le droit**… p, 400.
(4) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op.cit**. p, 365.
(5) - Willems (p**), Le Sénat**… p,465.
(6) -Jean (Gaudement), **Les institutions de l'antiquité**, 2em éditions (paris, 1991), p, 353.

أن احتكار مجلس الشيوخ هذا شبه مؤكد، في نظر العديد من المؤرخين، من خلال التزام الحكام بطلب التصديق على أفعالهم من طرف المجلس.

من الطبيعي أن يهيمن مجلس الشيوخ هيمنة كاملة على السياسة الخارجية للدولة الرومانية مع مراعاة حق جمعية المئينات في الموافقة على إعلان الحرب وعقد الصلح، ومن ثم يكون من حقه وضع نظم الحكم لممتلكات روما الخارجية، واختيار الحكام لهذه الممتلكات والإشراف على إدارتها[1]

تجدر الإشارة إلى أن أعضاء مجلس الشيوخ في السنوات الأولى للجمهورية، لا يحق لهم سوى تلقي السفارات الأجنبية، بعد أن حلت الأوليغارشية محل الملك، في هذه الوظيفة المهمة سياسياً. ويحق له أيضا تعيين المندوبين الرسميين الذين تم تفويضهم من روما، إلى السلطات الأجنبية، هؤلاء المندوبون من بين أعضاء المجلس، يمثلون رسميًا مجلس الشيوخ والشعب الروماني، وهكذا يبدو لنا أن مجلس الشيوخ كان حاضراً دائما، كصاحب سلطة ، في مجال العلاقات مع الدول الأجنبية[2].

وازدادت سيطرة مجلس الشيوخ خلال القرن الثاني ق.م إلى أن جاء تبريوس كراكوس كممثل للعامة في عام 133 ق.م، وهذه المكانة والنفوذ التي اكتسبها بالتدرج ارتفعت إلى مستوى المسؤولية إبان الأزمات في المرحلة الثانية من الحرب البونيقية التي هددت روما في كيانها ونظامها مما جعل الرومان يدركون تلقائيا ضرورة ترك توجيه السياسة الخارجية إلى هيئة قوية دائمة، وهي مجلس الشيوخ[3].

([1]) – إبراهيم (أيوب)، **المرجع السابق**، ص، 177.

([2]) - P. (JAL), « Place et rôle des legati et legationes dans le récit livien », **REL,** *n°, 63, (*1985), p. 120.

([3]) - إبراهيم (أيوب)، **المرجع السابق**، ص، 176.

هذا داخل روما سواء لاستقبال أو إرسال وفود إلى الخارج، لكن قد يحدث أن تتدخل روما عسكرياً في بلد من البلدان وتحتاج إلى استقبال الوفود في عين المكان أو إرسال مفوضين، فهنا يجب على القادة أو حكام المقاطعات أخذ المبادرة، لكن أي اتفاقية أو معاهدة أو مبادرة كانت لن تكون سارية المفعول إلا بعد العودة إلى مجلس الشيوخ ومصادقته عليها، وإلا تعتبر لاغية.

فضلا عن ذلك كان معظم هؤلاء الحكام هم أنفسهم أعضاء في مجلس الشيوخ، وعليهم أن يقدموا تقاريرهم إلى المجلس، وكانوا يفعلون ذلك بانتظام، فلا يسمح بتقليل الأهمية المتزايدة للدبلوماسية التي تتم خارج روما.

بالرغم من أن هذا الجزء من الدبلوماسية، لا يستطيع مجلس الشيوخ أن يمارس رقابة مباشرة علية مماثلة لتلك التي تجري في المدينة. ومع ذلك فإن ضرورة مصادقة أعضاء مجلس الشيوخ، على تلك المبادرات هي في ذاتها رقابة[1].ولكن إلى أي مدى يمكن تمديد قدرة الحكام على المبادرة في الدبلوماسية؟ يبدو أن دور الجمعيات الشعبية يقتصر في معظم الأحيان على الموافقة على إعلان الحرب وإبرام معاهدات.

([1]) - Claudine (Auliard), **La diplomatie Romaine l'autre instrument de la conquête de fondation à la fin des guerres simnites 753 – 290 av. j-c.**, P.U.R. (2006), pp, 17 – 34.

كما تجدر الإشارة إلى أن دور الجمعيات الشعبية يقتصر في معظم الأحيان على الموافقة على إعلان الحرب وإبرام معاهدات السلام، لكن هل ينبغي أن نحصر ذلك في كون مجلس الشيوخ صاحب المصلحة الوحيدة؟

1. استقبال السفراء الأجانب:

لا يمكن إجراء المفاوضات بين دولتين إلا بوجود ممثلين لهما، ففي بداية العهد الجمهوري، يتم استقبال السفراء من طرف القناصل، بحضور مجلس الشيوخ، ونظرا لمشاركته الدائمة في العلاقات الخارجية، يرسل النواب الأجانب بشكل أساسي إلى المجلس، ويعتبرون كضيوف لهم، وبالتالي منح لنفسه اليد العليا فيما يتعلق بهم[1]، ولا يتم قبول نواب الشعب الأجنبي داخل المدينة[2]إلا بموافقة مجلس الشيوخ على استضافتهم للسماع إليهم في معبد بيلونا (Bellona) القريب من مقر إقامتهم، وفي بعض الأحيان في معبد أبولو[3].

لا يحق للدول الأجنبية التي كانت في حالة حرب مع روما، أن تقدم طلبا إلى مجلس الشيوخ، بل عليهم تقديم طلباتهم إلى القائد الروماني، فهو الذي يقرر السماح لهم، بالتوجه نحو روما، وإذا تم إرسالهم من قبل القادة دون إذن خاص من المجلس، يرفض استقبال السفراء[4]، فيأمرهم بمغادرة

(1) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op.cit**. p,367.

(2) - Salluste, 28.

(3) - Willems (p), **Le Sénat**… p, 485.

(4) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op.cit**. p, 369.

ضواحي المدينة دفعة واحدة، ومغادرو إيطاليا في فترة محددة[1]، وأثناء رحلتهم يرافقهم أحد السيناتوريين، ويتم منعهم من العودة إلى روما لتجديد المفاوضات، حتى يتم استفتاء تحت شروط معينة، وممثلو الدول في هذه الحالة، ليسوا سفراء بل يعتبرون أعداء لروما[2].

أما في حالة استقبال النواب من دولة صديقة، فيتم ذلك دون صعوبة، لتعترف بملوكها ودولهم، كأصدقاء الشعب الروماني[3]، فيرسل مجلس الشيوخ مرشد لمرافقتهم، ويأمر البلديات بالترحيب بهم، ويضع تحت تصرفهم خدماً وسكناً مجانياً مؤثثاً بكل ما هو ضروري[4].

أما إذا كان السفراء من ذوي الرتب العالية، فإن مجلس الشيوخ يوكل للخازن(Quaestor) مهمة استقبالهم، حين وصولهم إلى إيطاليا، ولهم حق الضيافة، ويكلفون خصيصا بهذه الخدمة، ويشاركه في ذلك برايتور الأجانب(praetor peregrinus) ، كما يتم مرافقتهم أثناء مغادرتهم لمسافة معينة[5].

منح لهم امتيازات خاصة أثناء إقامتهم في روما، ويتعاملون معهم في المهرجانات العامة، كتعاملهم مع أعضاء مجلس الشيوخ[6]، ولا يجوز انتهاك حرمة النواب أثناء إقامتهم في الأراضي

([1]) -محمد الهادي حارش، **يوغرطة، الملك في مواجهة روما متبوع بالترجمة الكاملة لكتاب سالوستيوس: حرب، يوغورطة**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر (2019)، ص، 75.

([2]) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op.cit**. p, 370.

([3]) - Abbotte (Farnk Frost), **op.cit.** p, 238.

([4]) - Willems (p), **Le Sénat**… p, 486.

([5]) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op.cit**. p, 370.

([6]) - **Ibid.**, 373.

الرومانية، والذي لا يحترم ذلك، يتم تقديمه إلى المحكمة، وإذا أعلن الشعب أنهم مذنبون يصادق المجلس على الحكم، ويتم تسليمهم إلى الشعب الأجنبي[1].

أثناء الاجتماع تعطى لهم الكلمة من قبل رئيس الجلسة، لتحديد مهمتهم، ويلزَمون باستخدام اللغة اللاتينية، وإن لم يتمكنوا، يستخدمون مترجمين[2]، وفي بعض الأحيان فإنّ مجلس الشيوخ هو من يقدم لهم هذه الخدمة[3]، وفي وقت لاحق تم السماح للنواب اليونانيين باستخدام لغتهم[4]، ويحق لأي عضو من أعضاء مجلس الشيوخ أن يلقي عليهم الأسئلة التي يراها، وعليهم الإجابة عليها[5].

يقدم هؤلاء الغرباء في بعض الأحيان مطالب معقدة، تستحيل الإجابة عليها أو مناقشتها في جلسة عامة الشيء الذي يجعل المجلس يحيل الأمر على لجنة خاصة، تتولى الاستماع إلى الوفد والنظر في طلبه على أن تقدم تقريراً عن ذلك لمجلس الشيوخ في جلسة عامة وعلنية[6].

إذا تعرضت الدول الأجنبية للظلم من طرف القادة أو المسؤولين الرومان، وقدموا شكوى بشأن ذلك، يحدد المجلس كيفية معالجتها، فمثلا في عام 187 ق.م اشتكى النواب من مقاطعة

(1) - Willems (p), **Le Sénat**... p, 487.

(2) -**Ibid.**

(3) -Plutarque, **vie de cat mag.**

(4) - Willems (p), **Le Sénat**…. p, 488.

(5) - Polype, XXIII, 4.

(6) - Willems (p), **Le Sénat**… p, 499.

امبراسيا(Ambracien) من البروقنصل الذي حاصر مدينتهم دون أي دوافع معقولة، فأصدر المجلس، قرارا بإعادة كل ما نهب من هذه المقاطعة والحفاظ على استقلالها[1].

نظراً لكون مجلس الشيوخ صاحب السيادة واليد العليا في مجال السياسة الخارجية، فكل وفد يصل إلى روما، يتكفل المجلس باستضافته منذ نزوله في روما حتى مغادرته لها، ويكون تحت كفالة المجلس طيلة مدة هذه الإقامة مع توفير له كل ظروف الإقامة، ولا يمكن لأي وفد أن يلج روما دون موافقة مجلس الشيوخ له بالدخول[2].

2. إرسال السفراء إلى الخارج:

يتم إرسال السفراء إلى الخارج بناء على مرسوم يصدره مجلس الشيوخ، يحدد فيه عددهم وصفتهم، وهم يعينون إما بالقرعة أوعن طريق التعيين من المجلس، أو رئيسه ويحدد كل ذلك بقرار مشيخي[3].

عندما يتم التعيين بالقرعة يحدد مجلس الشيوخ النواب من بين مختلف صفوف المجلس، والسحب يكون حسب الرتبة، أما التعيين المباشر يكون من طرف المجلس، عن طريق الاقتراع السري، في حين أن الرئيس نادراً ما يعين الوفد المختار للسفارة، فعندما يتعلق الأمر بإرسال النواب في مهمة

(1) -**Ibid**. p, 482.

(2)- Claude (Nicolet), **op.cit**. p, 375.

(3) - Willems (p), **Le Sénat**…p, 493.

رسمية، يعود ذلك إلى قادة الرومان، لكن بالرغم من ذلك فإن الرئيس يتمتع في بعض الأحيان بحرية الاختيار بين أعضاء المجلس[1].

نقدم في الجدول التالي لجان مجلس الشيوخ المرسلة إلى الخارج وعدد أفرادها وكذا البلدان المرسلة إليها منذ بداية الحرب البونيقية الثانية إلى نهاية الحرب السورية.

([1]) -Willems (p), **Le Sénat**…p, 494.

اللجنة	السنة	الطرف أو البلد الذي أرسلتإليه
لجنة من عضوين	218 ق. م	أرسلت إلى حنبعل في اسبانيا وقرطاجة للشكوى من تصرفات حنبعل.
	210 ق. م	إرسال لجنة إلى لاسكندر بطليموس
	208 ق.م	إلى بلاد غالة.
	205 ق.م	إرسال الوفد إلى ديلفيا(Delphes)
	172 ق.م	جولة تفقدية إلى آسيا وجزيرة كريت وورودس
لجنة من ثلاثة أعضاء	210 ق. م	تقديم الهدايا إلى ملك غالة البعيدة.
	203 ق.م	إلى فليب المقدوني لنقل شكاوى مجلس الشيوخ من عدم الامتثال للمعاهدة
	201 ق.م	إلى بطليموس مالك مصر من أجل إعلان هزيمة القرطاجيين لشكره على الإخلاص الذي أظهره ويطلب منه المثابرة في هذه المشاعر.
	200 ق.م	إلى قرطاجة تقديمها الطلبات وإلى ماسينيسا لتهنئته.
	193 ق.م	إلى إفريقيا للحكم في النزاع حول الأرض بين ماسينيسا وقرطاجة.
	186 ق.م	للتقرير حول النزاعات بين فليب المقدوني واليونان.
	174 ق.م	إلى مقدونيا لمعرفة أسباب النزاع بين الفرسو جيرانه
	171 ق.م	إلى ماسينيسا وقرطاج لطلب مساعدتهم في الحرب ضد الفرس.
لجنة من أربعة أعضاء	192 ق. م	إلى اليونان لضمان صدقة الدول اليونانية في وقت الحرب.
لجنة من خمسة أعضاء	218 ق. م	إلى قرطاجة لإعلان إنذار(ultimatum) الذي سبق الحرب البونية الثانية.
لجنة من عشرة أعضاء	196 ق.م	مكلفون بتنفيذ معاهدة السلام المبرمة مع فليب المقدوني.
	189 ق.م	مكلفون بتنفيذ معاهدة السلام المبرمة مع أنطاكية وسوريا.
	167 ق. م	مكلفون بتنظيم مقدونيا بعد الحرب مع الفرس.

جدول رقم(2): يمثل اللجان المرسلة من طرف مجلس الشيوخ إلى الخارج

المرجع: Willems (p), **Le Sénat**... pp, 495- 508.

تتكون السفارة من رئيس[1]، ينتمي إلى أعلى رتبة في المجلس، أي الذي له الأولوية في القائمة الرسمية، وعادة ما يكون من رتبة القنصل[2]، وفي بعض الأحيان من رتبة البرايتور وبشكل استثنائي من رتبة الأعضاء المسجلين في آخر القائمة (pedarii)[3].

3. إعلان الحرب:

إن إعلان الحرب ضد أي بلد أجنبيي يكون عبر مراحل، ففي المرحلة الأولى، عادة ما يرسل مجلس الشيوخ لجنة تتألف من عشرة أو خمسة أعضاء، ويتم اختيارهم من بين أعضاء المجلس نفسه، يسعى لإغاثة ودية، وإن فشلت هذه المحاولة يرسل لجنة أخري من الكهنة، لطلب الرضا، وإن رفض تنفيذ كامل الشروط المتفق عليها، يعلن المجلس الحرب، بعد دراستها والتصويت عليها من قبل الشعب[4]،وتعلن باسم الشعب الروماني.[5]

مثلا إعلان الحرب على حنبعل لم يكن مباشرة[6]، وإنما بعد محاصرته لمدينة ساغنتوم، حليفة روما التي طلبت المساعدة من مجلس الشيوخ الروماني، والذي قرر إرسال وفد إلى إسبانيا، قصد التحادث

(1) - Salluste, 16.
(2) - Polybe, XXXI, 5.XXV, 6.
(3) - Polybe, XXXI, 18.
(4) - Willems (p), **Le Sénat**… p,466.
(5) - Abbotte (Farnk Frost), **op.cit**. p, 238.
(6) - Combert (B.F), **Les guerre punique**, éd, p.u.f., (paris, 1960), p, 74.

مع حنبعل حول ساغنتوم ومطالبته بوقف توسعاته واعتدائه[1]، لكنه رغم ذلك استمر، في الحصار إلى أن سقطت المدينة على يده[2]، وكان على روما التوجه نحو قرطاجة، فأرسلت بذلك وفدا إليها طلبت من خلاله تسليم حنبعل[3]، وقد ضم الوفد خمسة أعضاء كوينتوس فابيوس ماكسيموس (Quintus Fabius) ماركوس ليفيوس (Marcus Livius) لوكيوس إميليوس (Lucius Aemilius) كايوس لسينيوس (Caius Lacinius) كوينتوس بابيوس (Quintus Babius) والهدف الرئيسي للبعثة، استقصاء حول ما إن كان حنبعل، احتل ساغنتوم باسم قرطاجة[4]،وعند وصوله، قال رئيس الوفد "لقد جئتكم بالسلم والحرب فاختاروا بينهما"، فكان الجواب من مجلس الشيوخ القرطاجي "نعم للحرب"، فبالتالي على مجلس الشيوخ الروماني مهمة إعلان الحرب على قرطاجة[5].

كانت القيادة في كل الحروب التي خاضتها روما لطبقة السينا، والجدير بالذكر أنّه أثناء الحرب البونيقية الثانية، اتخذ مجلس الشيوخ قرارا من أخطر قراراته التاريخية وهو أنه لا يسمح لأي عضو من أعضاء المجلس أن يغادر الأرض الإيطالية، طالما كان حنبعل موجودا عليها بجنوده، فهذا القرار ذو

(1) – Gigout (Anne-laure), « La mise en valeur d'Hannibal à sagonte le chfe punique comme héros apiqu à l'aube de punica », **in vita latina**, n°181, (2009), p, 67.

(2) - صتيفان (كصيل)،**تاريخ شمال إفريقيا القديم**، ج، 3، تر. محمد التازي مسعود، مطبوعات الأكاديمية المغربية، الرباط (2007)، ص، 122.

(3) - العسلي (بسام)، **هانيبال القرطاجي 247-183 ق.م**،بيروت (ب.ت)، ص،63.

(4) –Tite-Live, Livre, XXI, 18.

(5) – Polybe, III, 20.

دلالة هامة، فهو من ناحية قرار وطني أتخذ للدفاع عن إيطاليا، لكنه من ناحية أخرى يدل على نفسية السيناتوس وشعوره بالمسؤولية، فهو وحده المسؤول عن إيطاليا كلها، ومعنى القرار أن مجلس الشيوخ مستعد بجميع أفراده أن يموتون على الأرض الإيطالية حتى يغادرها المحتل[1].

كما أصبح من حق المجلس مع مرور الوقت إطالة مدة قيادة القنصل العسكرية والحرب دائرة في ميدان القتال، إلى جانب القيام بفرض الضرائب الاستثنائية لمواجهتها، وتدخل المجلس في بعض الأحيان في إقرار خطة الحرب وإدارة معارك القتال بوصفه بيت الخبرة الإدارية والعسكرية في الدولة، وكان يملك إعلان الحرب على الرغم من أن القرار الرسمي باتخاذها كان من اختصاص الجمعية المئوية[2].

4. إبرام معاهدة السلام:

إن إبرام السلام مع العدو لفترة مؤقتة، من صلاحيات القائد الأعلى، فعندما يعبر الخصم عن رغبته في الدخول في مفاوضات، مع الشعب الروماني، يسمح للقائد الروماني بتولي المهمة، تحت شروط معينة، لكن لفترة محددة (ما بين أربعة أو ستة أشهر)، ولا تصبح نهائية إلا بعد التصديق اللاحق من الجمعيات الشعبية[3]، وعادة يرسل القائد إلى روما، نواباً من الخصم،(المكلفين بالتفاوض)،

(1) – مصطفي (العبادي)، **المرجع السابق**، ص.ص، 36،37.

(2) – Christophe (Badel), **La République romaine**, Quadrige Manuels, paris, 2017, p. 36.

(3) – Mommsen (th.) et Joachim (Marquardt), **op.cit**. p, 381.

وفي بعض الأحيان، يرفقهم بأعضاء من فريقه، لتقديم المعلومات الضرورية للمجلس[1]، وعندما يتفق مجلس الشيوخ مع طرف الخصم على الشروط، تكون المصادقة من طرف الجمعيات الشعبية على السلام، فبدون ذلك لا يمكن التوصل إلى سلام نهائي[2].

هذا ما حدث في عام 203 ق.م، أثناء الحرب البونيقية الثانية، إذ أرسل القرطاجيون إلى سكيبيو مفوضين لطلب الحل السلمي، فقبل بالمفاوضات، واشترط على أعضاء الوفد القرطاجي شروطاً مخزية[3]، وبهذه الهدنة، ترسل قرطاجة إلى روما مفوضين، لتسوية المسألة مع مجلس الشيوخ، ولكن هذا الأخير لم يقتنع بذلك، فعاد الوفد القرطاجي بدون جواب[4]، فاستأنفوا الحرب، إلى أن هزم حنبعل في معركة زاما عام 202 ق .م[5].

بهذه الهزيمة أرسل القرطاجيون وفدا إلى سكيبيو، لطلب الصلح، فوضع بذلك شروطاً قاسيةً لمدة ثلاثة أشهر[6]، ثم توجه الوفد القرطاجي نحو روما لمعالجة السلام مع مجلس الشيوخ، (عام 201 ق.م)، هذا الأخير وافق على السلام، ولكن تم إعاقة إرادته من طرف أحد القنصلين، فقام نقباء

([1]) – Tite- Live, XXXII, 36.

([2]) – Tite- Live, VII, 20. IX, 10.

([3]) – رمضان (تسعديت)، "معاهدة زاما 201 ق.م"، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد، 07، (الجزائر، 1993)، ص، 20.

([4]) - Willems (p), **Le Sénat**... p, 477.

([5]) - Le bohec(Y), **Histoire militaire des guerres punique 264 – 146 AV. J-C**. éd, Taillandier, (paris, 2014), p, 252.

([6]) – الشريف (م.إ)، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، ترجمة، محمد الشاوشو محمد عجينة، (تونس، 1993)، ص،22.

العامة بأخذ رأي الشعب في ذلك، الذي وافق على الشروط عن طريق الاستفتاء، فأذن المجلس بإرسال لجنة من عشرة أعضاء، وكلف بذلك قائد الحرب سكيبيو بتوقيع معاهدة السلام وفق الشروط المفروضة[1].

لهذا نجد أن مجلس الشيوخ لا يتدخل بصفة مباشرة في إبرام اتفاقية السلام مع البلد المحارب لروما، فتتلقى مقترحات السلام من خلال وسيط وهو قائد الجيش، الذي يرسل وفدا من أعضاء العدو المهزوم، ويملي عليهم شروط السلام التي تكون مؤقتة، ولا تصبح نهائية إلا بعد مصادقة مجلس الشيوخ والشعب عليها[2].

أي اتفاقية دولية يجب أن تقدم لأول مرة لمجلس الشيوخ، الذي يناقش ويقرر البنود، ولكي تصبح نهائية قابلة للتنفيذ، يجب أنتتم المصادقة عليها من قبل الشعب، والمعاهدات التي لا تندرج ضمن هذه الشروط، تكون عبارة عن مرسوم أو مقرر، فالسينا هو صاحب القرار فيه دون تدخل الشعب[3]، فهو الذي يستقبل السفراء الأجانب للتفاوض بشأن مسائل السلام أو التحالف، وإذا تم إرسالهم من قبل القادة بدون إذن خاص من المجلس يرفض استقبال السفراء ويأمر أن يغادروا روما[4].

(1) - Willems (p), **Le Sénat**…, p, 478.

(2) - Mommsen (th.) et Joachim (Marquardt), **op.cit**. p, 381.

(3) - Willems (p), **Le Sénat**... p, 480.

(4) - Mommsen (th.) et Joachim (Marquardt),**op.cit**. p, 382.

يظهر لنا أن هناك توازن معين في عملية صنع القرار في العهد الجمهوري، فالمجلس يرأس تشكيل تحالفاته العسكرية، ويترك لكل هيئة اتخاذ القرار، وإضفاء الصفة الرسمية على التحالفات، ويكون الاحتكاك مع الشعب لنجاح هذه المفاوضات، ويجب أن تظل دائما من حيث المبدأ مسؤولية مجلس الشيوخ، ولا يتخلى عنها تماما بين أيدي القادة العسكريين[1].

II. إدارة الشؤون العسكرية:

إن تقسيم السلطة العسكرية بين الهيئات الإدارية للدولة من جهة، وأهمية هذا التخصص من جهة أخرى، جعل مجلس الشيوخ يشارك في كل ما يتعلق بهذه المؤسسة، سواء تشكيل القوات العسكرية، أو منح القيادة وتحديد عدد الجيوش والأساطيل والإمدادات اللازمة للجيش وإعلان الحرب أو السلم.

1. تشكيل الجيش:

إن تشكيل الجيش منصوص عليه في الدستور، ولا يعرف وقت محدد لدى الشعب الروماني، وكان من بين الحقوق الأساسية لمجلس الشيوخ، كما يمكن للقناصل أن يقوم بتشكيله، ولكن بالاتفاق مع المجلس، إذ يخضع لمداولات سابقة[2]،فهناك علاقة قانونية بين القناصل ومجلس الشيوخ وسيطرتهما على تشكيل الجيش في العهد الجمهوري، فالالتحاق بالجيوش والتجنيد يتم بالتشاور مع هذا

(1) - Anthony-Marc (Sanz), **op.cit**. pp, 65 – 69.

(2) - Mommsen (th), **op.cit**. p, 276.

المجلس[1]، فهو الذي يحدد عدد المجندين، الذي تشكل من أربع فرق في فترة الحروب البونيقية، ولكل قنصل جيشه الخاص[2]، ويتم التجنيد في روما بناء على أمر هذا المجلس، حيث يرسل مفوضين ليتجولوا في الأرياف والمدن لحشد الرجال[3]، لكن رغم ذلك يبقى التجنيد امتيازا قنصليا بحكم الاعتبارات الخاصة، وقد يحدث أن يكون مجلس الشيوخ غير راض بسلوك القناصل، فيعهد بها إلى البرايتور[4].

في عام 52 ق.م صدر قانون بومبيا(Lex Pompeai) ومنح القيادة العسكرية لقائد ينتمي إلى الشعب، فكل قائد عسكري يحتاج إلى أخذ الإذن من المجلس سواء في إطلاق سراح الجيش أو تجنيد قوات جديدة، كما يضع ميزانية لكل قائد عسكري، ويقرر منح الأوسمة للقادة المنتصرين،ويحصلوا على لقب (Imperator) ويتدخل بصورة استثنائية في إلحاق عقوبات تأديبية على الجنود غير العاديين، أو منح مكافآت[5].

كانت القاعدة هي أن يتم في كل بداية السنة تصويت مجلس الشيوخ على توزيع القيادة العسكرية، سواء الجيش البري أو البحري، خاصة مع ازدياد أهمية هذا التخصص، وتوسع القوة الرومانية، فللمجلس كل الصلاحيات في ذلك، فهو الذي يقوم بتوزيع المقاطعات بين القادة

(1) -**Ibid.** p, 279.

(2) - Bouché (Leclercq), **op.cit**, 270.

(3) - Renard (B.), **Notes sur l'histoire militaire de l'Antiquité,** (Bruxelles 1875), p. 118.

(4) - Bouché (Leclercq), **op.cit**, p, 281.

(5) - Willems (p), **le droi**t… p, 224.

العسكريين، رغم أنها كانت في البداية تتركز بين أيدي القناصل، لكن فيما بعد أصبح البرايتور يشاركهم في ذلك، فقد قاموا برفع من عدد القادة العسكريين وذلك حسب الظروف التي كانت تواجهها روما[1].

2. تنظيم الجيوش:

كان تأثير مجلس الشيوخ على توزيع القوات البرية والبحرية محدوداً جدا في بداية الجمهورية إلى غاية إنشاء المقاطعات البرايتورية، ففي القرنين الأولين من الجمهورية كان الجيش الروماني يتألف سنويا من أربع فرق، مقسمة إلى جيشين بين القنصلين، اللذين يحق لهما التجنيد، بدون طلب الإذن من مجلس الشيوخ، ويحق للديكتاتور قيادة الجيوش القنصلية معا[2].

لكن الأحداث المختلفة التي وقعت خلال القرن الثالث قبل الميلاد، أدت إلى ازدياد تأثير مجلس الشيوخ على توزيع القوات البرية والبحرية، منذ بداية الحروب البونيقية، فبالرغم من أن القناصل لديهم حق التجنيد وتسريح الجنود، إلا أنه لا بد من أخذ إذن مسبق من مجلس الشيوخ، فهو السلطة المركزية في توزيع الأوامر العسكرية في روما الجمهورية[3].

(1) - Willems (p), **Le Sénat**… p, 560.

(2) - Mommsen (th.) et Joachim (Marquardt), **op.cit**, p, 117.

(3) - Willems (p), **Le Sénat**… p, 620.

أ- الجيوش البرية:

تتألف الجيوش البرية من فرق تتكون من المواطنين ثم من المجتمعات الإيطالية، وبشكل استثنائي من الأجانب أو من المقاطعات، وبداية كل عام يحدد مجلس الشيوخ عدد الفرق، والوحدات، ويعين جيش لكل قائد في مقاطعته[1].

بعد مراجعة الجيوش الموجودة وتحديد عددها يقرر مجلس الشيوخ ما إذا كان سيتم تجنيد جيوش جديدة، وفي كل عام يعين فرقتين جديدين أو ثلاثة أو خمسة أو حتى ثمانية في حالة الحرب، وبعد توزيع المقاطعات بين القناصل والبرايتور أو المساعدين (الولاة) ، يقوم مجلس الشيوخ بتسريح عدد من الجيوش ويوزع الباقي بين القادة العسكريين[2]، وقد يمنح مجلس الشيوخ للقنصل أو البرايتور الجيوش المتمركزة في المقاطعات المحتلة، كما يمكن أن يمنحهم جيوشاً جديدة[3].

في بداية الحرب البونيقية الثانية إلى غاية 107 ق.م، أخذ مجلس الشيوخ يشكّل جيشا احتياطيا مؤلفا من فرقتين أو أربع فرق، ويتمركز الجيش الاحتياطي داخل روما، تحت تصرف مجلس الشيوخ، وقد يأمر البرايتور الحضري بقيادتها، وعادة تتألف من القوات المعينة حديثا[4].

(1) - Tite-Live, XXVII, 7.
(2) - Tite-Live, XXVII, 36.
(3) - Salluste, 27.
(4) - Willems (p), **Le Sénat …**, pp, 629, 627.

ب- القوات البحرية:

يحدد مجلس الشيوخ سنويا عدد الأساطيل الرومانية، فإذا قرر زيادة عدد القوات البحرية فإنه يحدد عدد السفن الموجودة، ليتم بناء سفن جديدة[1]، وبعد تحديد عدد الإطارات يتم توزيعها، ويأخذ الأسطول أعالي البحار لمهاجمة العدو وشن الغارات، أما إذا كانت الوجهة دفاعية، فإن مهمة الأسطول دفاعية، ويقوم بالعبور أمام حد معين من الساحل الروماني وحمايته من العدو[2]، كما يقوم المجلس بإنشاء مقاطعة بحرية أو أكثر، تخدم قاعدة العمليات، ويمكن أن يمنح لقائد المقاطعة جناحا إضافيا لحماية ساحل المقاطعة[3].

هكذا ازدادت سيطرة السينا نتيجة النجاحات التي حققها في إدارة الدولة، وتراكم الانتصارات العسكرية في المعارك الفاصلة، فاتسعت رقعة الإمبراطورية، وانهالت ثروات الشعوب التي قهرها الرومان على الخزانة في روما، حتى لم يعد هناك حاجة لفرض الضرائب على المواطن الروماني، واكتفت روما بفرضها على شعوب الولايات المغلوبة على أمرها.

(1) -**Ibid**. p, 631.

(2) - Tite-Live, XXIII, 32.

(3) - Tite-Live, XXI, 17.

III. دور مجلس الشيوخ في إدارة المقاطعات:

اتسع نطاق نفوذ روما وعلاقاتها الخارجية، اتساعا كبيرا منذ منتصف القرن الثالث قبل الميلاد، وقد اتبعت وسيلتين في التوسع، هما الضم والتحالف، وكان الرومان يفضلون بوجه عام الوسيلة الثانية في تنظيم علاقاتهم مع البلاد المهزومة الواقعة خارج إيطاليا، وذلك بعقد معاهدات تحالف وصداقة، تتعامل معها معاملة الدول الصديقة، وتعفى من أداء الضرائب للرومان، في حين أن البعض الآخر كانت تعامل معاملة الرعايا، وتلزم بأداء ضريبة للرومان، وكذلك عدم إنشاء علاقات خارجية مع أية دولة أخرى، والدول الصديقة تعقد معها معاهدات تحالف، ويتفق الطرفان على تقديم مساعدات عسكرية، لأغراض دفاعية عند الحاجة[1].

كانت صقلية أولى الممتلكات التي أحرزها الرومان، خارج إيطاليا عام 241 ق.م ثم تأتي كورسيكا وسردينيا في 238 ق.م، ففي البداية تدار هذه الممتلكات، دون إنشاء نظام خاص بها، حتى عام 228 ق.م عندما قرروا تحويل الممتلكات إلى وحدتين إداريتين منفصلتين، وتسمى كل وحدة إدارية باسم ولاية أو مقاطعة *(Provincia)، ومنذ ذلك الحين أصبح هذا الاسم يطلق على كل منطقة تقع خارج إيطاليا، وتلحقها روما بها، وتحولها إلى وحدة إدارية تقيم عليها حاكما رومانيا.

([1]) - إبراهيم (نصحي)، المرجع السابق، ص، 348.

(*) - Provincia) المقاطعة أو الولاية: مصطلح يشير في الأصل الى اختصاص حاكم التحقيق، ابتداء من 227 ق.م، الذي يقوم بتحديد وضع الأقاليم الواقعة خارج إيطاليا، والخاضعة للضريبة، وترسل الحكام إلى هذه الأراضي، مع تحديد ...

لقد كثر النقاش حول كلمة المقاطعة، التي لم تكن سوى نتيجة للغزو أو النصر السابق، والبعض الأخر يجعل كلمة المقاطعة، ما يعادل مصدر الدخل من الضرائب، بالرغم من كل هذه الآراء المختلفة، فإن من المؤكد أن الرومان قد حددوا كل مقاطعة تم غزوها تحت إدارة الحكام، وإلزامها بالمساهمة في نفقات الدولة[1].

كان مجلس الشيوخ يضع الخطوط العريضة لنظم الحكم في المقاطعات، وإصدار قانون المقاطعة الذي يحدد حقوق وواجبات مختلف الأجزاء التي تتألف منها المقاطعة، لأن روما لم تحتل مباشرة الأقاليم التي حولتها إلى مقاطعات، لخوفها من أن تواجه عقبات خطيرة من تلك الأقاليم، فتترك الأشياء بشكل مؤقت، كما هو الحال في مقدونيا، (بعد عشرين سنة) فيستشار مجلس الشيوخ

لجنة مكونة عادة من عشرة أعضاء من السينا، يرأسها القائد المنتصر، لتحديد الحدود وحقوق وواجبات، مختلف أجزاء المقاطعة، وكل القرارات المتخذة من طرف اللجنة تحت اسم قانون المقاطعة(Lex provcia) ، في العهد الجمهوري، يكون على رأس المقاطعات حاكم (برايتور) يعين لمدة سنة، يساعده الكوايستور، ولما أصبح عدد البرايتورين والقناصل لا يكفي، تم إطالة مدة حكمهم تحت اسم البروبرايتور أو البروقنصل، وفي نهاية العهد الجمهوري أصبح عدد المقاطعات سبعة عش مقاطعة، (صقلية 241 ق.م)، (سيردينيا وكورسيكا 238 ق.م)، (الاسبانيتين في 197 ق.م L'Espagne) (Citérieure et Ultérieure و (L'Illyrie) في 167 ق.م، و(مقدونيا في 146 ق.م)، إفريقيا في 146 ق.م)، (آسيا 129 ق.م)، (ناربونيا 120 ق.م) (غالة القريبة والبعيدة في 74 ق.م)، وهناك تمييز بين المقاطعات القنصلية والبرايتورية وابتداء من عهد أغسطس نميز المقاطعات التابعة لمجلس الشيوخ ومقاطعات التابعة للإمبراطورية وتسير من طرف ممثلين لأغسطس، بروبرايتور، ومساعده في الشؤون المالية(البروكوراتور)، في رتبة الكوايستور انظر:

Lamboley (Jean-Luc), **op.cit**. p, 307.

([1]) - D'hgues (G.), **Une province Romaine sous la république (étude sur le proconsulat de Cicéron)**, D.L.E. (paris, 1876), 16.

في ذلك ويقرر لجنة من عشر أعضاء من السينا، يرأسها القائد المنتصر يتم تعيينهم خصيصا لهذا الغرض[1].

1. تنظيم المقاطعات من بداية الجمهورية إلى الحرب السامنتية(510 326 ق.م) :

يفتح العهد الجمهوري بسلسلة من الحروب، أولها ضد المدن اللاتينية، التي ترتبط معها رابطة اللغة والجنس، وتقوى هذه الرابطة بالدفاع المشترك ضد غارات الاتروبيين والفولسكيين والايكويين[2]. لهذا يتجدد التحالف اللاتيني الروماني في عام 493 ق .م[3]، فاللاتينيين مناصرو السلام والتحالف، فهم المبادرون الحقيقيون للمفاوضات، فيرسلون تمثيلا جماعيا إلى روما قصد التفاوض[4].

استمرت الحروب بين المدن اللاتينية والرومان إلى أن ألحقتها بشكل نهائي فسيطرت على إقليم اللاتيوم، فكان أول توسع كبير لمدينة روما، ونقطة بداية للفتوحات الأخرى، ثم استنجدت إحدى مدن إقليم كمبانيا بالرومان لرفع عدوان قبائل السامنيين، فسارعت روما لتقديم المساعدة، وكانت نتيجة ذلك عدة حروب، انتهت بسيطرة روما على إقليم سامنيوم[5].

([1]) - D'hgues (G.), **op.cit**. p, 18.

([2]) - خيري أبو السعد (علي)، **المرجع السابق**، ص، 253.

([3])-Willems (p), **Le Sénat,** p… 521.

([4]) - Anthony-Marc (Sanz), **la république romaine et ses alliances militaires pratiques et représentations de la societas de l'époque de foedus cassianum à la fin de la seconde guerre punique,** t. 1, thèse dirigée par, Jean-Michel Davide, école doctorale d'histoire université, paris 1, (Sorbonne, 2013), p, 30.

([5]) - Willems (p), **Le Sénat**, p… 521.

هكذا بدأت روما بمد نفوذها في المناطق المجاورة لها حتى تم توحيد شبه جزيرة إيطاليا تحت زعامتها، ثم انتهت بهذا النفوذ خارج إيطاليا حتى أصبح لروما إمبراطورية تضم حوض البحر المتوسط وأغلب ولاياتها.(أنظر الخريطة رقم) 2)، ص.(177) .

كان لمجلس الشيوخ تأثير كبير على توزيع القيادات العسكرية، وبزيادة عدد الحكام ازداد تأثيره أكثر على ذلك، ففي بداية الجمهورية كان لكل قنصل الحق في الحصول على قيادة فرقة من الجيش، وبإمكانه تجنيد الجيش، الذي يتألف من فرقتين، أما إعلان الحرب يسبقه القرار المشيخي، والمصادقة عليه من طرف الشعب، لكن بزيادة عدد الحكام ازداد تأثير مجلس الشيوخ فيما يخص إدارة المقاطعات[1].

2. تنظيم المقاطعات من الحرب السامنتية إلى الحرب البونية الثانية (326 – 218 ق.م):

خلال هذه الفترة بسطت روما سيادتها على كامل إيطاليا، ودخلت في الصراع مع القرطاجيين، وقد ترتب عن الحرب البونيقية الأولى، ضم كل من صقلية في البداية ثم سيردينيا وكورسيكا، وبعدها توسعت نحو غالة ما قبل الألب، وهو الوضع الذي كانت عليه روما عند اندلاع الحرب البونية الثانية[2] .

(1) -Willems (p), **Le Sénat**… p,523.

(2) - Salles (Catherine), **L'antiquité Romaine des origines à la chute de l'empire, Larousse**, paris, (1993), p, 27.

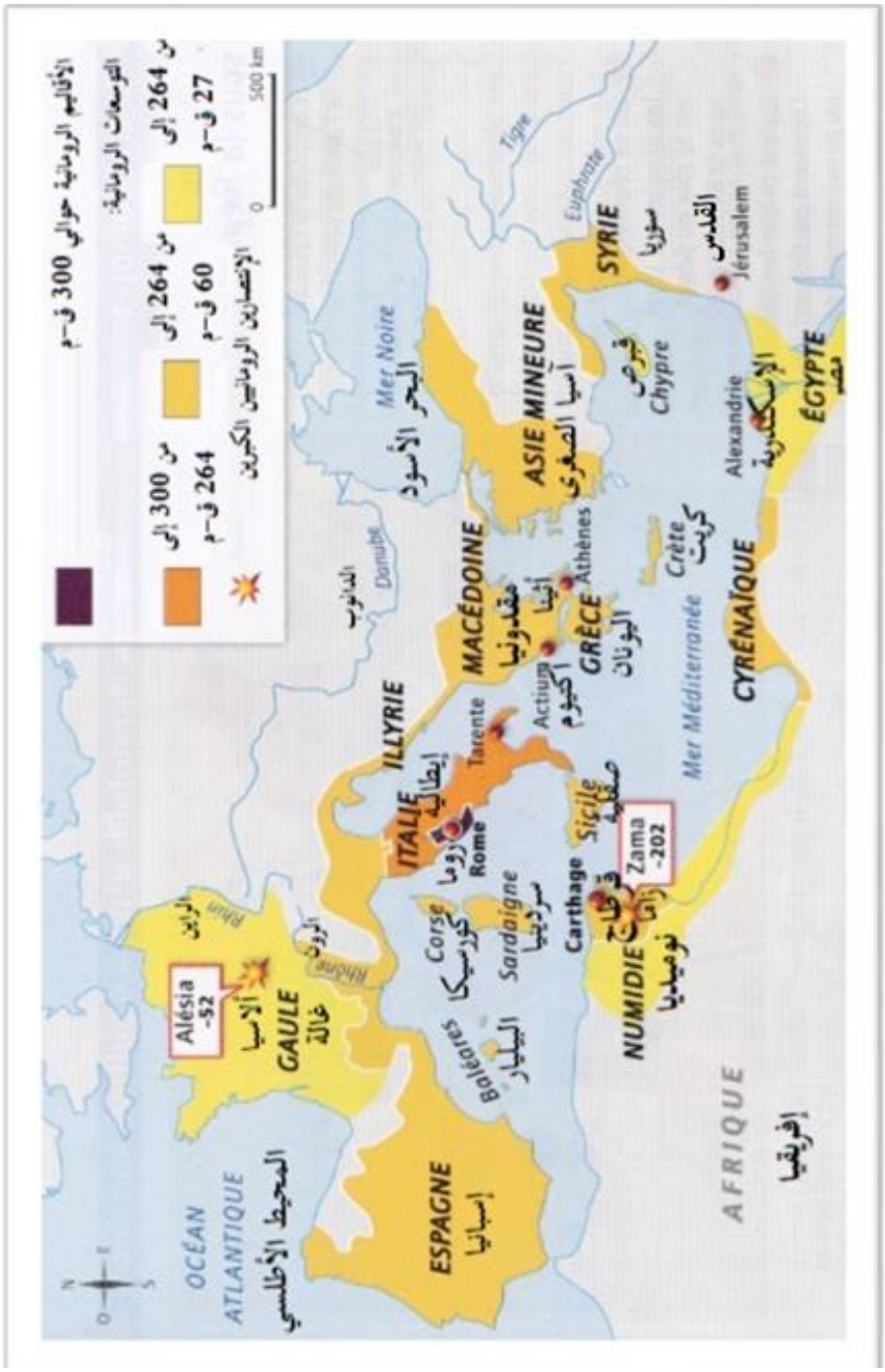

الخريطة رقم) (2) :تمثل المقاطعات الرومانية في العهد الجمهوري.

المرجع: http://martial.berthot.free.fr république Romaine

تمارس القيادة العسكرية من قبل القنصلين، وفي الظروف استثنائية من قبل الديكتاتور، وفي كثير من الأحيان تتطلب ضرورات الحرب تفويض القيادة العسكرية إلى قائدين أو أكثر، فالحالة الأولى تفوض إلى البرايتور ليحل محل القنصل بقرار مجلس الشيوخ، إما بوفاته أو وقوعه في الأسر، وفي بعض الأحيان يكلف مجلس الشيوخ البرايتور لقيادة قوات إضافية لمساعدة القنصل[1].

في الحالة الثانية هو تمديد القيادة العسكرية التي أصبحت أداة تأثير قوية في يد مجلس الشيوخ، ففي عام 327 ق.م تولى بوبليليوس فيلو القنصلية، ثم في العام الموالي نصب للمرة الثانية، لقيادة العمليات العسكرية ضد المدن اليونانية، لما رأى مجلس الشيوخ أنه من المفيد الحفاظ على قيادته للقوى العسكرية، وكان ذلك عن طريق الاستفتاء الذي تم التصويت عليه من طرف الشعب[2]. ويكون من حق مجلس الشيوخ تقسيم المقاطعتين القنصليتين، وازداد تأثيره أكثر لما تم إنشاء المقاطعات العسكرية البرايتورية، بموجب قانون 227 ق.م الذي زاد من عدد البرايتوريين إلى أربعة[3]،

نستنتج أن مجلس الشيوخ يملك حقوقاً مهمة في توزيع المقاطعات إلى قنصلية أو برايتورية، ومنح له صلاحيات أكبر بعد انشاء المقاطعات العسكرية البرايتورية.

(1) -Cristina (Rosillo-Lopez), **op.cit**, p, 23.

(2) - Willems (p), **Le Sénat**... p, 528.

(3) -André (Piganiol), **op.cit**, p, 195.

3. تنظيم المقاطعات من الحرب البونية الثانية حتى قانون سمبرونيا (218 – 123 ق.م):

إن الصراع مع القرطاجيين، وتضاعف مسارح العمليات العسكرية، تجعلنا نسلط الضوء على قدرة مجلس الشيوخ في تنظيم الدبلوماسية العسكرية الواسعة النطاق منذ نشوب النزاع، والتعرف على البعثات الدبلوماسية[1]، ففي البداية اضطر مجلس الشيوخ إلى التعامل مع جيوش المناطق المختلفة وإصدار العديد من الأوامر، باعتباره العقل المدبر للسياسة الرومانية، فضرورات الحرب اقتضت منه إنشاء إدارات بحرية وقيادات متخصصة[2].

بعد الحرب البونية الثانية ألغيت القيادات الاستثنائية في إيطاليا وتم إنشائها في مناطق معينة بشكل استثنائي عندما تتطلب الظروف ذلك، ثم خلال القرن الثاني قبل الميلاد إلى غاية عصر كراكوس، وسعت روما إمبراطوريتها، وترسل جيوشها خارج إيطاليا وإنشاء مقاطعات غير عادية، سواء في مقدونيا وفي اليونان، في آسيا وفي إفريقيا، بعد الضم النهائي لهذه المقاطعات تم تحويلها إلى مقاطعات عادية، ومجلس الشيوخ هو الذي يقرر سنويا عدد المقاطعات العادية والاستثنائية، ويحدد نوع الحاكم الذي ينصب عليها القنصل أو البرايتور[3].

(1) - Anthony-Marc (Sanz), **op.cit**. p, 65.

(2) - Willems (p), **Le Sénat**… p, 532.

(3) - Ibid, p, 533.

أ. تعيين المقاطعات القنصلية:

إن مجلس الشيوخ ملزم بتعيين المقاطعات القنصلية من بين المقاطعات المهمة والتي تتطلب قيادة عسكرية محنكة وجيش كبير، ويمكن أن نلخصها في ثلاثة فئات، الأولى: وهي القيادة العامة في إيطاليا، لا يمكن منحها إلى أي حاكم آخر، وعندما يكون القناصل خارج إيطاليا، تكون القيادة العامة فيها معلقة بحكم الواقع والفئة الثانية: القيادة العامة للجيش، عندما يخوض حربا خارج إيطاليا باستثناء بعض الحالات بواسطة مجلس الشيوخ أو الشعب، وثالثا: عندما تكون في حالة حرب مع دولة مستقلة خارج إيطاليا، فمجلس الشيوخ لا يحجز القيادة العسكرية لأي حاكم وإنما يعينها كمقاطعة قنصلية، وعندما يحدد القنصلان تتم دعوتهما لتوزيع المقاطعات بينهما بالاتفاق أو بالقرعة، وبعد تقسيمها لا يجوز لمجلس الشيوخ حرمان القنصل من مقاطعته ولا يحدث التغيير، دون موافقة القنصل المعني، ولا تمنح أية مقاطعة زيادة إلا بموافقة القنصل الآخر[1].

ب. تعيين المقاطعات البرايتورية:

يرشح مجلس الشيوخ سنويا المقاطعات البرايتورية، ضمن الفئات الثلاثة التالية:

- مقاطعات البرايتور المدني والعسكري
- المقاطعات العادية خارج إيطاليا وهي مقاطعة غالة ما قبل الألب، مقاطعة صقلية القديمة والجديدة منذ 213، واتحدت بشكل نهائي في مقاطعة واحدة منذ 203 ق.م، وسيردينيا منذ 197

([1]) - Willems (p), **Le Sénat…**,pp, 534 – 539.

والمقاطعتين الاسبانيتين، وفي 146 ق.م مقاطعة مقدونيا ومقاطعة إفريقيا، وأخيرا مقاطعة آسيا في 133 ق.م.

- المقاطعات غير العادية: في إيطاليا تقترن في كثير من الأحيان، باختصاص جنائي وخارج إيطاليا، تكون قيادة الأسطول في العمليات العسكرية، وبشكل استثنائي إجراء الحرب على البر[1].

يتم تقسيم المقاطعات البرايتورية بالقرعة من قبل مجلس الشيوخ، الذي له الحق في إجراء التعديلات في المقاطعات.

ج. إطالة مدة ممارسة السلطة التنفيذية:

خلال الحرب البونية الثانية، كان عدد الحكام السنويين لا يستجيب للحاجة إلى القادة، ونتيجة لذلك أصبح مجلس الشيوخ يقوم بتمديد مدة قيادتهم مع منحهم صفة جديدة، القنصل المخول (بروقنصل) (Proconsul) أو القاضي المخول(بروبرايتور) (Propraetor)[2]

4. تنظيم المقاطعات من قانون سمبرونيا إلى قانون كورنيليا (123 – 81 ق.م):

إن مجلس الشيوخ صاحب السلطة العليا في جميع المسائل المتعلقة بحكومة المستعمرات والمقاطعات[1] وبصدور قانون سمبرونيا في 123 ق.م يتم تعيين المقاطعات القنصلية قبل انتخاب قناصل السنة المقبلة، وان كانت هناك حرب خارج إيطاليا، يتطلب ذلك قوة عسكرية كبيرة، تبقى

(1) - Mommsen (th.) et Joachim (Marquardt), **op.cit**. p, 173.

(2) -D'hugues (G), « une province romaine sous la république (étude sur le proconsulat de Ciceron) »,**D.L.E**. (paris, 1878), p. 26.

إيطاليا بدون قيادة عسكرية، ويتلقى القنصلان إقليمين خارج إيطاليا، مثلما حدث أثناء حرب يوغورطةفي عام 110 ق. م[2]، ويحصلون على مقاطعة إيطاليا كمقاطعة مشتركة[3].

وعليه يقسم مجلس الشيوخ المقاطعات التي تم تحديدها قبل انتخاب القناصل، وتوزع بينهم وديا أو بالقرعة، كما يسمح للمجلس منحهم مقاطعة إضافية، وتعيين المقاطعات البرايتورية، ويحتفظ مجلس الشيوخ، بحق تمديد السلطة للقناصل والبرايتور الذين انتهت مهامهم[4].

منذ عام 103 ق.م كانت ثماني مقاطعات خارج إيطاليا، وثلاثة منها برايتورية، لكن بعد قانون كورنيليا الذي أصدره الديكتاتور سولا في 81 ق.م قرر أن يكون لجميع البرايتوريين مقاطعات خارج إيطاليا، ويبقى في منصبه حتى يتم إرسال من سيخلفه من قبل مجلس الشيوخ[5].

إذن فقد كان هناك توزيع عادي في المقاطعات، لكن الأحداث التاريخية التي جرت في الفترة الممتدة بين 106إلى82 ق.م (حرب التيتون والسامبريين ثم الحرب الاجتماعية وأخيرا الحرب الأهلية بين سولا وماريوس)، أجبر مجلس الشيوخ إلى اتخاذ تدابير استثنائية، ففي عام 90 ق.م أثناء الحرب الاجتماعية، كلف عشرة مندوبين لمساعدة القناصل على شن الحرب على الحلفاء[6].

([1])- Willems, **les antiquités**… p. 215.

([2]) - Salluste, 35.

([3]) - Appien, I, 40.

([4]) - Appien, I, 48.

([5]) - Abbotte, **op.cit**, p, 238.

([6]) - Willems (p), **Le Sénat**… p, 570.

من ناحية أخرى نجد تبريوس كراكوس قد مهد الطريق للخلافات بين مجلس الشيوخ المحافظين واللجان الشعبية، المدافعين عن حقوق الشعب[1]، فبدأ العوام في التدخل المباشر في توزيع القيادة العسكرية، وفي كثير من الأحيان يعارضون قرارات السينا، ففي عام 108 ق.م أثناء الحرب على نوميديا أصدر استفتاء نص على تعيين ماريوس كقنصل عام 107، فأصبحت قرارات السينا لا تأثير لها على القناصل، وفرض عليه تعيين البروقنصل ميتلوس(Metellus)على قيادة الحرب ضد نوميديا[2]، وفي عام 88 ق.م حصل القنصل سولا على مقاطعة آسيا بالقرعة لقيادة الحرب ضد ميثريدات[3]، ولكن استفتاء (Sulpicium) صوت ضد إرادة مجلس الشيوخ، وتم نقل قيادة الحرب من سولا إلى المشاة البحرية، دون أي حاكم يديرها، لكن سولا أسّر على الاحتفاظ بقيادة الحرب[4].

هنا نلاحظ أن مجلس الشيوخ بدأ يفقد هيبته أمام طموح بعض القادة العسكريين، وهذا ما سبب في انهياره فيما بعد.

(1) - J.J. Ampére, **op.cit,** p, 287.

(2) - Salluste, 73, 82.

(3) - Appien, I, 55.

(4) - Appien, I, 56.

5. تنظيم المقاطعات من ديكتاتورية سولا إلى قانون بومبيا (81 – 52 ق.م):

في بداية هذه الفترة كان عدد المقاطعات خارج إيطاليا عشر مقاطعات[1]، ولقد أعاد الديكتاتور سولا عملية التنظيم بين عدد المقاطعات وعدد الحكام السنويين، عن طريق قمع القيادة العامة في إيطاليا، وزيادة عدد البرايتوريين إلى ثمانية، وكان مع ذلك عشرة حكام إلى جانب القنصلين[2]، وقرر قانون كورنيليا أن يكون لجميع البرايتوريين مقاطعات خارج إيطاليا ويبقى في منصبه، حتى يتم إرسال من سيخلفه من قبل مجلس الشيوخ[3].

لم ينقض هذا القانون على قانون سمبرونيا الذي يأمر مجلس الشيوخ بتعيين المقاطعتين القنصليتين سنويا، قبل انتخاب قناصل تلك السنة، ويحدد أيضا المقاطعات البرايتورية، ويقسمها بينهم بالقرعة، ولكن يكون تعيينها بعد تعيين المقاطعات القنصلية[4].

لكن يضطر القنصلان للبقاء في روما خلال سنة قنصليتهما، وإذا سمح لهما بزيارة مقاطعتهما يكون كبروقنصل وليس كقنصل، وهناك أمثلة كثيرة عن القناصل، تم إدارة مقاطعتهم من طرف وكلاء، في عام 78 ق.م كانت مقاطعة غالة ما قبل الألب، تدار من قبل وكيل القنصل ليبدوس، وفي عام 74 غادر القنصلان (لوكولوس وكاتا) مقاطعتهما في آسيا، خلال عام قنصليتهما، وفي عام 67

(1) – Plutarque, **Pompé,** 48.

(2) - Willems (p), **Le Sénat**… p, 571.

(3) - Abbotte**, op.cit**, p, 238.

(4) - Mommsen (th), et Marquardt (J), **op.cit**. p, 175.

تدار غالة القريبة من قبل وكلاء للقنصل بيسو في حين أن هذا الأخير لا يزال في روما،[1] وفي 60 ق.م هدد أحد ممثلي العامة، أحد القنصلين ومنعه من الذهاب إلى إقليمه، ولهذا فالقنصل يقضى معظم عامه في روما[2].

في هذه المرحلة ترك الأمر لمجلس الشيوخ في اتخاذ التدابير اللازمة بشأن المقاطعات التي يكون عليها حاكم، وهو عدم إرسال خلفا إليها، وبالتالي يحتفظ هؤلاء الحكام بمقاطعتهم لسنة أخري، فالعديد من الحكام عملوا في مقاطعتهم لسنتين أو ثلاثة سنوات متتالية[3].

وهكذا في عام 77 ق.م يتلقى بومبيوس تكريما من مجلس الشيوخ، فمنح له القيادة العسكرية للمرة الثالثة[4]، كما يقوم بقمع القادة العسكريين العاديين في إيطاليا، عندما تكون هناك فتن أو اضطرابات داخلية، فيصوت على القرار المشيخي الأقصى لاتخاذ التدابير العسكرية اللازمة، فيمنح القيادة العسكرية للقناصل الموجودين داخل ايطاليا[5].

في عام 67 ق.م منح للقنصل بومبيوس مقاطعة بيثينيا، ففي هذه الفترة لم يكن لديه أي مقاطعة ،بل كان قائد الأسطول البحري لمدة ثلاث سنوات، ضد القراصنة، وفي 66 كلف بقيادة

(1) - Willems (p), **Le Sénat…**pp, 578, 579.

(2) - Dion Cassius, **Histoire Romaine**, Traduit par E. Gros, Tome I, chap. XXVII, 50, Paris, (1845).

(3) - Willems (p**), Le Sénat…** p, 582.

(4) - Plutarque, **Pompé**, 17. Appien, I, 108.

(5) - Appien, I, 117, 118.

الحرب ضد ميثريدات وحكومة مقاطعة آسيا[1]، وفي عام 59 حصل القنصل قيصر على غالة ما قبل الألب لمدة خمس سنوات[2]، ثم في عام 58 خصص مقاطعة مقدونيا إلى القنصل بيزون، وفي عام 52 ق.م منح قانون بومبييا(Lex Pompeai)لقيصر فترة ثانية لإدارة المقاطعة كبروقنصل[3]، وهناك استفتاء أخر منح للقنصل كراكوسوبومبيوس مقاطعات سوريا والاسبانيتين لمدة خمس سنوات[4]، فمعظم هذه القوانين مخالفة لرأي ورغبات مجلس الشيوخ، على الرغم من أن هذا الأخير ملزم بتنفيذها[5] ، فذلك يفوق إرادته فأصبح المجلس لا يسيطر على زمام الأمور خاصة مع بداية الحروب الأهلية الرومانية، فقد صلاحياته أمام بعض القادة العسكريين الذين يخالفون رغبات هذا المجلس.

6. تنظيم لمقاطعات من قانون بومبييا إلى ديكتاتورية قيصر:

تم تعديل آخر في التوزيع السنوي للمقاطعات، تحت قنصلية بومبيوس في 52 ق.م، إذ قرر مجلس الشيوخ في سنة 53 بناء على اقتراح القناصل، أن المصلحة العامة تقتضي إدخال فاصل زمني مدته خمس سنوات بين حكم القنصلية والبرايتورية، وتنفيذ لهذا القانون يقضي على قانون سمبرونيا وأيضا قانون كورنيليا الذي أعطى للبرايتوريين الحق في إدارة المقاطعات، حتى يتم تنفيذه لابد أن يؤكده التصويت الشعبي، وهذا ما قام به بومبيوس خلال قنصليته الثالثة في 52 ق.م.[6]

([1]) - Plutarque, **Pompé**, 30.

([2]) - Appien, II, 13. Plutarque, **César**, 14. **Pompé**, 48. Suétone, **César**, 22.

([3]) - Appien, II, 18. Plutarque, **Pompé**, 52.

([4]) - Plutarque, Crassus, 15. **Pompé**, 52.

([5]) - Plutarque, **Pompé**, 27.

([6]) - Mommsen (th.) et Joachim (Marquardt), II, **op.cit**. p.231.

امتلكت الدولة الرومانية في عام 52 ق.م أربعة عشر مقاطعة، من بين هذه المقاطعات أربع مقاطعات منها لم يكن لمجلس الشيوخ حق التصرف فيها، وهي غالة القريبة وغالة البعيدة، كانت تحت إدارة البروقنصل قيصر، وتحت قانون بومبييا أصبحت إدارة الاسبانيتين للقنصل بومبيوس، وبقيت عشر مقاطعات، كان على مجلس الشيوخ إدارتها وحكمها[1].

أصدر قرار مشيخي أن تكون إدارة مقاطعتي صقلية وسوريا إلى القنصلين شيشرون نوبيبولوس[2]، ومنحت المقاطعات الثمانية الأخرى للبرايتوريين[3]، وهكذا أصبحت جميع المقاطعات في حوالي منتصف عام 50 ق.م تدار من طرف وكلاء أو من طرف الخازنين باستثناء المقاطعات التي يديرها قيصر وبومبيوس.

لم يعد مجلس الشيوخ يلتزم بقرارات قانون بومبيا الذي أصبح حبرا على ورق، خاصة فيما يتعلق بالفاصل الزمني لحكم المقطعات، وأصبح القادة العسكريون يتجاوزون قرارات مجلس الشيوخ، فباجتياز قيصر نهر الروبيكون* واندلاع الحرب الأهلية، أصبحت الجمهورية الرومانية في حالة حرجة، لكن الإمبراطور أغسطس أرجع مبدأ الفاصل الزمني الذي هو خمس سنوات لحكام المقاطعات، وظل العمل

([1]) - Appien, II, 24. Plutarque, **Pompé**, 35.

([2]) - Plutarque, **Cicéron**, 36.

([3]) - Willems (p), **Le Sénat**… p, 593.

(*) -اجتياز نهر الروبيكون يعد في التقاليد الرومانية "تمردا" وتجاوزا للقوانين، بينما اعتبر قيصر ذلك استجابة لدعوة الآلهة لمجابهة ظلم الأعداء، وبذلك تكون بداية الحرب الأهلية الرومانية أنظر:

Jean Pierre (M.A.CH), **Histoire romaine**, (Paris, 2003), p, 178.

به لعدة قرون، إذ أصبح واحد من القواعد الأساسية لإدارة المقاطعات السيناتورية[1]، كما اتفق أغسطس ومجلس الشيوخ على تقسيم المقاطعات* إلى مقاطعات سيناتورية وهي المناطق الهادئة والأكثر استقرارا، ومقاطعات إمبراطورية، وهي المناطق الثائرة، والتي كانت بحاجة إلى العمل العسكري فتكون تحت إدارة الإمبراطور، وكانت المقاطعات السيناتورية تحت حكم بروقنصل يعينه مجلس الشيوخ ومداخلها تذهب إلى الخزينة العامة، أما المقاطعات الإمبراطورية، فكانت تدار بواسطة وكيل الإمبراطور (بروكيراتور) ومداخلها تذهب إلى خزينة الإمبراطور[2]،ولقد لجأ أغسطس إلى هذا التصنيف حتى يحتفظ بالقوات المسلحة تحت قيادته. (انظر الخريطة رقم 3)، ص(.189.

7. تعيين وكلاء أو مساعدين للقادة العسكريين في المقاطعات:

يرافق كل قائد عسكري أو حاكم إقليمي سواء (قنصل أو بروقنصل أو برايتور أو بروبرايتور) مندوبان أو أكثر يساعدونهم في ممارسة القيادة العسكرية والإدارة الإقليمية[3]، ويتم اختيارهم من بين أعضاء مجلس الشيوخ، والتعيين يكون بناء على اقتراح الرئيس، وفي ظروف استثنائية يتم تعيينهم من

(1) - Willems (p), **Le Sénat**… p, 598.

(*) – في عهد أغسطس تم تقسيم المقاطعات الرومانية منها التابعة لمجلس الشيوخ عن طريق البروقنصل أو تابعة للإمبراطور عن طريق وكيل الإمبراطور (بركيراتور).

(2) - Owenp (Pettit), **The constitutional powers of the senate during the reign of Augustus**, p, 25.

(3) - Appien, I, 38.

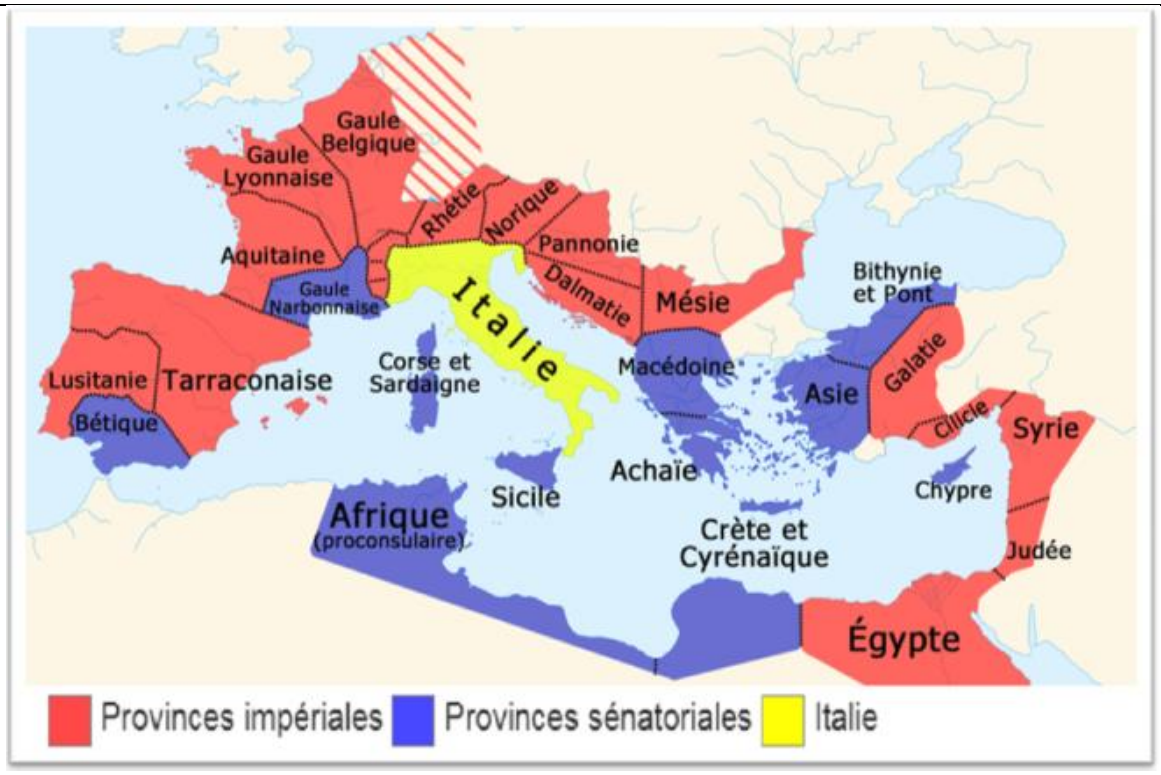

الملحق رقم (3): مقاطعات الإمبراطورية الرومانية

المرجع: https://encrypted.gstatic.com:

المجلس نفسه[1]، لوقت غير محدد، فالقائد هو الذي يقرر تسريحهم أم لا[2].

لكن يمكن زيادة عدد المساعدين وفقا للظروف من طرف مجلس الشيوخ، ففي القرن الأخير من الجمهورية وصل عددهم إلى ثلاثة، ويمكن أن يصل عددهم إلى خمسة، ورفع في عهد البروقنصل قيصر إلى عشرة في 54 ق.م، ليصل إلى أثني عشر في52 ق.م، وفقا لبلوتارخوس، لما تم منح قيادة الأسطول البحري لبومبيوس لمحاربة القراصنة، منح له خمسة عشر مندوبا أو مساعدا، خوّل له اختيارهم بنفسه[3].

يتضح لنا أن مجلس الشيوخ أخفق في إدارة الولايات، وعجز عن حل المشاكل التي ترتبت على اتساع فتوحات روما وتعصبه للطبقة الحاكمة، التي اقتصرت على نفسها الوظائف العامة دون الطبقات الأخرى، مهما تكن مقدرة أفراد هذه الطبقات فكان طبيعيا أن يهبط مستوى الإدارة في الولايات[4]

يمكن القول أن تسارع أعضاء مجلس الشيوخ إلى إثراء أنفسهم بكافة الوسائل على حساب شعوب الولايات المقهورة التي حكموها، وترتب على عملية النزف لثروات المقاطعات إفشال روما، وبالتالي مجلس الشيوخ في حكمها عندما عجز في إيجاد حل لمشاكلها نظراً لسوء نظام حكمها

(1) - Tite-Live, XXXII, 28.

(2) - Cicéron, **Verrines**, II, 3, 58.

(3) - Plutarque, **Pompée**, 25.

(4) – إبراهيم (أيوب)، المرجع السابق، ص، 179.

بسبب أنانيته المفرطة التي دفعته إلى عدم إيجاد الحل الجذري لها، بل ومقاومة أي محاولة للإصلاح لأنه سيكون هو المتضرر الأول.

نستنتج في الأخير أن مجلس الشيوخ سوف يصاب بالشلل التام رغم الانتصار القصير المدي الذي حققه في البداية ضد الأخوين كراكوس لكنهم فتحوا باب الثورة ضد المجلس، واشتد النبض السياسي في روما، وازداد حدةً وعنفاً على مر الأيام، وأصبح واضحاً للعيان منذ عصر ماريوس وسولا، وازداد وضوحاً وعنفاً في عصر بومبيوس وقيصر، ولا تخمد نيران هذه الثروة إلا بسقوط الجمهورية في عصر أكتافيوس ومعه مجلس الشيوخ.

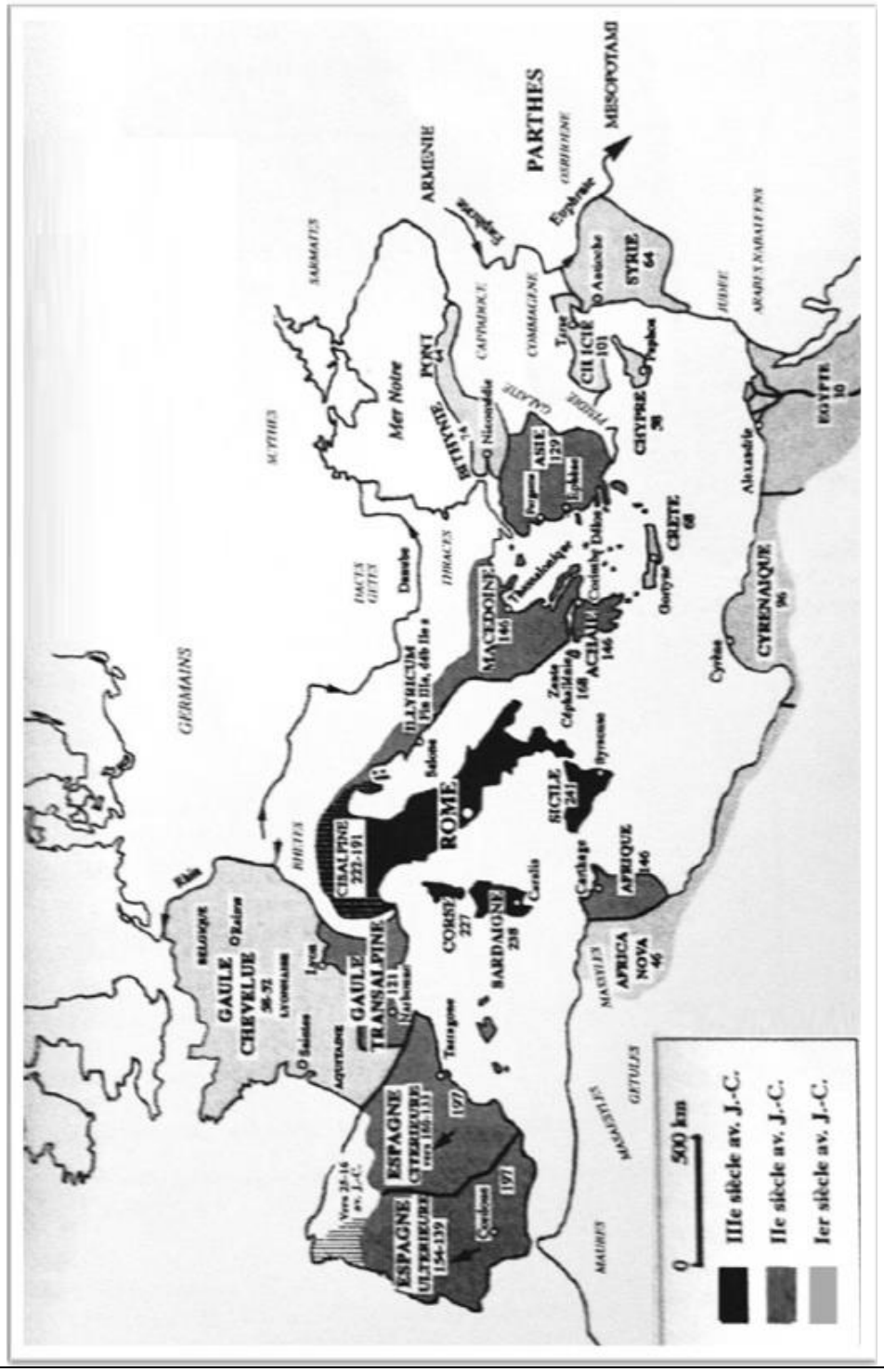

الخريطة رقم (4): الإمبراطورية الرومانية من القرن الثالث ق– م إلى القرن الأول ق– م

المرجع: Perin (Y) et Bazou (Th), **De la cité à l'Empire** : histoire de Rome, (Paris), 2004, p. 127.

خـــاتمة

في نهاية بحثنا ارتأينا أن نرصد مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها:

1) تكمن ملامح الحياة السياسية في فترة الجمهورية الرومانية في تعدد مناصب الحكام من ناحية وبروز سلطة مجلس الشيوخ من ناحية ثانية، وظهور العامة على مسرح الحياة السياسية نتيجة نضالهم المستمر في مواجهة الأشراف من ناحية ثالثة.

2) يمكننا القول أن أحد العناصر التي امتاز بها مجلس الشيوخ هو "ثبات" عدد أعضائه المقدر "بثلاثمائة" عضو في العادة إلا في الحالات الاستثنائية التي لا يقاس عليها.

3) كان أعضاء مجلس الشيوخ يعينون فيه "مدى الحياة" الأمر الذي أعطى لهؤلاء الأعضاء نفوذاً لا يقاس به نفوذ السلطة التنفيذية الممثلة في القنصلين المنتخبين لمدة "سنة" غير قابلة للتجديد إلا بعد مرور عشر سنوات على الأقل، مما أضعفهم أمام مجلس الشيوخ.

4) تختلف الإجراءات التي يتم بموجبها تعيين أو استخلاف أعضاء مجلس الشيوخ باختلاف ظروف ومراحل الحكم الجمهوري.

5) يظهر لنا أن هناك تمييزاً واضحاً بين أعضاء مجلس الشيوخ الروماني، حسب انتمائهم إلى طبقة النبلاء أو العوام لا سيما تلك المتعلقة بالزواج والأبوة، فكان لها تأثير كبير في صياغة القائمة، وكذا الأقدمية في ممارسة السلطة القضائية، وحسب السن كذلك.

6) كان لأعضاء مجلس الشيوخ بعض الحقوق يتميزون بها عن باقي الحكام وكذا عن عامة الشعب منها حق ارتداء لباس الحكام، كالملابس الاحتفالية التي تنتمي إلى تلك الطبقة العليا في الحق العام، للظهور علنا، مع حذاء مجلس الشيوخ والشريط الأرجواني، أيضا الحق في الحصول على الشرف في المهرجانات والمآدب.

7) كان لأعضاء المجلس إلى جانب تلك الحقوق واجبات يؤدونها ويلتزمون بها.

8) كان مجلس الشيوخ" صاحب الأمر والنهي في إدارة شؤون الدولة، فإذا كان بادياً أن دوره تشريعي بالدرجة الأولى، فإن مجلس شيوخ "روما"، تجاوز ذلك إلى الإدارة الداخلية وإدارة الشؤون الخارجية، فهو الذي يستقبل السفراء والوفود الأجنبية، وهو الذي يتولى استضافتهم، والذي يتولى إرسال السفارات والوفود إلى الخارج، ولا يكتفي بذلك، فإن له تأثيراً واضحاً على الشؤون العسكرية، فهو الذي يحدد كيفية التجنيد وعدد المجندين والقادة العسكريين...إلخ.

9) اعتماد مجلس الشيوخ في إدارته على الأشراف أساساً قد ألف عليه العوام من ناحية وأدى من ناحية أخرى إلى ظهور بعض العيوب التي تؤدي إلى انهياره.

10) من الثابت تاريخيا أنه مع بداية العصر الجمهوري أصبح مجلس الشيوخ الجهاز الرئيسي للجمهورية الرومانية، فبالرغم من أن السلطات السياسية في هذا العهد مقسمة بين الفروع الثلاثة لكن ليس بطريقة منهجية فالأدوات الدستورية تستخدم من طرف هذا المجلس، ولأول مرة يتم مواجهة المجلس في فترة الإخوة كراكوس وبعد أربعين عاما يستجيب سولا للازمة التي بدأها

كراكوس والذي نقل قوة العنصر الديمقراطي إلى العنصر الارستقراطي، ويؤدي ذلك فيما بعد إلى تشكل الديكتاتوريات العسكرية وأدت في نهاية المطاف إلى انهيار الجمهورية الرومانية وتطور إلى شكل من أشكال الحكم الاستبدادي الذي كان يسمى فيما بعد بالنظام الإمبراطوري.

11) يمكن القول أن سر قوة وعظمة روما الجمهورية يكمن حقا في قوة هذه الهيئة وصرامة تشريعاتها التي يسهر أعضاؤها على تطبيقها، بالرغم من المشاكل الداخلية والخارجية التي تواجهها هذه الهيئة من حين إلى آخر، لكن تلاحم أعضائها وتماسكم، تمكّنان دائماً من التغلب عليها، إلاّ أنّ طموح بعض القادة العسكريين أمثال قيصر بومبيوس وسولا قد قضى على الجمهورية ومعها مجلس الشيوخ الذي تراجع دوره أمام المجلس الإمبراطوري في عصر الإمبراطورية.

12) أخفق مجلس الشيوخ في إدارة الولايات، وعجز عن حل المشاكل التي ترتبت على اتساع فتوحات روما وتعصبه للطبقة الحاكمة، التي اقتصرت على نفسها الوظائف العامة دون الطبقات الأخرى، مهما تكن مقدرة أفراد هذه الطبقات فكان طبيعيا أن يهبط مستوى الإدارة في الولايات، خاصة لما أصبح أعضاء السينا يتسارعون إلى إثراء أنفسهم بكافة الوسائل على حساب شعوب الولايات المقهورة التي حكموها، وترتب على عملية النزف الدائم لثروات المقاطعات إفشال روما، وبالتالي مجلس الشيوخ في حكمها عندما عجز في إيجاد حل لمشاكلها نظراً لسوء نظام حكمها بسبب أنانيته المفرطة التي دفعته إلى عدم إيجاد الحل الجذري لها، بل ومقاومة أي محاولة للإصلاح لأنه سيكون هو المتضرر الأول

13) يعتبر القرن الأخير من الجمهورية الرومانية فترة حاسمة في تاريخ روما بل بالنسبة للحضارة الغربية كلها، إذ ظهرت في هذه الفترة شخصيات سياسية وعسكرية يسعون للوصول إلى السلطة، وفرض الإصلاح بالقوة، ولذلك أخذت الحياة السياسية مظهر الصراع الحزبي الذي يقوم على أساس طبقي غلب عليه التعصب، وتطور تدريجيا إلى حروب أهلية قضت على النظام الجمهوري وإنشاء ما يسمى بالنظام الإمبراطوري.

14) يعد مجلس الشيوخ في روما ركيزة العمل السياسي، إذ أدرك أغسطس أن مجلس الشيوخ هو روما ماضيها ومستقبلها ولذا اكتفي بتطهيره من العناصر المدنسة التي تسللت إليه أثناء الحروب الأهلية ولذا أصدر أغسطس قائمة جديد لأعضاء مجلس الشيوخ، ولكي يسيطر على هذا المجلس حرص أغسطس على أن يرشح المخلصين من رجاله، كما رشح رجال من أصول غير ارستقراطية، ولم يعد مجلس الشيوخ مغلقا على نفسه كما كان من قبل.

15) وبعد انهيار الجمهورية على يد قادة من الجيش حافظ النظام الإمبراطوري على بقاء معظم المؤسسات والمجالس التي كانت قائمة في العهد الجمهوري مع تغيير في مهامها وصلاحيتها، فقد أبقي الإمبراطور اوكتافيوس على منصبي القنصلين ونقباء العامة ومجلس الشيوخ ومجلس القبائل، وكان مجلس الشيوخ مركز الإدارة أيام الجمهورية وأراد أغسطس أن يكون ذلك إبان عصر الإمبراطورية، لكن المجلس الإمبراطوري في وقت لاحق يوقع عهد سيطرة مجلس الشيوخ. وهو ما

يدعونا إلى التساؤل عن مدى نجاح أغسطس وغيره من الأباطرة من بعده في الحد من نفوذ هذا المجلس الذي لعب دورا هاما في تاريخ روما.

بيبليوغرافيا

I. المصادر

1. باللغة العربية.

2. باللغة الأجنبية.

II. المراجع:

1. باللغة العربية.

2. باللغة الأجنبية.

III. المقالات

1. باللغة العربية.

2. باللغة الأجنبية.

IV. الرسائل الجامعية.

V. المواقع الإليكترونية.

قائمة البيبليوغرافيا:

المصادر:

1. باللغة العربية (المترجمة):

- اورسيوس (باولوس)، **تاريخ العالم**، الترجمة العربية القديمة، تحقيق وتقديم، عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1982).
- سالوستيوس (كريسبوس كايوس)، **حرب يوغرطة**، ترجمة، محمد الهادي حارش، مطبعة دحلب، (الجزائر، 1997).
- شيشرون، **علم الغيب في العالم القديم**، ترجمة، توفيق الطويل، مكتبة الآداب بجامعة فاروق الأول، مصر، (ب. ت).

2. باللغة الأجنبية:

- Appien, **Histoire des guerres civiles de la république romaine**, traduit, par, j.j. camber dounous (2 vol), (paris, 1808).
- César (Jules), **La Guerre civile**, traduit, par Gérard Walter, éd. Gallimard, (paris, 1968).
- Cicéron, **Contre vatinium**, traduit, Cabatdupaty, éd, Ginier, (paris, 1919).
- Cicéron, **De la république**, T. I, traduite d'après le texte découvert par, M. Mai, corrigée, par, M. Villemain Didier, (paris, 1858).
- Cicéron, **Verrines**, **Les belles lettres**, c.u.f. (paris, 1929)
- Diodore de Sicile, **Bibliothèque historique**, tra. Par E. Gros, (1845).

- Dion Cassius, **Histoire Romaine**, (10 vol) ; Traduit, par E. Gros, (Paris 1845).
- Dynes (D'Halicarnasse), **Antiquités Romaine**. Livre, II, traduction, Philippe Remacle, (S.D).
- Eutrupe, **Abrégé de l'histoire romaine**, trad. Par N.A., Dubois, Livre, I, (paris, 1865).
- Pline l'ancien, **Histoire naturelle**, Traduit et commenté par, Henri le Bonnie, avec la collaboration de André le Boeuffle, (1975).
- Plutarque, **vie des hommes illustres**, (2vol), trad, Gérard Walter édit, La pléiade Gallimard, (paris, 1977).
- Polybe, **Histoire**, tra.par pierre watz, Livre VI, Garnier paris (1921).
- Salluste (C.C.), **Guerre de Jugurtha**, trad. F. Richard, éd, Garnier, Flammarion, (Paris, 1855).
- Suétone, **Vies des douze Césars**, Préface de marcel Benabou, éd, Gallimard, (paris, 1975).
- Tacite, **Les Annales**, traduit, J.L. Burnouf, Librairie de la Hachette, (paris, 1859).
- Tite Live ; **Histoire romaine**, (10 vol). 2. éd, Tr. MM. Dureau de Lamalle et Noel. Corrigée, Freinshémuis, L.G.Michaud, (Paris. 1948).
- Vergile, **Eneide**, trad. Commenté par, J. Perret, les belles lettres (paris, 1981).

II. الكتب (المؤلفات)

1. باللغة العربية:

- الشريف (م.إ)، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، ترجمة، محمد الشاوش ومحمد عجينة، (تونس، 1993)
- أندري (إيمار)، **قصة الحضارة. روما وإمبراطوريتها**، ترجمة، موريس كروزيه، المجلد الثاني، (ب، ت).
- آمال محمد الروبي، نظام **الحكم الروماني في العصر الجمهوري**، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة، (2007).
- إبراهيم (رزق الله أيوب)، **التاريخ الروماني**، ط. 1 الشركة العالمية للكتاب، لبنان، 1996.
- تشارلز (ورث)، **الإمبراطورية الرومانية**، ترجمة، رمزي عبده جرجس، مكتبة الأسرة، (القاهرة، 1999).
- خيري (أبو السعد علي)، **قصة الحضارة الإغريقية والرومانية، أحداث ووثائق**، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2009.
- نصحي (إبراهيم)، **تاريخ الرومان منذ أقدم العصور حتى عام 133 ق.م**، ج.1، ط.2، (1978).
- محمود إبراهيم (السعدني)، **حضارة الرومان منذ نشأتها حتى نهاية القرن الأول الميلادي**، ط، 1، كلية الآداب جامعة الزقازيق، (1998).
- محمد الهادي حارش، **دراسات في تاريخ الجزائر الماضي والحاضر**، دار هومة، الجزائر، (2013).
- محمد الهادي حارش، **يوغرطة، الملك في مواجهة روما متبوع بالترجمة الكاملة لكتاب سالوستيوس: حرب يوغرطة**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، (2019).

- مصطفي (العبادي)، **الإمبراطورية الرومانية النظام الإمبراطوري ومصر الرومانية**، دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية، 1999).
- الفرجاوي (أحمد)، **بحوث حول العلاقات بين الشرق الفينيقي وقرطاجة**، المعهد الوطني للتراث (تونس، 1993).
- عيسى (سرير)، **أصول القانون الروماني تاريخ تطوره ونظم القانون الخاص، عصر القانون القديم– العصر العلمي–عصر الإمبراطورية السفلى–الدعاوى–الأشخاص–الأموال**، الدار الخلدونية، (الجزائر، 2013).
- علي عكاشة (شحادة النظور، جميل بيضون)، **اليونان والرومان**، الطبعة الأولى دار الآمال للنشر والتوزيع) 1991).
- لطفي عبد الوهاب)يحي)، **مقدمة في نظم الحكم عند اليونان والرومان**، دراسة في حضارة البحر الأبيض، مطبعة دار نشر الثقافة (الإسكندرية، 1958).
- حسين (الشيخ)، **دراسات في تاريخ الحضارات القديمة "الرومان"**، ط.3، دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية، 2005).
- دونالدو (دولي)، **حضارة رما**، ترجمة جميل براقيم الذهبي، فاروق فريد، دار نهضة مصر للطبع والنشر، (ب.ت).
- إبراهيم (سكر)، **الإلياذة لفرجيل (تراث الإنسانية)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، (مصر، 1994).
- الشاذلي بورنية ومحمد الطاهر، **قرطاج البونية تاريخ وحضارة**، مركز النشر الجامعي، (تونس، 1981).
- العسلي (بسام)، **هانيبال القرطاجي 247–183 ق.م**، بيروت (ب.ت)
- صتيفان كصيل، **تاريخ شمال إفريقيا القديم**، الجزء، 3، تر. محمد التازي مسعود، مطبوعات الأكاديمية المغربية، الرباط، 2007.

I. باللغة الأجنبية:

- A. (Trois Fontaines), **Antiquités Romaines Envisagées au point de vue des institutions politiques**, T.1, éd. Liegl F.Renard, (paris, 1862).
- Abbé Antoine (Boxler), **Précis des institutions publiques et la Grèce et Rome anciennes**, 1[er]ed, Librairie le coffre, (paris, 1932).
- Abbotte (Farnk Frost), **A History and description of Roman political institutions**, U.S. A (Bosten, 1910) p.
- André (Piganiol), **La conquête romaine**, Presses universitaires de France, (Paris,1967).
- Arthur (H.R.), **Beak**, ph. D. in the university of michingan the macmillan (company, 1922).
- Bloch (G), **La république romaine**, **les conflits politiques et sociaux**, éd. Ernest Flammarion, (paris, 1913).
- Bloch (Gustave) ; **Les origines du sénat Romaine**, "**rechercher sur la formations et la dissolution du sénat patricien**,(paris 1883).
- Bouché (Leclercq), **Manuel des institutions Romaines**, éd, Hachette, (paris, 1886).
- Byrd (Robert), **The senate of the romane republic**, (Lightning source, 1995

- Cathrine **L'antiquité Romaine des origines à la chute de l'empire**, (Salles), Larousse, paris, (1993).
- Charles (puller), **school History of Rome forom the fondation of the city to the extinction of the empire of the West**, (New York, 1899).
- Christophe (Badel), **La République romaine**, Quadrige Manuels, (paris 2017).
- Claude (Nicolet), **La table d'Héraclée et les origines du cadastre romain**, **publication al de Rom**, (1985).
- Claude (Nicolet), **Rome et la conquête de monde méditerranéen**, tom, 1, presse universitaire de France, 4 ieme édition (paris, 1991).
- Claude Nicolet, **Censeur et publicain économie et fiscalité dans la Rome antique**, (Fayard, 2000).
- Claudine (Auliard), **La diplomatie Romaine l'autre instrument de la conquête de fondation à la fin des guerres Simnites 753 – 290 av. J-C**., P.U.R. (2006).
- Cloudine(Lina), **Popular political participation in the late roman republic** ,(victoriauniversity of ellngton ,2009
- Combert(B.F), **Les guerre punique**, éd, p.u.f., (paris, 1960),
- D'hgues (G.), **Une province Romaine sous la république (étude sur le proconsulat de Cicéron)**, D.L.E. (paris, 1876).

- Elisabeth (Deniaux), **Rome de la cite– Etat a l'Empire** : **institutions et vie politique aux II et I siècle AV. J–C**, Hachatte, (paris, 2001).
- Eutrupe, **Abrège de l'histoire Romaine**, trad. Par, N.A. Dubois, Livre, I, (Paris, 1865).
- Francois (Lafrenière), **Grèce et Rom**, **Le monde romaine**, (**332–300**), (paris,2015).
- Fustel (decoulanges), **La cité Antique**, **Etude sur la culte**, **le droit**, **les institutions de la Grèce et de Rome**, deuxième Edition, éd, Hachette, (paris, 1866).
- Georges (Hacquard), **Guide Romain Antique**, édition revue et augmentée, Hachette, (Paris, 1955).
- Georges (Hacquard), **Guide romain antique**, édition, Hachette, (Paris, 1955).
- Hayood (John), **Les source de la civilisations occidentale**, **Proche–Orient**, **Egypte**, **dréce et Rome antique**, France loisirs, paris, (1999).
- Heuzey (Léon), **Histoire du costume antique d'après des études sur le modèle vivant**, champion, (paris, 1922)
- Holland, Robicon. **The last years of the roman public**, (Randon House, 2005).
- Homo (Léon), **les institutions politique romaines de la cité a l'état**, Dirigée par, Hanri Berr, éd. Albin michel, (paris, 1950).
- Huebner, **De senatus populi que romani actis** (Leipzig, 1859).

- J.Ampére, **L'histoire romaine à Rome**, tome, 4, à la librairie nouvelle (paris, 1864).
- Jacques (Ellul), **Histoire des institutions l'antiquité**, 1 er, Edition, P.U.F., (paris, 1961).
- Jean (Gaudement), **Les institutions de l'antiquité**, 2em éditions (paris, 1991).
- Jean Pierre (M.A.CH), **Histoire romaine**, (Paris, 2003).
- Jean Rougé, **Les institutions romain : de la Rome royale à la Rome chrétienne**, Armant coll. U 2/ Histoire ancienne, 1991
- Jonathon George (david), **Politacs and priesthoods**, (**s.d**).
- Le Bohec (Y), **Histoire militaire des guerres punique 264 – 146 AV. J–C**. éd, Tallendier, (paris, 2
- Lee Christopher (Moore), **Ex senatueiectisunt**: **Expulsion from the senate of the Roman Republic**, **C. 319–50. B C**, (**U C L**), College London, (2013).
- Lens (André), **Le costume ou essai sur les habillements et les usages de plusieurs peuples de l'antiquité**, **baltiques**, (1776).
- Lintott, **the constition of the roman républic**, (Oxford university, (1999).
- Martin (J.P.) Chauvot (A.I), et autre, **Histoire romaine**, 4ed, armand colin, (paris, 2016),
- Mireille Cébeillac-Gervasoni Alain Chauvot et Jaen- Pierre Martin, **Histoire Romaine**, Amand colin, (Paris, 2003).

- Mis poulet, Etudes d'institutions romaines, Gp donelauriel, Paris, 1887.
- Mispoulet, **Etudes d'institutions romaines**, Gpdone lauriel, (paris, 1887).
- MiveilleCébeillac (Gervasoni) et loutre, **Histoire romaine**, Arnand colin, (Paris, 2003).
- Mommsen (th.) et Joachim (Marquardt) ; **Manuel des antiquités roumaine** « **le droit public roumaine**, (16 vol), tr. Par Paul Frédéric, (paris. 1891).
- Monier (R), **Manuel élémentaire de droit romain**.1, 6éme, éd, Montchrestien, (paris, 1947).
- Perin (Y) et Bazou (Th), **De la cité à l'Empire** : Histoire de Rome, (Paris), 2004 .
- Pettit (Owenp), **The constitutional powers of the senate during the reign of Augustus**. (s.d).
- Pierre (Charles Levesque), **Histoire critique de la république romaine**, t. 1, Dentu, (paris, s.d).
- Pierre (Dosme), **L'armée Romaine**, **VIII S**. **avant J.C**, **V S**. **Apres J.C**. **2eme**, Ed. Armand colin, (Paris, 2012).
- Pietro (Bonfante), **Histoire du droit romaine**, Tom, 1, (1928).
- Poirson (Auguste), **Histoire romaine depuis la fondation de Rome jusqu'à l'établissement de l'empire**, tome, II, Chez louis golas libraire, (Paris, 1826).
- Poucet (Jacques), **Les rois de Rome**, tradition et histoire, (Bruxelles, (2000).

- Poucet (Jacques), **Les rois de Rome**, tradition et histoire, (Bruxelles, 2000).
- Renard (B.), **Notes sur l'histoire militaire de l'Antiquité**, (Bruxelles 1875).
- Ryan (Francis), **Rank and participation in the republica senate**, (1998).
- Savigny (M.F.C.), **Traité de droit romain**, Tom, 1, traduit, par. M.CH. Librairie de firmin didot, Guenoux, (paris, 1855).
- Victor (L.) et Genet (L), **Rome et les débuts du moyen Age**, collection d'histoire Hatier, Paris, (1961).
- Willems (p) ; **Le droit public roumaine ou les institutions politique de Rome depuis origine de la ville jusqu'à justinien**, Livre II chapitre premier, Sixième Édition, (Louvain, 1888).
- Willems (p.), **Les antiquités romaines envisagées au point de vue des institutions politiques**, typographe de ch. Peeters éditeur, (paris, 1870).
- Willems(p), **Le Sénat de la république romaine sa composition et ses attributions**, Section II, Des Attributions du sénat, Louvain, Libraire Friedrich strasse, (Berline, 1883).

III. الدوريات (المقالات)

1. باللغة العربية:

- رمضان (تسعديت)، "معاهدة زاما 20 ق.م، مجلة الدراسات التاريخية، العدد، 07، الجزائر، 1993.

2. باللغة الأجنبية:

- Benjamin (Cohen), « La nation d'ordo dans la Rome antique », **B.A.G.B**. N°, 2, (1975).
- Bethelet (Yann), « Domination patricienne et lutte plébéienne pour le pouvoir (V.IV siècles av.j.c.), sur trois mises en scène discursives des auspices du pouvoir de l'autorité », **R.C.H.E.C**. (2012).
- Bidez (J.), « L. Homo, des institutions politiques romaines de la cite à l'état », **R.B.PH.H**. tome, 8, 1929.
- Catherine (Baroin), « Genre et codes vestimentaires à Rome », **G.D.C.R**. (2012).
- Cébeillac (Gervasoni), « La royauté et la république «, Histoire romaine, Armand colin, paris, 2006
- Charler (Puller M.A), School History of Rome Forom the foundation of thecity to the extinction of the empire of the west, (New York, 1899)

- Dominique (Brique), Les officiels débute de la liberté. Histoire Romaine, des origines a auguste, Tome,1, Dans François Hinard, (2000),
- Dominique (Hièble), Délibération et participation sous la république romaine : une oligarchie parée d'atours démocratiques, **chercher avancer**, (2012)
- Eric (Posner), « The constitution of the roman República, A political, Economy Perspective », **Law and legal the oryworking paper**, University of Chicago public, no, 327, (2010).
- Gigout (Anne-laure), « La mise en valeur d'Hannibal à sagonte le chfe punique comme héros apique à l'aube de punica », **in vita latina**, n°181, (2009)
- Girard (p-F), « l'organisation judicaire de Rome au temps des rois », **NRH**, (paris, 1901),
- Innocent (Kati-Coulibaly), « Les prémices de la négociation entre Rome et Royaume numide pendant la seconde guerre punique », Hypothèses, **Travaux de l'école doctorale d'histoire**, (Sorbonne, 2001)
- Marianne (Bonnefond coudry), « Les sénat de la république Romaine de la guerre d'Hannibal à Auguste », Belge de **philologie et d'histoire**, tom, 70-1, (paris, 1992).

- Marianne Bonnefond, (Coudry), « Le princeps sénatus : Vie et mort d'une institutions républicaine », **l'Ecole Française de Rome Antiquité**, tom, 105, n° 1, (1993).
- Mgdelain (Andrée), « Cinq jours épagomènes à Rome », Revus des études latines, **R.E.L**, XL, (1962).
- Mgdelain (Andrée), « Note sur la loi curiates et les auspices des magistrats », **publications de l'école française de Rome**, n° 133, (paris, 1990).
- Michel (réddé), « Mare nostrum. Infrastructures de dispositif et l'histoire de la marine militaire sous l'empire romain », **Ecole française de Rome**, n° 260, (1986).
- *P. (JAL), «* Place et rôle des *legati* et *legationes* dans le récit livien », **REL**, *n°, 63, (1985*),
- Philippe le Doze, « Les idéologies à Rome : les modalités du discours politique de Cicéron a' Auguste », **Revue historique**, 2010, n°. 654.
- Van Langenhoven Paul, François Chausson et Hervé (Éd) Inglebert , « Costume et société dans l'antiquité et le haut moyen Age », **An**. **C**, Tome, 74, (2005).

IV. الرسائل الجامعية:

باللغة الأجنبية:

- Anthony-Marc (Sanz), **la république romaine et ses alliances militaires pratiques et représentations de la societas de l'époque de foeduscassianum à la fin de la seconde guerre punique**, t. 1, thèse dirigée par, Jean-Michel Davide, école doctorale d'histoire université, paris 1, (Sorbonne, 2013).

- Cristina (Rosillo-Lopez), **La corruption à la fin de la république romaine (II– Ier. av.– c.), aspe politique et financiers**, thèse pour obtenir le grade de docteur en lettre, présentée à la faculté de lettre et sciences humaines de l'université de Neuchatel, (2005).

- De Sueur (Louis), **droit Romaine**, **étude Historique sur l'abdication de réparer**, thèse pour le doctorat, (paris, 1887).

- Lamboley (Jean-Luc), Lexique d'histoire et de civilisation romaines, 2em, édition, ellipses, (paris, 1995).

- Van-Wijlick, Hendrikus, (Antonius, Margar), **Rome and Near Eastern Kingdoms and Principalities**, **44–31 BC**: **A Study of Political Relations During Civil War**, Durham theses, Durham University. Available at Durham E-Theses Online (2013).

V. المواقع الالكترونية:

- https:// www.pearltrees.com
- https:// https://www.pinterest.espin
- https://www.google.com/ageod forum.com
- https://www. Passion histoire.net
- http://martial.berthot.free.fr
- https.gst://encrypted atic.com
- https://enacademic.com
- Persée.fr
- https://www.google.com/ pièces de monnaie romaine a la période républicaine

الفهارس

I. فهرس الأعلام

II. فهرس الأماكن والقبائل والشعوب

III. فهرس الملاحق

1. الصور

2. الخرائط

3. الجداول.

فهرس الأعلام:

"أ"

ابيوس كلاوديوس: 63

أبولوا: 135، 155.

الاسكندر بطليموس: 160.

الاسكندر سواريوس: 57.

أغسطس: 18، 56، 58، 68، 71، 90، 100، 106، 183، 184.

اكتافيوس: 120، 123، 190

اكتوريتاس: 97، 105، 106، 107، 115.

إمبراطور: 84، 85، 86، 88، 89، 91، 94، 105، 183، 185.

أمبيراتور: 165.

انطونيوس: 119.

أنكوس ماركيوس: 17

أنيوس فلافيوس: 67.

أوريلي: 87.

أوفينيا: 34، 52، 53، 55، 57، 61، 67.

اينياس: 15.

"ب"

برايتور: 20، 22، 23، 27، 28، 29، 39، 40، 42، 54، 55، 62، 85، 90، 93، 125، 128، 139، 160، 164، 166، 167، 168، 175، 176، 178، 179، 180، 181، 182، 184، 185، 188.

بربرايتور: 30، 185، 188.

بروقنصل: 30، 156، 179، 184،182.، 185، 188، 189.

بروكيراتور: 188.

بلوتارخوس: 189.

بوبليليا: 116.

بوبليليوس فيلو: 67، 175.

بوليبيوس: 112، 113، 141، 185.

بوليبيوس: 19، 134، 136.

بومبيا: 164، 181، 184، 185.

بومبيليوس تولوس: 17:

بومبيوس: 100، 119، 147، 183، 184، 185، 187، 188.

بيزون: 184.

بيسو: 186.

بيلونا: 153.

"ت"

تاكيتوس: 46، 73.

تبريوس، 57، 188.

ترايانوس: 89.

تركوينيوس سوبربوس: 17، 46، 52، 160

التوجا: 76، 77.

تولوس هوستيليوس: 17، 46

التونيك: 77.

تيتنيا: 33.

تيتوس ليفيوس: 15، 45، 46، 63، 132، 133.

"ث"

ثيودور مومسن: 62، 72، 102.

"ج"

جاوديميت: 150.

جونيوس بروتوس: 17، 46.

"ح"

حنبعل: 48، 120، 121، 157، 158، 161، 163.

"خ"

خازن (كوايستور): 20، 23، 32، 33، 34، 43، 54، 56، 61، 83، 85،90، 105، 125، 134، 135، 139، 155، 191.

"د"

دولابيلا: 125.

دوميسيانوس: 58.

ديكتاتور: 25، 27، 44، 122، 123، 124، 128، 138، 148، 171، 190، 184، 188.

ديونيسيوس الهاليكرناسي: 47،53.

"ر"

رقيب (سونسور): 34، 41، 44، 52، 54، 55، 56، 57، 58، 62، 66، 69، 73، 132، 145، 146، 158.

رومولوس: 15، 17، 35، 36، 38، 40، 46، 47، 64

ريموس: 15.

"س"

سرفيوس توليوس: 17، 38، 39

سكيبيو: 165، 168.

سلبيكيوس: 125.

سمبرونيا: 181، 185، 188، 190.

سولا: 29، 33، 35، 49، 51، 55، 57، 60، 64، 85، 89، 125، 131، 186، 187، 188، 195.

سويتونيوس: 147.

سيسترس: 60، 91.

سيناس: 116.

سيناكس: 62.

سينيوس كلافيوس:

"ف"

فاليريا: 69، 118.

فبيوس بيتو: 54.

فرجيليوس: 15.

فرجيليوس: 19.

فلافيوس: 136.

فليب المقدوني: 163.

فوكتوريتاس: 109.

فيستوس: 24.

فيليا: 56، 86.

"ق"

قنصل: 20، 23، 25، 27، 28، 29، 32، 34، 40، 41، 44، 52، ،53، 55،56، 69، 71، 87، 95، 110، 111، 117، 119، 120، 122، 127، 128، 130، 133، 137، 138، 147، 170، 171، 172، 173، 180، 181، 182، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 191، 193.

قيّم (ايديل): 20، 23، 31، 40، 44، 55، 57، 74، 87، 128.

"ك"

كاتا: 186.

كاتيلينا: 23، 105، 121، 125.

كاسيوس: 18.

كايوس كراكوس: 41، 42، 49، 81، 87، 89، 93، 120، 121، 124، 132، 144، 155، 182، 187، 190، 195.

كراسوس: 121.

كلاوديوس: 125.

كورنيليا: 33، 185، 186، 188، 190.

كوليوس: 125

كونسوليوم: 107، 108، 109.

الكونكورد: 136.

كونليوس: 68.

كويبوس: 75.

كوينتوس فابيوس ماكسيموس: 165.

كيكيرو: 15، 24، 41، 47، 90، 116، 121، 130، 191.

"ل"

لوكولوس: 188.

لوكيوس بايبوس: 165.

اللونا: 85.

ليبدوس: 125.

ليبيداري: 84.

ليسينيا: 31.

ليفيوس درسوس: 51، 120، 121.

"م"

ماركوس اوريليوس: 91.

ماركوس ليفيوس: 165.

ماريوس: 41، 125، 150، 187، 195.

ماسينيسا: 161.

ماغون القرطاجي: 130.

ماينيا: 118.

مترس: 15

مرقوريوس: 136.

ميتلو سنيبوس: 125.

ميتلوس: 187.

ميثريدات: 187، 190.

"هـ"

هوراتياي: 68، 118.

هورتنيسيوس: 41.

هورتينسيا: 41، 71، 107، 118، 123.

"و"

ويليامس: 65، 75.

"ي"

يوبتر: 17، 100، 102.

يوغرطة: 121، 186.

يوليوس قيصر: 31، 33، 35، 41، 55، 102، 105، 121، 120، 138، 150، 189، 190، 191، 195.

بروماجسترا: 127.

فهارس الأماكن والقبائل والشعوب:

"أ"

أترةريا: 148.

الاتروبيين: 176.

أتروريا: 148.

الاتروسك: 15، 17، 22، 38، 49، 79.

الاسبانيتين: 163، 164، 184، 190.

آسيا: 163، 182، 184، 189.

الإغريق: 19، 107، 136.

إفريقيا: 148، 163، 173، 184.

أفنيوم: 66.

الالبانيين: 49.

أمبراسيا: 161.

أنطاكيا: 163.

إيطاليا: 17، 18، 19، 28، 49، 60، 91، 93، 135، 152، 159، 166، 174، 175، 178، 180، 182، 184، 185، 186، 188، 189.

الايكوبيين: 178.

"ب"

بيثينيا: 189.

"ت"

التيتون: 187.

تيتيس: 38، 49.

"د"

ديلفيا: 163.

"ر"

رامس: 38، 49.

الروبيكون: 191.

رودس: 163.

روما: 15، 17، 18، 19، ،23، 25، 26، 28، 29، 31، 32، 35، 36، 38، 39، 40، 41، 45، 43، 46، 49، 62، 65، 71، 78، 84، 87، 93، 109، 102، 109، 111، 112، 114، 115، 116، 119، 120، 123، 127، 130،131، 133، 136، 138، 140، 141، 143، 144، 146، 147، 152، 153، 154،

155، 159، 160، 161، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 172،
173، 174، 175، 176، 179، 181، 183، 188، 189، 191، 194.

ريجيوم: 129.

"ز"

زاما: 167.

"س"

السابين: 15، 38، 49.

ساغنتوم: 164، 165.

السامبريين: 187.

السامنتيين: 176، 178، 180.

سامنيوم: 176.

سردينيا: 175، 180، 184.

سوريا: 163، 165.

"ص"

صقلية: 148، 175، 184، 186

صولون: 68.

"غ"

غالة القريبة: 188، 191.

غالة ما قبل الألب: 147، 163، 180، 184، 188، 189، 191.

"ف"

الفرس: 163.

الفروم: 100.

الفولسكيين: 176.

"ق"

قرطاجة: 163، 165، 167، 181.

"ك"

الكابتول: 85، 86.

كريت: 163.

كمبانيا: 178.

كناي: 29، 129، 148.

كورسيكا: 175، 190.

كوريا هوستيليا: 100.

"ل"

اللاتين: 17، 20، 140، 142، 176، 178.

اللاتيوم: 18، 21، 178.

لوكريس:38، 48.

"م"

مقدونيا: 163، 176، 182، 184، 190.

"ن"

نوميديا: 187.

"ي"

اليونان: 136، 138، 159، 175، 182، 191.

فهرس الصور:

الرقم	الصورة	الصفحة
(1)	المناصب الشرفية في العهد الجمهوري	23
(2)	الهيئات السياسية في روما الجمهورية	44
(3)	الطبقة الأرستقراطية	48
(4)	الطبقة العامة	49
(5)	بعض القطع النقدية الرومانية في فترة الجمهورية	61
(6)	مختلف أنواع التوجا لدي الأرستقراطيين	81
(7)	القناصل يرتدون التوجا Prétexte محاطون بالمساعدين	83
(8)	اجتماع مجلس الشيوخ	97
(9)	كيكرون يلقي خطاب ضد كاتيلينا في إجتماع مجلس الشيوخ	98
(10)	مكان اجتماع مجلس الشيوخ	104

فهرس الخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	روما و جيرانها الأوائل	16
(2)	المقاطعات الرومانية في العهد الجمهوري	177
(3)	المقاطعات السيناتورية و الإمبراطورية	189
(4)	الإمبراطورية الرومانية نت القرن الثالث ق–م إلى القرن الأول ق–م	192

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	أنظمة الحكم في روما الجمهورية	43
(2)	لجان مجلس الشيوخ المرسلة إلى الخارج	162

فهرس المحتوى

العنوان	الصفحة
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ- ز
المدخل: الأنظمة السياسية في روما	44-15
I. تأسيس النظام الجمهوري.....	15
II. الهيئات السياسية في روما	20
1. مناصب الحاكمية	20
2. المجالس	34
▪ نشأة مجلس الشيوخ	34
▪ المجالس الشعبية	36
الفصل الأول: تشكيل مجلس الشيوخ الروماني وطريقة تعيين أعضائه في العهد الجمهوري	76-46
I. تشكيل مجلس الشيوخ الروماني.....	46
II. طريقة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ في العهد الجمهوري	52
1. التعيين من طرف الحكام (القناصل ثم الرقيب)	52
2. انتخاب الأعضاء من طرف الجمعيات الشعبية	55
3. تعيين الأعضاء من طرف المجلس نفسه	58
III. شروط أهلية الدخول إلى مجلس الشيوخ	59
IV. العامة وعضويتهم في مجلس الشيوخ	65
V. ترتيب قائمة أعضاء مجلس الشيوخ.....	72
الفصل الثاني :حقوق وواجبات مجلس الشيوخ وجلساته	114-78
I. حقوق وواجبات مجلس الشيوخ	78

1. لباس السيناتور	78
2. الأعياد الدينية.....	86
3. امتيازات التصويت	87
4. الحصول على رتبة عسكرية.....	88
5. لجنة التحكيم.....	89
6. الحق في الزواج	90
7. القيود الاقتصادية.....	90
8. الرسوم المالية	92
9. المقر القضائي	93
II. جلسات مجلس الشيوخ	94
1. المداولات.....	95
2. مكان وأيام الاجتماع	102
3. صياغة وحفظ القرارات المشيخية.....	107
4. مصطلحا أكتوريتاس و كونسوليوم	109
الفصل الثالث: دور مجلس الشيوخ في الشؤون الداخلية	151-116
1. دور مجلس الشيوخ في السلطة التشريعية والتنفيذية	119
2. تدابير مجلس الشيوخ لصون سلامة الجمهورية	123
3. التدابير الإدارية العامة والداخلية	128
4. المجالات القضائية	132
5. إدارة الشؤون الدينية	134
6. مجلس الشيوخ و الإدارة المالية.....	138
الفصل الرابع دور مجلس الشيوخ في الشؤون الخارجية	192-153
I. دور مجلس الشيوخ في العلاقات الخارجية	153
1. استقبال السفراء الأجانب	157
2. إرسال السفراء إلى الخارج	160
3. إعلان الحرب	163
4. إبرام معاهدة السلام	165

II. إدارة الشؤون العسكرية	168
1. تشكيل الجيش.....	168
2. تنظيم الجيوش.....	170
III. دور مجلس الشيوخ في إدارة المقاطعات.....	173
1. تنظيم المقاطعات من بداية الجمهورية إلى الحرب السامنية	175
2. تنظيم المقاطعات من الحرب السامنية إلى الحرب البونيقية الثانية.....	176
3. تنظيم المقاطعات من الحرب البونيقية الثانية إلى قانون سمبرونيا	179
4. تنظيم المقاطعات من قانون سمبرونيا إلى قانون كورنيليا	181
5.تنظيم المقاطعات من ديكتاتورية سولا إلى قانون بومبييا.....	184
6.تنظيم المقاطعات من قانون بومبيا إلى ديكتاتورية قيصر.....	186
7.تعيين وكلاء أو مساعدين للقادة العسكريين في المقاطعات	188
خاتمة	194
البيبيوغرافيا	200
الفهارس	216
فهرس المحتوي	230